انعكاسات العولمة
السياسية والثقافية
على الوطن العربي

تحرير

إسحاق الفرحان

المشاركون

أحمد مجدلاني

خالد الوزني

علي القرني

حمدي عبدالرحمن

طلال عتريسي

وصال العزاوي

ندوات ٣٣

مركز دراسات الشرق الأوسط MESC

انعكاسات العولمـة
السياسية والثقافية
على الوطن العربي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن
توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعـــة الأولـــى

عمــان - 2001

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف 4613451 - فاكس 4613452

ص.ب 20543 - عمان (11118) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http:// www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

انعكاسات العولمة
السياسية والثقافية
على الوطن العربي

تحرير

إسحاق الفرحان

المشاركون

أحمد مجدلاني — **حمدي عبد الرحمن**

خالد الوزني — **طلال عتريسي**

علي القرني — **وصال العزاوي**

ندوات 33

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2001/4/792)

337.1
ندو **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**
عمان - مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001
ر.أ (2001/4/792)
1- الاقتصاد الدولي
2- العولمة
3- الشرق الأوسط

✸ **تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

✸ **رقم الإجازة المتسلسل: 2001/4/765**

المحتويات

تقديم

يقوم مركز دراسات الشرق الأوسط بين الحين والآخر بعقد ندوات ومؤتمرات علمية، تدور حول مشكلات واقعية تهم الوطن العربي عامةً، ويدعو إليها عدداً من الباحثين والمشاركين من مختلف الاتجاهات والمنطلقات، وفي مجالات تخصصية متنوعة، تفضي في النهاية إلى بلورة عدد من التوصيات وتحديد بعض المسارات التي تفيد في مواصلة البحث للوصول إلى النتائج الأفضل، كما تفيد متخذي القرارات السياسية والثقافية والاقتصادية على النطاقين الرسمي والشعبي، وتلك لعمري هي أهم فوائد مراكز الأبحاث والدراسات والمعلومات. وهذا لون من ألوان النشاط الذي يقوم به المركز مشكوراً، بالإضافة إلى نشاطات أخرى تقود إلى تحقيق الأهداف النبيلة للمعهد، فجزى الله القائمين عليه عن أمتهم خير الجزاء، إنه سميع مجيب.

ومع أنني في العادة احضر عدداً من نشاطات المركز، إلا أنه فاتني حضور هذه الندوة العلمية التي أقامها المركز بالتعاون مع قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك "انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي"، يوم 2000/4/25، ومن هنا فقد كان

سروري مضاعفاً حين رغب الأخ الصديق جواد الحمد مـدير المركـز بقـراءة هـذه الأبحاث والإسهام في تحريرها، تمهيـداً لإصـدارها في كتـاب يـنشره المركـز تعمـيماً للفائدة والحق أقول، إنني اسـتمتعت بقراءتهـا، واسـتفدت مـن الأفكـار الـواردة فيها، كما أنني على يقين، بأنها ستكون مفيدة لسائر العاملين في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية في أردننا العزيز، وفي سائر أرجاء الوطن العربي، لما لهـا مـن علاقة وشيجة، بترشيد المسيرة إزاء التعامل مع ظـاهرة العولمـة المعـاصرة وتيارهـا الجارف.

ويتضمن هذا الكتاب أبحاث الندوة التي قدمها باحثون من سـت دول عربية، قدمت في ثلاث جلسات علميـة، تبعهـا مناقشـات مستفيضـة. وكـم كـان بودنا أن يلي كل بحث أهم المناقشات والمدخلات، لكن ذلـك لـيس متـيسراً الآن، لحرصنا على نشر تلك الأبحاث بالسرعة المناسبة للاستفادة منها، وربما ينشر المركز في المستقبل في طبعات تاليـة بعـض تلـك المـدخلات والتعليقـات التـي تـرد عـلى الأبحاث المنشورة في هذا الكتاب، مع أية أبحاث مستمدة تتعلـق بهـذا الموضـوع الهام المتجدد. ويجيء هذا الكتاب في تمهيد، هي أصلاً كلمة الافتتاح لمدير المركـز السيد جواد الحمد، وثلاثة أبواب يحوي كل باب فصلين اثنين، ويتضمن كل فصل بحثاً واحداً، حيث يرتبط البحثان ارتباطاً مباشراً بعنوان الباب.

ثم ينتهي الكتاب بكلمة ختامية تحوي أهم التوصيات العامة.

وقد جاء المدخل ليقدم موضوع الندوة وأهميته بالنسبة للأمن الحضاري والقومي للوطن العربي الذي يقف اليوم أمام انعطافات وتحديات مصيرية، ومع أن حضارتنا العربية الإسلامية كانت وما زالت حضارة عالمية، وإنسانية، إلا أن تيار العولمة الجارف، الذي يتمثل في الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ينذر بشر مستطير.

وقد حاولت كلمة الافتتاح أن تلخص خيارات التعامل مع هذا التيار ليتركز النقاش حولها والتي تتراوح بين رفض هذا التيار والانعزال عنه، وبين التوجه نحو التكامل والتفاعل مع هذا التيار مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والأمن القومي.

وجاء الباب الأول في الكتاب بعنوان: "الوطن العربي والتحولات السياسية في عصر العولمة"، وتضمن هذا الباب فصلين اثنين، الفصل الأول: البحث المعنون بـ "أثر العولمة على التضامن والتكافل في الوطن العربي"، للدكتور حمدي عبد الرحمن، وتضمن الفصل الثاني البحث المعنون بـ "مستقبل التحولات الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة"، للدكتور طلال عتريسي.

وتطرق الباحث الدكتور حمدي في بحثه عن أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي إلى آثار الدور الأمريكي المهيمن في النظام العربي، وإلى تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وإلى استمرار عملية التسلح والعنف في

الوطن العربي، والى تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي، وإلى ازدواجية المعايير لدى القرب في تطبيق قواعد حقوق الإنسان، وإلى تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره، ثم تطرق الباحث إلى أخطار العولمة على تفكيك النظام العربي وإعادة تركيبه بما يضمن المصالح الغربية.

ويخلص الباحث إلى ضرورة فهم تحدي العولمة بالنسبة لإعادة رسم الخارجة الجيوسياسية، والجيواقتصادية للعالم العربي، وإلى أهمية مواجهة هذا التحدي عن طريق العمل العربي المشترك، مع إصلاح الدولة القطرية سياسياً واقتصادياً بما يحقق التنمية العربية المستدامة.

كما تساءل الباحث الدكتور طلال في الفصل الثاني في بحثه "مستقبل التحولات الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة"، عن دور تيار العولمة في تسريع التحولات الديمقراطية أو إعاقة هذه التحولات مع ملاحظة العلاقة والترابط بين التمسك بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، وبين عملية التحرر الاقتصادي والتنمية من جهة أخرى.

وخلص في النهاية إلى الاستنتاج بأن الحقبة المقبلة في الوطن العربي ستكون حقبة "النضال" من أجل مزيد من الديمقراطية، لأن رفض بعض الأنظمة برنامج التعددية السياسية

وبرنامج حقوق الإنسان لا يعني رفض المجتمعات لها أو تخليها عن المطالبة بها أو انتزاعها حين الضرورة.

وجاء الباب الثاني، بعنوان "مستقبل العلاقات الدولية مع الوطن العربي في عصر العولمة"، وتضمن بحثين جاءا في فصلين متتاليين، الأول بعنوان "دور الإعلام في بلورة اتجاهات التغير في قواعد السياسة الدولية في عصر العولمة"، للباحث الدكتور علي القرني، والثاني بعنوان "العولمة بين الحتمية والاختيار"، للباحث الدكتور وصال نجيب العزاوي، أما البحث الأول للدكتور علي القرني فتطرق فيه إلى الأسئلة الحاسمة في الحديث عن العولمة التي تكمن في تحديد مسببات التغير، ومعالم التحول، وآفاق المستقبل، وخصوصاً بعد انهيار الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي والفرد الأمريكي في قيادة النظام العالمي الجديد، في وقت سيطرت فيه على وسائل الاتصال وشبكات الإنترنت التي تخطت الحدود السياسية، وألغت حاجز المسافات والذي يعبر عنه اليوم بموت المسافة، وتطرق الباحث إلى قيمة مفهوم الدولة وحدودها، والشركات العالمية والأسواق المالية العالمية والإعلام والصحف في ظل دولة العولمة المعاصرة، وخلص إلى أننا من خلال التحولات السريعة التي نعيشها، ومظاهر التغيير التي نلمسها، بتنا نعيش اليوم على أعتاب نظام جديد للحياة، وأهم ما يميزه هو عنصر الانفتاح، الذي أخذ يحل كبديل لمبدأ الانعزال وينبني على ذلك تشكيل خارطة

كونية جديدة قوامها الدولة الكونية الافتراضية، التي أصبحت الأبرز في نطاق السياسة الدولية وعلاقات الشعوب والمجتمعات، والتي مع الأسف، نتج فرصة اكبر لسيطرة الأقوى، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً على مجريات الشأن العالمي، وهنا يكمن التحدي للطرف الأضعف في المحافظة على الخصوصية الحضارية والهوية الثقافية.

وتطرق البحث الثاني للباحث الدكتور وصال العزاوي إلى موضوع "العولمة بين الحتمية والاختيار"، حيث أبرز الوجه الحتمي لتيار العولمة، كما أبرز أهمية الاختيار الإنساني في حدود ممكنة للحفاظ على الهوية والخصوصية الحضارية للامة، وأكد الباحث على أهمية الأخذ ببعض المقترحات على الصعيد الوطني والعربي، ومن أبرزها التركيز على التربية والتعليم لبناء ذاتية ثقافية وطنية قومية، وضرب لذلك مثلاً ممكناً وهو النموذج الياباني، وكذلك، أهمية القيام بتحديث صناعي وتكنولوجي وطني وقومي، للتعامل الفعال مع شبكات الاتصال الجديدة، وبالذات في النطاق العملي والتعليمي، وضرب لذلك مثلاً استخدام فرنسا للغة الفرانوفونية وتوفير مواردها باللغة الفرنسية عبر الإنترنت.

وجاء الباب الثالث بعنوان "الأهمية الاقتصادية للوطن العربي والأردن في ظل العولمة"، تضمن بحثين في فصلين متتاليين، هما: "الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة"، للباحث الدكتور أحمد مجدلاني، واتجاهات

"الاقتصاد الأردني في عصر العولمة"، للباحث الدكتور خالد الوزني.

أما البحث الأول للدكتور مجدلاني، فقد تعرض فيه إلى المفهوم والإطار المؤسساتي للعولمة، وإلى التجمعات والتكتلات الإقليمية والعولمة، وإلى الآثار المترتبة على الاقتصاديات العربية من منتجات زراعية وغذائية، ومنتجات صناعية، وتجارة خدمات، ثم تعرض في ختام بحثه إلى أهمية التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات تيار العولمة، وقد قام الباحث بدعم عناصر البحث بالأرقام والإحصائيات ذات الدلالة، والمفيدة لمن يريد دعم استنتاجاته بالأرقام والإحصاءات، كما أورد عدداً من الاقتراحات المفيدة لمتخذي القرار بالنسبة لموضوع التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات تيار العولمة في مجال السياسات التصديرية، وحماية الملكية الفكرية، وقطاع الخدمات، والمنسوجات والملابس الجاهزة، والتعرفة الجمركية، ومكافحة السياسة الإغراقية.

وتطرق البحث الثاني للدكتور خالد الوزني إلى موضوع "اتجاهات الاقتصاد الأردني في عصر العولمة"، وأشار إلى بعض صفات الاقتصاد الأردني التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وأهمها، صفة حجم الاقتصاد الأردني وانفتاحه، وضيق السوق المحلي، وكونه اقتصاداً إقليمي النسق دولي التأثير، وتغير الدور الإنتاجي للدولة، والتركيز الجغرافي والسلفي في التجارة الخارجية، وظهور

الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية ومن أهمها تراجع مستوى النمو الحقيقي، وتفاقم عجز الموازنة العامة، وتفاقم المديونية الخارجية ووضع ميزان المدفوعات، وتفاقم أزمة البطالة، وخلص الباحث إلى أهمية تأكيد صاحب القرار في الأردن على إيجاد السبل الأقل كلفة في الإنتاج التي يمكن أن تؤهل الاقتصاد الأردني للتأقلم مع متطلبات التطورات العالمية، مع التأكيد على أهمية دور الدولة في مرحلة التحرر الاقتصادي على التشريع المناسب والتنظيم الجيد، والتنسيق الدقيق.

وفي الختام، جاءت كلمة الختام لتورد بعض التوصيات التي قد تسهم في رسم معالم طريق الأمة في مواجهة هذه الظاهرة، ومن أهمها التأكيد على ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي موحد قادر على الصمود والتعايش مع التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم.

والله الموفق

المحرر

أ.د. اسحق احمد فرحان

رئيس جامعة الزرقاء الأهلية

وزير التربية والتعليم الأسبق

المدخل

يقف الوطن العربي برمته اليوم أمام انعطافات وتحديات مصيرية، تضعه أمام خيارات واختيارات، ربما لم يكن جاهزاً لها. واستشعاراً منا لحجم هذه التحديات وخطورتها، وعمق انعكاساتها السياسية والثقافية على الوطن العربي فقد كانت المبادرة إلى عقد ندوة بعنوان هذا الكتاب بالتعاون مع جامعة اليرموك في 2000/4/25 لما يعرض للوطن وللأمة من تحديات تستلزم تحديد خيارات مستجدة للسلوك السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي الأمثل لتحقيق مصالح الوطن والأمة.

إن التقدم التكنولوجي وعلم الاتصالات، ومعاناة العالم من حروب طاحنة اجتاحته في العقد الأول من القرن العشرين، وتزايد مركزية التحكم الدولي من قبل دولة واحدة وحلفائها في قيادة العالم، وربما التحكم بمقدرات العالم الاقتصادية وخياراته الاجتماعية والسياسية، دفع إلى تنبه أطراف مختلفة إلى أن البشرية تسير نحو ما يطلق عليه اليوم "بالعولمة"، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات عن طبيعة القواسم المشتركة الممكنة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بين مختلف شعوب العالم وأممه.

لقد شكلت هذه الحوارات والجدليات والخلافات بين الأمـم والشـعوب إطاراً عالمياً لبحث مسألة "العولمة"، سواء على صعيد المفهوم النظـري أو العمـلي، والأهم من ذلك على صعيد الانعكاسات الواقعية على ما تملكه كل أمة أو شـعب من مقدرات اقتصادية وثروات طبيعية وموروثات تاريخيـة وثقافيـة، واسـتقلالية سياسية، وكذلك على صعيد الاستحقاقات التي ستقدمها الدول المتقدمـة والـدول النامية في ظل عملية التحول هذه من القومية أو الإقليمية إلى "العولمة"...

وكـما لقيــت الفكـرة بمختلـف مكوناتهـا وتعريفاتهـا تأييـداً في بعـض الأوساط العالمية، كذلك لقيت معارضة محسوسة في أوساط عالمية أخرى، بدوافع متوافقة أو متباينة، ولكن المسألة، على كل حال، لا تـزال في طـور الجـدل نظريـاً، فيما هي تمارس بأشكالٍ ومسمياتٍ متعددة على أرض الواقع.

لقد كانت حضارتنا العربية الإسلامية، ومـا زالـت، حضـارة عالميـة، ومـا آمنت يوماً بالانغلاق أو التقوقع أو العصبية ضد الأمم الأخرى، ومثلت في ظروفها الماضية محضناً للحرية والديمقراطيـة، كـما مثلـت محضـناً للعلـم والتقـدم، ولمَّـا اعترى جنباتِها الخمول والترهل، تمكن الغرب من إقصائها عـن قيـادة العـالم، بـل واجتاح ممتلكاتها وتقاسـم ثرواتهـا وإمكاناتهـا منـذ مطلـع القـرن العشريـن، ولا يزال.

وعن بحث "انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على وطننا العـربي"، هو بحث نتائج الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة على مقـدراتنا وثرواتنـا، وانعكاسات استلاب قرارنا السياسي، وهزيمتنا الثقافية أمام هذه القيـادة المركزيـة التي تتحكم في التكنولوجيا، وفي أنظمة وقواعد الاقتصاد العالمي، عـبر المؤسسـات الدولية السياسية والاقتصادية، فيما هي تملك القوة العسكرية الوحيدة في العـالم ممثلة بـالقوات الأمريكيـة للتـدخل السريـع التـي تتمركـز في معظـم المحيطـات والبحار في العالم، وفي قوات حلف شمال الأطلسي، الناتو (NATO) التي تقودهـا الولايات المتحدة أيضاً. **إن** ما يجعل هـذا الأمـر محـل جـدل واخـتلاف بيننـا هـو غياب الإرادة والرؤية الواضحة لكيفيـة التعامـل مـع هـذا التيـار العـالمي القـوي اليوم.

خيارات وبدائل مقترحة

وثمة خيارات سياسية أساسية يمكن ان يتمحور البحث حولها، حيث إن أمام العرب اليوم خيارات لا بد من حسم توجهاتهم حيالها إزاء برنامج "العولمـة" الفاعل بمسمياته المختلفة، وأهمها:

الخيار الأول:

التوجـه نحـو التكامـل والتفاعـل مـع توجهـات "العولمـة"، والاسـتجابة لمتطلباتها لنكون جزءاً من النهضة التكنولوجيـة والاقتصـادية والعلميـة العالميـة، والذي ربما يتسبب بخلل هيكلي على الصعد الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة في حال تطبيقه.

الخيار الثاني:

رفض هذا التوجه، والانعزال عنه، والانكفاء على إطارنا القطري أو الإقليمي العربي للاحتماء من انعكاساته السلبية على قيمنا وحضارتنا ومقدراتنا الاقتصادية وقرارنا السياسي. وهو مدخل للكثير من السلبيات على واقعنا الاقتصادي العربي.

ويمثل هذان الخياران الجدلية الأكثر حدة وتطرفاً في الاتجاهين، فيما يمكن اللجوء نظرياً إلى أحد خيارين آخرين ربما احتاجا إلى كثير من البحث والدرس من قبل الخبراء والعلماء والمهتمين.

الخيار الأول

اللجوء إلى تطوير وتقوية البنية الداخلية للنظام العربي، وتفعيل آليات التعاون والوحدة إلى أقصى درجة ممكنة، والتعامل مع التوجه الدولي نحو العولمة ككتلة متميزة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، مما يقلل الكثير من السلبيات الممكنة، ويعظم العديد من المكاسب المتاحة، ويمكّن العرب من استغلال الفرص الجديدة نحو التقدم والتطور والنهضة. وهو ما يعد خلق بدائل إقليمية موازية لخطوط العولمة ومتقاطعة معها، وبما لا يتسبب بسحق مصالحنا وشخصيتنا الاعتبارية أردنياً وعربياً .

الخيار الثاني

تفهم برامج وتوجهات "العولمة" الجديدة، والسعي لتحقيق تكامل تدريجي معها يتناسب مع تحقيق المكاسب وتقليل الخسائر في ظل توجه عربي عام لهذا التكامل.

ويبدو هذان الخياران واقعيين أمام صانع القرار العربي، برغم ما يعتري كلاً منهما من تحديات وإشكاليات، وما يلزمه من آليات وضوابط، وربما مؤسسات بحثية واقتصادية وسياسية.

مهمة الاختيار لمستقبل واعد

إن بحث هذا الموضوع وتحديد الخيار الأنسب فيه يُعد مهمةً صعبة وتحدياً كبيراً في محاولة بلورة بعض التوجهات المعقولة، والتي تستند إلى استقلال الأمة العربية والمحافظة على هويتها العربية الإسلامية من جهة، وتأخذ بعين الاعتبار قدرات دول المركز العالمية وإمكاناتها، وإشكاليات واقعنا العربية الداخلية من جهة أخرى. إن دخول "العولمة" ليس مجرد قرارٍ سياسي عابر، إنه استعداد لدفع استحقاقات ربما تنال من مصالح الأجيال والشعوب، كما أنه ليس نزوة قصيرة المدى يمكن التراجع عنها، إنه انخراط في برنامج متكامل مع التوجه العالمي أو الانعزال عنه، أو البحث عن خيار واقعي لا يفوت الفرص، ولا يتسبب بتراجع أمننا الحضاري. كما علينا أن نتذكر أن ديننا وحضارتنا وهويتنا كانت

دوماً عالمية، ولكن المشكلة في العولمة أنها تتعدى مفهوم العالمية لتجعل من دولة المركز وحلفائها تقف في مواجهة طموحاتنا، وتسيطر على ثرواتنا، وتعمل على تفتيتنا، ولا تريد لنا الوحدة ولا النهضة ولا الاستقلال، وإن هذه الشكوك تمثل تعبيراً عن عدم الثقة بدولة المركز وحلفائها أكثر مما تعبر عن موقف رافض لاتجاهات العولمة العامة النظرية.

وفي إطار البحث والدراسة كطرف واحد برغم الاختلاف في التفاصيل، تمكن المشاركون في الندوة من التوصل إلى توصيات متوازنة عملية للتعامل مع "انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي"، وذلك في إطار مناقشة موضوعية منفتحة وعلمية.

جواد الحمد

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

نيسان/إبريل 2001

الفصل الأول

الوطن العربي والتحولات السياسية في عصر العولمة

المبحث الأول

أثر العولمة على التضامن العربي والتكامل في الوطن العربي

المبحث الأول

أثر العولمة على
التضامن والتكامل في الوطن العربي*

مقدمة

إن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات: نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الدَّوْلة الأمة وهلم جرا، ويبدو أنه لم يعد هناك سوى طريقة تفكير واحدة يتم الترويج لها تتفق مع ما يسمى الثقافة الكونية أو عولمة الثقافة، إن ذلك قد يعني فقدان المرجعيات التقليدية ونقاط الاستدلال، لقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى القول بأن العولمة ما هي إلا مفهوم مجرد لا يشير إلى موضوع ملموس وإنما هي تفسير لعملية مجتمعية شاملة "A Societal Process". ولعل ذلك يضفي مزيداً من الصعوبة والتعقيد في عملية تحديد ماهية المفهوم وتبيان مضامينه ودلالاته المتعددة.[1]

* أعد هذه الورقة الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

لقد بات واضحاً، أنه لكي نفهم ما يعنيه باحث معين بالعولمة، ينبغي الرجوع إلى الإطار النظري والمعرفي الذي ينطلق من خلاله هذا الباحث، وعليه فقد رأى بعضهم أن العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم، أي أن العولمة تساوي الأمركة، لان أمريكا هي التي تقود ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، في حين يرى بعض آخر أنها تشير إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمي، بيد أن نفراً غير قليل من الباحثين يضفي على المفهوم طابعاً أيديولوجياً صريحا حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافي وأيديولوجي معين، ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق).[2]

وبناءً على ما تقدم يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتباره مفهوماً مركباً يشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية متعددة، ولعل صفة التركيب تلك لا تنبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم وإنما من استخدامه أيضاً للتعبير عن كل من التغيرات التي تحدث في هذه الأبعاد المختلفة والآثار الناجمة عنها، وبعبارة أخرى فإن العولمة ليست مجرد عملية أحادية الاتجاه، وإنما هي في جوهرها تعبير عن ديناميات ديالكتيكية معقدة.

وتسعى هذه الدراسة إلى طرح عدد من التساؤلات الهامة حول حقيقة تيار العولمة الجديدة؟ وما هو تأثير استراتيجيات الهيمنة والتهميش التي ينطوي عليها مفهوم العولمة على مسيرة التضامن والتكامل في النظام الإقليمي العربي؟ وأخيراً ما هي استجابة القوى الاجتماعية في الوطن العربي لتحديات ومخاطر العولمة؟ ولعل القضية المحورية التي ينبغي الإشارة إليها منذ البداية تتمثل في ضرورة طرح إشكالية العولمة على حقيقتها دون مواربة وبعيداً عن نظريات المؤامرة أو الانعزال وفك الارتباط مع العالم الخارجي، فالنظام العربي مواجه بتحديات جمة طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والليبرالية الجديدة والثورة في ميدان التكنولوجيا والمعلومات، على أن ذلك لا يعني القول بأن العولمة تعني قدراً محتوماً على العرب مواجهته دون نقد أو تمحيص، ولا هي في المقابل شر كلها، ينبغي أن نولي وجهنا بعيداً عنها.

ويبدو أنه من المفيد حقاً طرح مفهوم العولمة من خلال الخطاب الفكري العربي الليبرالي كي نفهم ما يعنيه بالنظام العالمي الجديد، وما هي المبادئ الاسترشادية التي يسير عليها:

يطرح فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، الأمريكي الجنسية رؤيته للعولمة الجديدة في محاضرة له عام 1989 وذلك بقوله: "إن القرن الذي بدأ وكله ثقة بالنفس بالانتصار

المطلق للديمقراطية الليبرالية الغربية يعود وهو يشارف على الأفول من حيث بدأ مرة أخرى، ليس إلى نهاية الأيديولوجيا أو الانقسام بين الرأسمالية والاشتراكية كما كان متوقعاً من قبل، ولكن إلى الانتصار المحقق لليبرالية السياسية والاقتصادية". إن انتصار الغرب أو الفكرة الغربية لهو دليل قبل كل شيء على استنزاف وفشل البدائل التي طرحت أمام الليبرالية الغربية.[3] ولا مراء في أن طرح فوكوياما للأيديولوجية الجديدة للعولمة تتمثل في تأكيده على عدم وجود طريق بديل يسلكه العالم الخارجي خارج نطاق المنظومة المعرفية الغربية.

يؤكد الليبراليون الجدد على وجود عالم واحد يحمل قيم الغرب والليبرالية الجديدة وقد أثبتت أحداث انهيار الاتجاه السوفيتي ودول أوروبا الشرقية هذا الزعم. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المعارضة والمقاومة لهذا العالم الجديد ستكون ثانوية وغير ذات قيمة، على أن التحدي الأساسي سوف يكون ثقافياً، وهو ما أطلق عليه صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington) مفهوم صدام الحضارات، حيث يرى أن "المصدر الجوهري للصراع في العالم الجديد لن يكون بالأساس أيديولوجياً أو اقتصادياً، فالانقسامات الأكثر أهمية بين البشرية والمصدر المهيمن للصراع سوف تكون

ثقافية، وربما تظل الدول القومية المصدر الأكثر فعالية للصراع في الشؤون الدولية، بيد أن الصراعات الأساسية في السياسة العالمية سوف تقع بين أمم وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة، أي أن صدام الحضارات سوف يحكم السياسة العالمية".[4]

ويمكن للمرء أن يجد إجماعاً حول هذا التوجه في الأدبيات الغربية، فالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشاد نيكسون في كتابه "انتهزوا هذه الفرصة" (Sieze the moment) يشير إلى أن العالم الإسلامي سوف يمثل أكبر تحد للسياسة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين. [5]

وتحقيقاً للغاية المرجوة من هذه الدراسة في طرح إشكاليات العلاقة بين تيار العولمة الجديدة وقضايا التضامن والتكامل في الوطن العربي سوف يتم التركيزعلى:

- ماهية العولمة وتجلياتها المختلفة.
- العولمة والنظام الإقليمي العربي.
- انعكاسات العولمة على المسيرة التضامنية والتكاملية في الوطن العربي.
- ما العمل؟ نحو استراتيجية عربية للمواجهة.

أولاً: ماهية العولمة الحقيقة والأبعاد:

على الرغم من أن المعنى اللغوي لمفهوم العولمة (Globalization) يشير إلى إكساب الشيء طابع العالمية ولاسيما جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً، فإن دلالاته الاصطلاحية ليست بهذه الحيدة والبراءة. ولا يخفى أن هناك آراء ووجهات نظر متعددة بشأن الجدل الدائر منذ أعوام التسعينات في القرن المنصرم حول العولمة الجديدة.

ومع ذلك يبدو مفهوم العولمة في حقيقته مصطلحاً مراوغاً يتجنب البعض تعريفه، ويعني ذلك أن عملية الفهم الصحيح تقتضي معرفة المنظور الخاص بكل باحث على حدة [6]، ويطرح ذلك منذ البداية إشكاليات ثلاثة حول فهم ماهية العولمة الجديدة.

الإشكالية الأولى: تتمثل في عدم وجود تعريف جامع مانع لمفهوم العولمة نظراً لأن تجليات الظاهرة التي يعبر عنها المفهوم لا زالت في طور من السيولة وعدم الاستقرار، ومن جهة أخرى فإن فهم الباحثين للعولمة ومضامينها المختلفة يتفاوت تفاوتاً بينا بحسب مناط الاهتمام والتركيز لكل منهم. فبينما يركز البعض على الجوانب الاقتصادية بالأساس فإن البعض الآخر ينظر إلى العولمة باعتبارها تجسيداً لعمليات ثقافية واجتماعية معقدة.

يعرف "ووترز" (Waters) العولمة بأنها "عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية، كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود"[7] . معنى ذلك كما يقرر "ووترز" أن المجتمع "المعولم" يشهد ثقافة واحدة بغض النظر عن عدم وجود هيكل حكومة مركزية عالمية.

وعلى العكس من ذلك يرى فريق من الباحثين أن العولمة عملية اقتصادية بالدرجة الأولى: وعلى سبيل المثال يجادل "متلمان" Mittelman : "إن إعادة تنظيم الفضاء الإنتاجي الذي بدأ منذ أعوام الستينات والتغييرات اللاحقة في التقسيم الدولي للعمل تعد المكونات المحورية المحركة للعولمة"[8]. ويوضح "متلمان" وجهة نظره تلك من خلال مناقشته للكيفية التي يتم من خلالها تفكيك عملية إنتاج العديد من السلع إلى وحدات بسيطة عبر الحدود القومية، الأمر الذي أدى أن تقوم دولة معينة بإنتاج جزء من سلعة في حين تقوم دولة أخرى بإنتاج جزء آخر من السلعة نفسها. أضف إلى ذلك ظهور بعض الدول النامية، مثل حالة جنوب شرق آسيا، في ميدان التصنيع حيث بدأت في تصدير السلع المصنعة عوضاً عن المواد الخام.

وتركز بعض تعريفات العولمة على الأبعاد والمدخلات السياسية للمفهوم، ومثال ذلك ما طرحه جورج سوروس George Soros الذي يرى بأن "الحرب الباردة كانت تمثل ترتيباً مستقراً تماماً، فقد كان هناك معسكران للقوة يمثلان مفاهيم متناقضة للتنظيم الاجتماعي ويناضلان من أجل الهيمنة، بيد أنه كان من المتعين على كل منهما احترام المصالح الحيوية للطرف الآخر، نظراً لأن كل طرف كان يمتلك القدرة على تدمير الطرف الآخر في حرب شاملة. ولا شك أن هذه الوضعية فرضت قيداً صارماً على الصراعات الدولية وعملية احتوائها، على أن هذا النظام الدولي المستقر انهار تماماً بعد تفكك أوصال واحدة من القوتين العظيمتين، ويبدو أن نظاماً دولياً جديداً لم يحل بعد محل النظام الجديد، وهو ما يعني أننا دخلنا مرحلة اللانظام".[9]

وأياً كان الأمر فإن المتغير الأساسي الذي يركز عليه هذا التوجه الفكري في دراسة العولمة يتمثل في التحولات والتغيرات التي أسهمت في وضع النهاية لنظام القطبية الثنائية القديم.

الإشكالية الثانية: وتتمثل في الخلط بين حداثة المفهوم الذي شاع استخدامه منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وقدم الظاهرة التي يعبر عنها، ويحاول المؤرخون تتبع الجذور

التاريخية لظاهرة العولمة بالعودة إلى تاريخ العالم الغربي الحديث منذ القرن الخامس عشر. ولعل "رولاند روبرتسون" Roland Robertson أفضل من قدم رصداً تاريخياً لمراحل تطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان[10] إذ يرى أن نقطة البداية تتمثل في ظهور "الدَّوْلة القومية" في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بما اشتملت عليه من تطور أفكار خاصة بالفرد والمجتمع الإنساني، وعليه يصل روبرتسون إلى تعريفه للعولمة بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش، على أن البعض يقلل من أهمية النشأة التاريخية للعولمة ويجادل عوضاً عن ذلك بأهمية التركيز على دراسة التجليات المعاصرة للعولمة من أجل تفهمها وصياغة طريقة ملائمة للتعامل معها.

الإشكالية الثالثة: تبرز من خلال الخلط بين مضمون الظاهرة والتجليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعبر عنها، وقد ارتبطت العولمة كثيراً بالفهم الاقتصادي حتى أن البعض يرى في ظاهرة العولمة مرادفاً للعولمة الاقتصادية، وتعني العولمة الاقتصادية "بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية،ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع

والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي[11]. وليس بخاف أن تكنولوجيا المعلومات التي تميز المرحلة الجديدة من العولمة جعلت من رأس المال والتكنولوجيا بدلاً من عنصر العمل، العوامل الأكثر قدرة على الحركة في عملية الإنتاج، وقد أُضفيَ الطابع المؤسسي على هذه العملية من خلال سياسة عالمية تم إقرارها بموجب اتفاقات دولية حول حرية التجارة وحركة (رأس المال) وهو الأمر الذي دفع البعض إلى القول بأن البشرية تشهد في عالم اليوم تفككاً في أوصال الدَّوْلة القومية بمفهومها وتجاوزاً لمفهوم الحدود السياسية.[12]

العولمة الاقتصادية بهذا المعنى تهدد سياسة الدَّوْلة، فالشركات دولية النشاط تقوم بإدماج الأسواق الوطنية، وهو ما يعني خلق فضاء اقتصادي يندرج في سياق فضاء "معولم" أكثر رحابة، ولم تعد الحكومات الوطنية المحتكر الأوحد لممارسة السلطة الشرعية داخل أراضيها حيث تعمل تلك الشركات التي تتبع منطقاً تنظيمياً يختلف عن الدَّوْلة التي تعتمد سيادتها على مدى قدرتها على الحفاظ على حدودها الأقليمية، وبعبارة أخرى فإنه بينما تدفع قوى العولمة الاقتصادية إلى إدماج الأسواق فإنها تعمل في الوقت نفسه إلى تجزئة السياسة[13].

ومن جهة ثانية توجد عولمة سياسية تتمثل في انهيار النظام الدولي القديم، وبروز ملامح نظام عالمي جديد تبرز فيه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع البعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة، كما تم رفع قيمة الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، أضف إلى ذلك فقد تجسدت العولمة السياسية في ازدواجية المعايير الدولية بسبب هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة واستخدامها فكرة التدخل الدولي الإنساني بما يحقق مصالحها.

وعلى صعيد أخر فإن العولمة الثقافية لا تمثل ثقافة إنسانية جديدة، وإنما هي مجموع ثقافات ذات ملامح متشابهة تتجه نحو رؤية موحدة للكون، وهي تسعى لإلغاء الفوارق وإعلاء التشابهات والتماثلات التي تدعم وجود مسار بشري واحد للتاريخ رغم الجزئيات التي تتناقص مع زيادة التعايش والتفاعل والتعاون، فالدول المكونة لعملية العولمة الراهنة هي دول رأسمالية صناعية وتبشر بأيديولوجية الليبرالية الجديدة في الاقتصاد والثقافة والسياسة، ويرى البعض أن أبرز خصائص العولمة الثقافية تتمثل في العقلانية والعلمانية والفردية والنسبية. [14]

أما على الصعيد الإعلامي فإن هناك عولمة اتصالية تبرز من خلال البث التلفزيوني عن طريق الأقمار الصناعية، وهو

الأمر الذي أدى إلى تدفق إعلامي ضخم عبر الحـدود الوطنيـة للـدول، أضـف إلى ذلك الإمكانات الهائلة التي وفرتها شبكة الإنترنت والتي تربط بين بنـي الـبشر في شتى أنحاء المعمورة. [15]

وأيا كان الأمر فإنه لو تركنا مؤقتاً الإشكاليات السابقة في تحديد ماهيـة العولمة والجدل النظري الدائر حولها لأصبح من المهم حقاً التأكيد على أن العولمة سواء في مفهومها الضمني أو دلالاتها الاصطلاحية لا تعني العالمية، فالعالمية تقوم على مبدأ المسـاواة بـين جميـع المجتمعـات والأمـم والحضـارات، إنهـا تنبـع مـن منظومة فكرية وقيمية تتجـاوز المركزيـة الأوروبيـة الفاضـحة التـي يقـوم عليهـا مشروع العولمة الراهنة.

أما العولمة فهي تنظر إلى العالم برؤية واحدة، ولكنهـا تحـدد في الوقـت نفسه من هو "المركز" (The center) ومن هو الهامش (the periphery) وعليه فإن الثـالوث المسـيطر (أوروبـا الغربيـة، وأمريكـا الشـمالية واليابـان) يـتحكم في "الآخـرين" ويسـعى دومـاً إلى تهميشـهم بكـل الوسـائل المتاحـة. لقـد أضـحت المنظومة الرأسمالية العالمية بعد انهيار الشيوعية تمثل دون أي تحد حقيقي مركز النظام العالمي الجديد، وهذه المنظومة تقوم على ركائز ثلاثة أساسية:

1- مجموعة الدول الصناعية السبع المتقدمة.

2- الشركات متعددة الجنسيات.

3- المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية).

وعليه فإن دراسة انعكاسات وتأثيرات العولمة بوصفها مشروعاً للهيمنة، على النظام العربي تقتضي بـداءة وقبـل كـل شيء فهـم جميـع المضـامين والأبعـاد السابقة.

ثانياً: العولمة والنظام الإقليمي العربي

إذا كان النظام الإقليمي العربي منذ بدايات تشـكله في مرحلـة مـا بعـد الحربين قد عانى من أزمتين عنيفتين من جراء مواجهته مع إسرائيل، الأولى تتمثـل بنكبة 1948 والثانية جسدتها نكسة 1967، حيث لم يترتـب علـيهما فقـط ظهـور المسألة الفلسطينية ولكنهما أسـهما بـدور بـارز في إعـادة تشـكيل تـوازن القـوى الإقليمي في الوطن العربي، إضافة إلى تطور الـوعي والفكـر العـربي المعـاصر فـإن أزمة الخليج الثانية مع كـل ذلـك تقـف بمختلـف المعـايير لتشـكل نقطـة تحـول أساسية في التاريخ العربي الحديث.[16]

ويمكن القول بصفة عامة أن إعلان التيار الليبرالي الجديـد في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتتي، وتفكك أوصال منظمة الدول

الاشـتراكية في أوروبـا الشرقيـة، وكـذلك إعـلان بعـض المفكـرين الغـربيين انتهـاء التـاريخ وانتصـار المشروع الرأسـمالي والـديمقراطي الليـبرالي، قـد اتخـذ أبعـاداً ومضامين مختلفة في الوطن العربي. إذ لا يخفى أن النظـام العـربي ولا سـيما بعـد حرب الخليج الثانية قـد عـانى مـما أسـماه محمـد حسـنين هيكـل بحـق "أوهـام الانتصار" الزائف الذي حققته قوات التحـالف الـدولي بقيـادة الولايـات المتحـدة على العراق. (17)

ومن المعلوم أن الوطن العربي، طيلـة حقبـة الحـرب البـاردة، وإن عـانى كغيره من مجتمعات الجنوب مـن وضـعية الاسـتقطاب الـدولي بـين المعسـكرين المتنافسين كان يتمتع بوجود الخيار البـديل، إذ كـان بمقـدور أي دولـة عربيـة أن تجد البديل الملائم لتحقيق مصالحها الوطنية، على أنه منذ نهاية الحرب البـاردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، حدث تحول هائل في هيكـل النظـام الـدولي، وهـو مـا ظهر جلياً في حرب الخليج الثانية.

وتنظر كثير من الأدبيات العربية إلى العولمة السياسـية الغربيـة عـلى أنهـا في حقيقتها تنطوي على "تهميش" دول الجنوب ومن بينها الدول العربيـة، وذلـك لأمـرين متلازمين، **أولهما:** أن الشعوب العربية وشعوب الجنوب قاطبة وجدت نفسها في موقـع

هامشي، وتُمارس عليها آليات الهيمنة الجديدة، أما **الأمر الثاني:** فيمثل في عدم مطالبة مؤسسات النظام الجديد في تسوية المشكلات العربية الملحة، إذ أن منطق الهيمنة يقوم على وجود التناقض بين عالمية العالم المتقدم الذي تسوده قيم التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويعاني مرارة الفاقة والحرمان[18].

وطبقاً لكلوفيس مقصود، فإن "النظام العالمي الجديد" تم تحديده وتقريره بالأساس من قبل الجزء الغربي من المعمورة، أما الجزء الجنوبي منها، الذي لم تصبح مطالبه وطموحاته وحقوقه بعد جزءاً من مدخلات النظام العالمي الجديد، فقد بدأ يشعر وكأن المعمورة تعني الشمال وحسب كما أن الجنوب، الذي يمثل غالبية بني البشر، بدأ يشعر كذلك بالحرمان وبالاستغلال من الآخرين".[19]

ملامح العولمة والهيمنة عربيا

نستطيع من خلال التركيز على الأبعاد السياسية والاستراتيجية الإشارة إلى الملامح التالية:

1- ظهور الدور الأمريكي المهيمن في النظام العربي:[20]

لقد برز بجلاء هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الإقليمية في المنطقة العربية من خلال تطور مراحل أزمة الخليج الثانية. إذ

بات واضحاً أنها القوة الوحيدة القادرة والراغبة في نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة. ومن المعلوم أن القوات الأمريكية شكلت الغالبية العظمى قوات التحالف الدولي، بالإضافة إلى دورها الحاسم في هزيمة العراق عسكريا. فما هي دلالات حرب الخليج الثانية بالنسبة للدور الأمريكي في المنطقة؟

كانت الولايات المتحدة على الصعيد السياسي بمثابة القوة المحورية في صياغة خطط واستراتيجيات المواجهة مع العراق، وطوال فترة الأزمة مارست ضغوطاً وتأثيرات متنوعة على عدد من دول العالم.

ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة تأمين تعاون كل من الصين والاتحاد السوفييتي لإضفاء الشرعية الدولية فقط، ولكنها حصلت على مشاركة فعالة من جانب كل من بريطانيا وفرنسا، وغيرهما من الدول من أجل تنفيذ أهدافها. وعلى الجانب الإقليمي، تمكنت من إقناع الدول العربية الكبرى بضرورة مواجهة العراق، وتحجيم دوره الإقليمي، كما تمكنت في الوقت نفسه من إبعاد دولة العدو الصهيوني عن هذه المواجهة.

ولعل من أبرز ما أظهرته حرب الخليج الثانية كذلك، أن تكنولوجيا الأسلحة المتطورة تفوق الأشكال التقليدية الأخرى للقوة،

يعني ذلك أن الولايات المتحدة لا تمتلك فقط القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ، وإنما لديها أيضاً الإرادة والتصميم على استخدام هذه الإمكانيات، من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، على أن الصورة في الجانب الاقتصادي تبدو بالغة التعقيد، حيث أن الولايات المتحدة دافعت ليس فقط عن المصالح الاقتصادية الأمريكية ولكن عن دول الثروة النفطية في الخليج، بالإضافة إلى مصالح الدول الغربية الأخرى المستهلكة للنفط، وهو الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة دوراً مستقبلياً مهماً في القضايا المرتبطة بالسياسات النفطية.

على أن الدلالة الأساسية للدور الأمريكي في حرب الخليج تتمثل في عدم وجود منافس دولي آخر في المنطقة. وربما لن تواجه الولايات المتحدة أي تحد لهيمنتها في المنطقة خلال الأمد المنظور.[21]

فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، انشغلت روسيا بترتيب أوضاعها الداخلية ولا سيما في مواجهة الاضطرابات المسلحة في منطقة القوقاز. أما القوى الأوروبية التي طورت دوراً نشيطاً في منطقة الشرق الأوسط عموماً، فإنها لا تشكل تحدياً يعتد به أمام الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فقد ارتكز الدور البريطاني والفرنسي بشكل أساسي على تزويد دول المنطقة بالسلاح، وعلى

أية حال فإنهما يقفان بعيداً وراء القوة والمكانة الأمريكية المتزايدة في المنطقة.

وبشكل عام فإن حرب الخليج الثانية أدت إلى خلق وضعية استراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة، وهو ما أسهم في زيادة الاعتماد العربي على الولايات المتحدة، أو إن شئت الدقة فقل التبعية العربية.[22]

2- تراجع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي:

لعل من أبرز تناقضات العولمة السياسية وما تبشر به من قيم التعددية السياسية وحقوق الإنسان، هو استمرار الدعم الغربي المباشر وغير المباشر لأنظمة الحكم العربية ذات الطابع الأوتقراطي التسلطي. ويطرح أحد الباحثين ثلاثة تبريرات لإهمال الغرب قضية التحول الديقراطي في تعامله مع المنطقة العربية وذلك على النحو التالي:[23]

أ- إن المصالح الغربية تقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب في المنطقة حتى ولو كانت أوتقراطية غير منتجة يفسر ذلك أن التزام الولايات المتحدة والغرب بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في مرتبة لاحقة بالنسبة إلى الدفاع عن النظم العربية

الحليفة، حيث إن مثل هذه النظم قد تضمن المصالح الأمريكية والغربية (التسهيلات العسكرية، وأسعار منخفضة للنفط) أكثر مما يمكن أن تفعله نظم عربية منتجة وديمقراطية.

ب- إن التكلفة المالية والبشرية والبيئية الباهظة التي انطوت عليها حرب الخليج الثانية أفضت إلى استعادة الاستقلال ونظام الحكم في الكويت، ولكن ليس بالضرورة إعادة الديمقراطية أو الدفاع عنها في المنطقة العربية، وأفريقيا)، ولعل الحالة الصارخة التي تجسد الموقف الانتهازي للغرب إزاء قضية الديمقراطية في الوطن العربي يمثلها رد فعل الولايات المتحدة الأولي على إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في الجزائر في يناير 1992، حيث وصفت المتحدثة باسم البيت الأبيض هذا الإجراء بأنه عمل دستوري.

ج-إن ازدواجية المعايير الغربية لا تقتصر على التعامل مع الوطن العربي، ولكن هذا يبرز أيضاً من خلال أجهزة الأمم المتحدة. فهيمنة مجموعة صغيرة من القوى الكبرى على مجلس الأمن الدولي لا يتفق ومبدأ الأغلبية في النظام الديمقراطي. وكما عبر عن ذلك بحق رئيس

الوزراء الماليزي مهاتير محمد بقوله: "إننا جميعاً سواء في الأمم المتحدة، بيد أن خمسة دول فقط تتمتع بهذه المساواة أكثر من باقي الدول. وعلى صعيد آخر تقوم سبع دول فقط (يقصد مجموعة الدول الصناعية السبع) بوضع القوانين التي تؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى. إن مجموعة صغيرة من الأمم وضعت على كاهلها مسؤولية تقرير النظام العالمي الجديد".

3- استمرار عمليات التسلح والعنف في الوطن العربي:

لقد أفضى انتهاء الحرب الباردة إلى تكالب شركات الأسلحة الغربية على السوق الشرق أوسطية من أجل استنزاف أموال النفط. إن شركة تورنادو البريطانية على سبيل المثال، تم إنقاذها من خطر الإغلاق بواسطة عقد سعودي على شراء سبعين طائرة مقاتلة من إنتاجها[24]. وعلى الرغم من انخفاض النفقات العسكرية في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج الثانية بسبب فرض الحظر الدولي على العراق، فإن دول الخليج العربية شهدت تزايداً مضطرداً في نفقاتها العسكرية. وربما يعزى ذلك لأمرين أساسيين أولهما: تكلفة الحرب الباهظة في مواجهة العراق، وقيامها بتحمل

هذه التكلفة عن طريق تسـديدها لـدول التحـالف ولا سـيما الولايـات المتحـدة، وثانيهما: شراء وتكديس الأسلحة الجديدة.

ولا أدل على ما نقول من أن قيمة الإنفاق السعودي على شراء الأسـلحة ارتفعت من (15) مليار دولار عام 1990 لتصل إلى ما يربو على (26) مليار دولار عام 1992 أي بنسبة مقدارها 80% [25]. والملفت للنظر حقاً أن علميات تكـديس الأسلحة تلك التي تقوم بها الدول الخليجية لا تعزز قدراتها الأمنيـة أو الدفاعيـة، وهو ما دفعها إلى الدخول في مظلة الحمايـة الأمريكيـة، الأمـر الـذي يتسـق مـع استراتيجية واشنطن الرامية إلى إقامة ترتيبات أمنية مشتركة في الخليج. ففي عـام 1991 دخلت الكويت في اتفاق أمني ثنائي مع الولايات المتحدة. وقد تبعت باقي دول مجلـس التعـاون الخليجـي الأخـرى -باسـتثناء السـعودية- هـذه الخطـوة الكويتية، على أن السعودية مع ذلك ترحب بالتواجـد الأمـريكي في شـبه الجزيـرة العربية مـن أجـل تـأمين حريـة التجـارة العالميـة وتـوازن القـوى وتـدفق الـنفط الخليجي. [26]

وعلى صعيد آخر فإن تدمير القدرات العسكرية العراقية وفـرض الحصـار الدولي على العراق قد أخل بمنظومة التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح ثلاث قـوى خارج النظام الإقليمي العربي هي إيران وتركيا وإسرائيـل، الأمـر الـذي تـرك العـرب

عرضة للتهديد الخارجي واستنزاف مواردهم النفطية والمائية، كما أنه أضعف من قدرتهم التساومية على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية تسعى إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية، فإنها لم تفعل شيئاً سوى تدمير القدرات العراقية، الأمر الذي يعد في مصلحة إسرائيل وعلى حساب العرب، إذ على الرغم من وضع قضية ضبط التسلح على جدول أعمال مفاوضات الشرق الأوسط فإنه من غير المتوقع أن تتخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية التي يمكن استخدامها ضد العرب في أي مواجهة مستقبلية.

ولعل الانعكاسات الأكثر خطورة على النظام الإقليمي العربي والمترتبة على استمرار اتجاهات العسكرة والتسلح الحالية تتمثل في إمكانيات تزايد معدلات العنف سواء داخل حدود الدَّوْلة القطرية العربية أو بين الأقطار العربية، كما أن النزاعات الحدودية العربية في غياب آلية صحيحة لتسويتها قد تدفع إلى الصراع المسلح، ومن أمثلة هذه النزاعات: النزاع اليمني السعودي، والقطري البحريني، والكويتي العراقي، والمصري السوداني.

4- تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية في النظام العربي:

إن تأسيس مفهوم "السلام الأمريكي" في الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً (Pay Americana) كما أشار ليون هادار (Leon Hadar) تعد امتداداً منطقياً للنظام أحادي القطبية على صعيد العلاقات الدولية. وقد انعكس ذلك بدون أدنى شك على الأزمات والمشاكل التقليدية التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي، كما أنه أظهر تزايداً واضحاً في دور القوى الإقليمية غير العربية التي تسعى إلى تعظيم مصالحها في المنطقة وتبحث في ذات الوقت عن حلفاء عرب.[27]

ولا مراء في أن كلا من تركيا وإيران تمتلكان قدرات وإمكانيات هائلة للتدخل في الشؤون العربية، كما أن التقدم على مسارات التفاوض العربية مع إسرائيل يطرح إسرائيل كعامل فاعل محتمل ومؤثر في العلاقات العربية البينية.

ويمكن القول أنه نظراً للقيود التي تواجهها تركيا في حركتها الأوروبية واصطدامها بالمصالح الروسية عندما تتوجه صوب جمهوريات آسيا الوسطى فإن منظور إقامة نظام شرق أوسطي جديد يشكل فرصة استراتيجية واقتصادية مهمة أمام صانع القرار التركي. ويبدو واضحاً أن المصالح التركية بهذا الخصوص تتلاقى مع المصالح الإقليمية الإسرائيلية، وهو ما يفسر توقيع البلدين

لاتفاق التعاون العسكري فيما بينهما. وباليقين فإن هذا التحرك الإسرائيلي الـتركي يستفيد من سياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحـدة إزاء كـل مـن العراق وإيران.[28]

وتسعى إيران على صعيد آخر إلى إقناع دول مجلس التعـاون الخليجـي بأنها لا تمثل تهديداً لمصالحها أو حتى المصالح الغربية في المنطقة. وقـد أسـهمت السياسات المعتدلة التي ينتهجها التيار الإصلاحي بقيادة الـرئيس الإيـراني محمـد خاتمي في إضـفاء قـدر مـن المصـداقية عـلى هـذه المحـاولات الإيرانيـة. وبالفعـل شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسـناً ملحوظـاً، ولا يشـوبها سـوى مشـكلة الحدود حول الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران عام 1971 وقد اسـتطاعت إيران بالإضافة إلى ذلك إقامة علاقات جيدة مع كل من سوريا والسودان، وكـذلك توفير الدعم لجماعة حزب الـلـه في لبنان.

5- ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان:

على الرغم من اهتمام الولايات المتحدة والغرب عموماً بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على صعيد الخطـاب السـياسي الرسمي، فإن الممارسات العملية تعكـس كـما بينـا آنفـاً في الواقـع العـربي نوعـاً مـن

البرجماتية وازدواجية في المعايير، فالسياسة الأمريكية على استعداد للتضحية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

وقد استغلت الولايات المتحدة هيمنتها على الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها وسياستها في المنطقة العربية. فأضحى واضحاً أن تطبيق قرارات الشرعية الدولية لا يتحقق إلا في حالة معاقبة العرب، أما القرارات التي تكون في صالحهم تظل مجرد حبر على ورق. والأمثلة على ذلك متعددة؛ فإسرائيل لا تزال تحتل فلسطين العربية وبعضاً من الأراضي العربية في سوريا ولبنان، وتمارس اعتداءات متكررة بحق المدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين، ومع ذلك لا تحرك الأمم المتحدة ساكناً. ويبدو أن قضية حدود استقلالية دور الأمم المتحدة عن السياسة الأمريكية الرامية إلى توظيف الشرعية الدولية لحسابها كانت أحد محركات الخلاف بين الأمين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالي والولايات المتحدة، الأمر الذي أفضى إلى عدم التجديد له لفترة ولاية ثانية.[29]

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة لعبت دوراً فاعلاً في فرض الحصار الدولي على كل من ليبيا والسودان، كما أنها تحمل على عاتقها هي وبريطانيا مهمة مراقبة الحظر الدولي المفروض على العراق منذ حرب الخليج الثانية بل والقيام بالاعتداء المتكرر

على الأراضي العراقية بالطيران الأمريكي والبريطاني بحجة تأكيد هذا الحظر. على أنه تجدر الإشارة إلى أن قضية ازدواجية المعايير تلك في تطبيق الشرعية الدولية قد عانى منها الوطن العربي منذ زرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية، حيث ظلت جميع القرارات الدولية الصادرة لمصلحة الحق العربي دون تنفيذ، بل إن الممارسات العدوانية التي قامت بها إسرائيل وانتهكت بها قواعد القانون الدولي قد مرت دون إدانة أمريكية أو غربية صريحة، خذ على ذلك مثالاً ما حدث في فبراير 1973 عندما قامت إسرائيل بإسقاط طائرة الركاب الليبية فوق سيناء المحتلة ومقتل (104) هم جملة ركابها، كما أن الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر 1985 وصفت من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان بأنها عمل شرعي.

6- تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وعدم استقراره:

إذا كان من المتفق عليه أن النظام الإقليمي قد حافظ على هويته بسبب أنماط التفاعلات الخاصة التي تميزه عن النظم الإقليمية الفرعية المجاورة له، فإن هذه الأنماط كانت بدورها نتاجاً لمواريث تاريخية ارتبطت بنشأة الدَّوْلة القطرية العربية وبوجود

هوية ثقافية مشتركة تقوم على عوامل اللغة والدين والعادات والتقاليد، إضافة إلى وحدة الثقافة والتاريخ[30]. وعلى الرغم من التناقضات والأزمات العنيفة التي هزت أوصال هذا النظام العربي عبر مختلف مراحله، فإن بعض القضايا السياسية الرئيسية مثل قضية فلسطين والسعي لتحقيق الوحدة العربية والتضامن الإسلامي تبقى محط أمل ورجاء للمحافظة على عدم انهيار النظام العربي.

وبعيداً عن الجدل الفكري الدائر حول نهاية الجامعة العربية (Pan Arabism)، والهجوم على القومية العربية حتى قبل بدايات تشكل معالم النظام العالمي الجديد فإن أزمات النظام الإقليمي العربي منذ حدوث التغيرات والتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد ازدادت حدة وانطوت على مخاطر جمة بالنسبة لتماسك واستمرار هذا النظام.[31]

لقد أفضت حرب الخليج الثانية، وتأسيس مرحلة "السلام الأمريكي" في المنطقة إلى التوكيد على الأهمية المتزايدة للثروة النفطية ودور كل من الغرب وإسرائيل في المنطقة، وفي ظل عدم الاستجابة للمطالب الخاصة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل في النظام العربي فإن ذلك يقود لا محالة إلى حالة من الانقسام الأيديولوجي، ويشجع على ظهور التيارات الراديكالية التي قد تعمل على تقويض ما بقي من أركان للنظام العربي، أضف إلى

ذلك فإن تغيير خريطة التحالفات السياسية منذ حرب الخليج الثانية وظهور ما أسماه البعض مرحلة جديدة من الحرب الباردة العربية أدى إلى وجود حاجز نفسي أمام التعاون البيني سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي في النظام العربي.

ثالثاً: العولمة عربيا، مخاطر التفكيك وفرض التضامن والتكامل

لعل مراجعة الخطاب الفكري العربي، بشأن ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، تذكر المرء بقصة فيل العميان التي أشار إليها أبو حيان التوحيدي بقوله: "إن الحق لم يصبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطاؤه من كل وجوهه بل أصاب منه كل إنسان جهة... ومثال ذلك عميان انطلقوا إلى فيل فأخذ كل واحد منهم جارحة منه، فجسها بيده ومثلهما على نفسه، ثم انكفوا، فأخبر الذي مس الرجل: إن خلقة الفيل طويلة، مدورة، شبيهة بأصل الشجرة والنخلة، وأخذ الذي مس الظهر: إن خلقته شبيهة بالهضبة والرابية المرتفعة، وأخبر الذي مس مشفره: إنه شيء لين لا عظم فيه، وأخبر الذي مس أذنيه: إنه منبسط دقيق، يطويه، وينشره، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك وكل يكذب صاحبه، ويدعي عليه الخطأ والغلط والجحد فيما وصفه من خلق الفيل فانظر إلى

الصدق كيف جمعهم وانظر إلى الخطأ كيف دخل عليهم حتى فرقهم".[32]

ولا يخفى أن هذا الاستشهاد يؤكد على أهمية الوصف الكلي للظاهرة ويحذر من مخاطر الوصف الجزئي أو التجزيئي للظاهرة، على الرغم من أنه لا ينفي الصحة بالمعنى الجزائي. وعليه فإن الوصف القاصر لظاهرة العولمة قد يؤدي إلى التشويه، وعدم القدرة على الفهم الصحيح، ومثال ذلك الاقتصار في رؤية العولمة على أحد مظاهرها بحيث يصبح الجزء من الظاهرة وكأنه كل الظاهرة.

إن العولمة ليست للفرض أو القبول، إنها نظام فكري واقتصادي وسياسي لا بد من فهمه وتفكيكه والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة. وعليه فإن علينا تحديد مخاطر العولمة على النظام العربي، في نفس الوقت الذي نشير فيه إلى الفرص والإمكانات المتاحة عربياً لمواجهة هذه المخاطر والتحديات على النحو التالي:

1- مخاطر التفكيك وإعادة التركيب:

من المعلوم أن النظام الإقليمي العربي ارتبط منذ نشأته بمنطق الدعوة القومية التي أفرزت قواعد عامة حاكمة للسلوك

السياسي العربي، ولا سيما إزاء جملة من القضايا الكلية العامة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والتحرر القومي العربي، والوحدة العربية. وبالفعل فإن جهود التضامن والتكامل العربية استمدت أحكامها المنظمة وأهدافها الدافعة من ميثاق جامعة الدول العربية (1945)، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي 1950، واتفاقية الوحدة الاقتصادية (1957)، وغيرها من الاتفاقيات والقرارات التي تمثل المرجعية الأساسية للعمل العربي المشترك، على إن الإشكاليات التي واجهت هذه الجهود التكاملية تمثلت في تناقض القطري/ القومي أولاً ثم تناقض الإقليمي/ القومي ثانياً وذلك بعد ظهور تجمعات عربية جزئية مثل الاتحاد المغربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.

على إن الإشكاليات والمخاطر التي واجهت النظام الإقليمي العربي في مرحلة معنية كانت ذاتية المصدر، أي نابعة من داخل النظام نفسه، لاعتبارات ترتبط أساساً بطبيعة الدَّوْلة القطرية العربية، وسرعان ما واجه النظام العربي تحديات ومخاطر نابعة من البيئة الخارجية المحيطة به، حيث أضحت الإشكالية في هذه المرحلة متمثلة في طرح ترتيبات إقليمية مناهضة للنظام العربي برمته، وتكمن الخطورة في مثل هذه الإشكاليات والتحديات

الخارجية أنها تنال من خصوصيته النظام العربي وتـدفع باتجـاه تجزئـة المصـالح والأهداف المشتركة لصالح أطر وترتيبات أخرى غير عربية. ويعـبر "عبـد المحسـن زلزلة" بحق عن هذا الاتجاه التفكيكي في النظام الإقليمي العربي بطـرح "المفهـوم الجزئي المجزأ" والذي يقوم على "الدعوة إلى إحلال المظلة الخارجية محـل المظلـة الذاتية العربيـة فضـلاً عـن اسـتبعاد البعـدين التحـرري والقـومي للأمـن العـربي ليخلفهما مفهوم مشبوه يجمع بـين الأمـن النفطـي مـن وجهـة نظـر مسـتهلكية ومصلحتهم من جهة وأمـن السـلام والاستسـلام مـع الكيـان الصـهيوني مـن جهـة أخرى، كما تطرح إلى جانب ذلـك عـودة النظـام الإقليمـي الشرق أوسـطي الـذي تهيمن عليه دول التخوم غـير العربيـة والكيانـات الأجنبيـة المحيطـة بـه، كبـديل للنظام الإقليمي العربي في ظل انحسـار المـد القـومي وتعـرض الشرعيـة القوميـة للتشكيك. [33]

وإذا كان تيار العولمة الجديدة في الوطن العربي ينطوي على خطر التفكيـك ضد كل شيء بما في ذلك الإنسان نفسه، حيث أن العولمة موجهة ضـد الأسرة والقبليـة والدَّوْلـة والأمـة، فـإن النظـام العـربي يواجـه خطـر التفكيـك عـلى مسـتوين: أولهـما، التفكيـك الـداخلي، مـن خـلال تنـاقض القطـري/ القـومي / أو الإقليمـي/

القومي، وثانيهما: التفكيك على المستوى الكلي والذي يعرض النظام العربي نفسه لخطر الانهيار.

أ- التفكيك على المستوى الجزئي (المايكرو):

لعل من أبرز تأثيرات العولمة تناقص سلطات الدَّوْلة، فالتغير التكنولـوجي المتسارع وتدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأمـوال وحتـى الأفـراد عـبر الحـدود وضع حدوداً وقيوداً على سيادة الدَّوْلة داخل إقليمها بـالمعنى التقليـدي المتعـارف عليه. ويرى جرمسون "Grimson" أن عولمة الاقتصاد والسياسـة والثقافـة تتضـمن أفول نجم الدَّوْلة القومية، وانهيار مفهوم الحدود الإقليمية، وظهـور مجتمـع مـدني عالمي، يعني ذلك الانتقال من المواطنة على أساس قومي إلى مفهوم المواطنـة عـلى أساس عالمي[(34)]. وبناءً على ذلك يـرى أنصـار العولمـة أن مـوت الدَّوْلـة الإقليميـة لا يعني أن المجتمع العالمي الجديد سيكون خالياً مـن التناقضـات والاختلافـات، عـلى أن الذي يعنينا في هذا المقام هو وضعية الدَّوْلة القطرية العربية في سياق العولمـة. حيث يصبح كـل مـا هـو خـارجي في نطـاق العولمـة أمـر داخـلي، فالعولمـة تـكسر احتكـار الدَّوْلـة لأجهـزة الاتصـال والإعـلام والثقافـة، وبحكـم الضـغوط المتزايـدة عـلى الدَّوْلـة مـن أجـل الخصخصـة وتحريـر الاقتصـاد فقـدت الدَّوْلـة القطريـة

أدواتها الرئيسية في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال القطاع العام.

إن سعي قوى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الأموال أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي، وهذه الشروط هي:

- المزيد من الخصخصة.
- حرية الأسواق الداخلية.
- انتشار وتعميق ثقافة السوق.

ولا يخفى أن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة، بين الدول الأوروبية المتقدمة والدول العربية الأقل تقدماً سوف تفضي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية، ويكرس من عملية الإلحاق العربي بركب العولمة الغربية، وبعبارة أخرى أكثر تحديداً فإن إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة سوف يقضي على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الوطن العربي، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه الاستراتيجية تعطي أولوية كبرى للتصدير من أجل دفع عجلة النمو وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع

الحاجات الأساسية للمواطن العربي، يترتب على ذلك زيـادة حـدة الفقـر وتـفشي البطالة داخل المجتمعات العربية. [35]

وعلى صعيد آخر، فإن العولمة ارتبطت بإحياء نزعات التطـرف والعنـف والانتماءات الأولية بما يهدد بتفكك الدول القومية داخلياً، ومـن الجـلي أن هـذه المشكلات تزداد حدة في الدول التي تعاني من أزمة تكامـل قـومي. ويمكـن تفهـم حقيقة المخاطر المترتبة على هذه المشكلات في الـوطن العـربي عـلى ضـوء أمـرين هامين: أولها: التدخل الدولي الإنساني حيث أصبح "حق التدخل" في شؤون الدول الأخرى مرتبطاً بالعولمة الأمريكية تحديداً. وثانيهما: مراقبـة الاضـطهاد الـديني في العالم من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى.

وفي هذا السياق يمكن تفجير قضايا الأكراد في المشرق العربي، والأقليـات الشيعية في دول الخليج، والأقباط في مصر، والبربـر في بـلاد المغـرب العـربي، والأقليـات غـير العربية في جنوب السودان. ربما تسهم التجليات الإعلامية العولمة من خلال شبكات الأقـمار الصناعة والإنترنت، في تمسك جماعـات الأقليـة في الـوطن العـربي بانتماءاتهـا الأوليـة وذلـك انطلاقاً من خوفها على ضياع هويتها وخصوصيتها لصـالح قـوى اجتماعيـة وتيـارات فكريـة

(العروبية وحركات الإسلام السياسي) تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة القطرية العربية.

ب- التفكيك على المستوى الكلي (الماكرو):

لعل من أبرز مخاطر العولمة الجديدة فيما يتعلق بفرض آليات الهيمنة على النظام العربي انتهاج سيناريوهات "الفك" و "إعادة التركيب" لإعادة رسم الخريطة الاستراتيجية للوطن العربي، بما يفضي في النهاية إلى تمزيق الوطن العربي، إلى أقاليم جغرافية ذات انتماءات خارجية، مع عزل وتهميش بعض الدول العربية، وتحويل فلسطين من وضعها المحوري، كرمز لحركة التحرر العربي، لتصبح مجرد جسر لتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.[36] وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مشروع الشرق أوسطية والمتوسطية (الشراكة الأوروبية- العربية).

ومن الواضح أن هذه الترتيبات الأمنية والاقتصادية والسياسية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام العربي فهي ترمي إلى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته وأهدافه القومية العليا، ويعبر غسان سلامة بحق عن المخاطر التي ينطوي عليها المشروع الشرق أوسطي على النظام العربي بخمسة هواجس على النحو التالي:[37]

- هاجس الإلحاق ويقصد به الاقتصادين الفلسطيني والأردني بالاقتصاد الإسرائيلي بطريقة دونية، حيث تصبح أسواق الأردن وفلسطين خاضعة لإسرائيل وتستخدم في مرحلة لاحقة كجسر أو معبر للوصول إلى الأسواق العربية الأخرى.

- هاجس الاختراق والاختناق: وذلك من خلال عزل وتهميش بعض الدول العربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة للعراق وليبيا والسودان.

- هاجس الانسحاب: الناجم عن عدم التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل فالأخيرة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية في ذات الوقت الذي تم فيه تدمير القدرات العسكرية العراقية.

- هاجس الانشقاق، وهو ما يشير إلى تفتيت وتناثر الجسد العربي في ظل تبني هذه الترتيبات "الشرق أوسطية" الجديدة.

إن مشروع الشرق أوسطية نشأ وترعرع في كنف العملية التفاوضية بين العرب وإسرائيل التي انطلقت من مدريد في أكتوبر 1991. وقد اتخذت هذه العملية مسارين متوازيين أحدهما ثنائي

بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (السلطة الفلسطينية- الأردن- سوريا- لبنان)، وثانيهما: جماعي يضم دولاً من داخل المنطقة وأخرى من خارجها، وذلك بهدف إقامة ترتيبات إقليمية جديدة تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي وتسوية قضية اللاجئين، والمياه والبيئة والتعاون الاقتصادي.

على أن أكثر المفاوضات الجماعية إثارة للاهتمام تلك المتعلقة بالتعاون الاقتصادي حيث تم عقد "المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أو المعروف اختصاراً لمسماه بالإنجليزية باسم "مينا MENA"، أربعة مرات أولها في الدار البيضاء عام 1993، والثاني في عمان 1995، والثالث في القاهرة 1996، والرابع في الدوحة 1997.

وما يعنينا في هذا المقام هو التأكيد على منطق التفتيت والابتعاد الذي ينطوي عليه الفضاء الجغرافي لهذا المشروع، فهو يضم إقليم الشرق الأوسط بمعنى ضيق حيث يستبعد كلا من العراق وإيران استجابة لسياسة الاحتواء المزدوج التي تنتهجها الولايات المتحدة بحقهما. أما الإقليم الثاني الذي يشمله المشروع الشرق أوسطي فهو دول الشمال الأفريقي، ولا يخلو المشروع المتوسطي هو الآخر من فلسفة التفتيت والاستبعاد تلك، فمؤتمر برشلونه الذي عقد في نوفمبر 1995 وأعلن قيام المشروع لم يضم

جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط. وعلى سبيل المثال، فقد تم استبعاد ليبيا من المشروع المتوسطي في حين انضمت دول أخرى غير مشاطئة مثل موريتانيا والأردن.

وأيا كان الأمر فإنه ينبغي التأكيد على دلالات ثلاثة، تتضمنها آليات الهيمنة سالفة الذكر بالنسبة للنظام الإقليمي العربي، وهي:

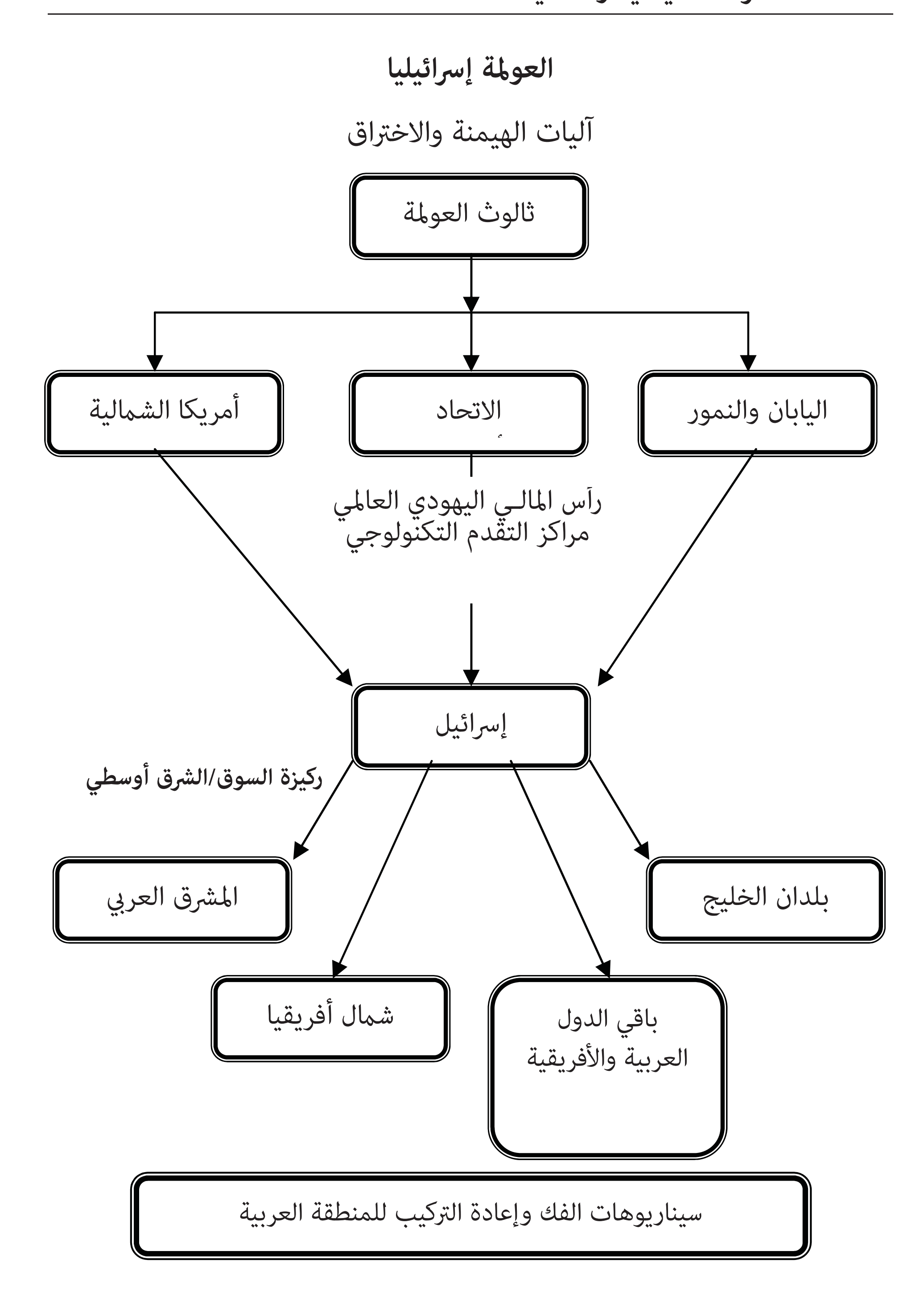
أولاً: إن هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة تتم في إطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قبول إسرائيل عربياً، الأمر الذي يعني أن مثل هذه التسوية تعد قبولاً أو، إن شئت الدقة فقل، انصياعاً للأمر الواقع، وتجاوزا للقضية المركزية في النظام العربي ألا وهي القضية الفلسطينية.

ثانياً: أن الهندسة الجغرافية الجديدة في المنطقة تشتمل على مناطق فرعية أربعة في النظام العربي، كل منها يوجه ناظرية، إلى قوى وأطراف خارجية: المحور الأول يضم الدول العربية في شمال أفريقيا وهي، تشكل القاعدة الأساسية في المشروع المتوسطي، المحور الثاني: ويشمل دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تدخل في ترتيبات خاصة مع الولايات

المتحدة الأمريكية تحديداً، بسبب الأهمية المتزايدة للـنفط. أمـا المحـور الثالـث، فإنه يضم دول المشرق العربي، باستثناء العراق، وتمثل القاعدة الأساسية للمشروع الشرق أوسطي. المحور الرابع: ويشمل باقي الدول العربية وأبرزها العراق.

ثالثاً: أن العامل المشترك في هذه الترتيبات الإقليميـة الجديـدة يتمثـل في تأسـيس دور محـوري وأسـاسي لإسرائيـل، اسـتناداً إلى شرعيـة الانـتماء[38]. إذ لا يخفـى أن المشروع المتوسـطي الـذي طرحتهـا الـدول الأوربيـة قـد انطلـق مـن الديناميـة السياسية الجديدة التي أطلقتها عملية السلام والتي رأت من خلالها أوروبا دافعاً قوياً لإقامة تعاون أوروبي متوسطي يضم دولاً عربية إلى جانب إسرائيل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار اندماج إسرائيل وارتباطها باقتصاديات أمريكـا الشـمالية وأوروبا واليابان فإنها تتطلع إلى ممارسة استراتيجية كونية كما يقول محمود عبـد الفضيل باعتبارها امتـداد للاسـتراتيجية الأوروبيـة الأمريكيـة (انظـر الشـكل رقـم (1)).


العولمة إسرائيليا
آليات الهيمنة والاختراق
ثالوث العولمة
أمريكا الشمالية
الاتحاد
اليابان والنمور
رأس المالـي اليهودي العالمي
مراكز التقدم التكنولوجي
إسرائيل
ركيزة السوق/الشرق أوسطي
المشرق العربي
بلدان الخليج
شمال أفريقيا
باقي الدول
العربية والأفريقية
سيناريوهات الفك وإعادة التركيب للمنطقة العربية

2- الفرص والإمكانيات:

"إن كل نازلة كاشفة" يصدق ذلك عند دراسة وتحليل تـأثيرات العولمـة على الدول والمجتمعات العربية، ولعل الدارسة أشارت في موضع سابق أن العولمة ليست موضوعاً للقبـول المطلـق أو الـرفض المطلـق، إنهـا يقينـاً صـممت والعـالم العربي في موقع هامشي منها، إلا أن عملية التهميش تلك يمكن أن تقود في النهاية إلى معالجة عورات النظام الإقليمي العربي وتنسيق الجهود التكاملية العربيـة بمـا يفرز من فرص وإمكانيات النظـام العـربي في مواجهـة العولمـة، وأحسـب في هـذا السياق أن حدود الحركة العربية ينبغي أن تتم على مستويين متلازمين ومتكاملين على النحو التالي:

أ- المستوى الجزئي (الدَّوْلة القطرية):

لعل الرؤى الاسـتشرافية لتـأثيرات العولمـة عـلى الدَّوْلـة القوميـة والتـي بشرت بموت هذه الدَّوْلة فيها شيء من المبالغة. وطبقاً لتريتشارد هيجوت، هـذه الدَّوْلة قد تصاب بجـراح، ولكنهـا لـن تمـوت حيـث أن التحـول غـير المسـبوق في النشاط الاقتصادي إلى معدل عالمي لم يخلف اقتصـاداً واحـداً كبـيراً متجانسـاً، إذ صاحب هذا النشاط تطور في مجموعة من الهويات المتداخلة بالفعل والـولاءات ومستويات الحكم التي تمثل تحديات جوهرية من أعلى وأسفل معاً، إلى الحفاظ على الدَّوْلة النموذج كما نعرفها".[39]

وعليه فإن الدَّوْلة العربية القطرية بنزعتها التسلطية لن تبقى بمعزل عن تيارات العولمة، وهو ما يفرض عليها ضرورة تبني إصلاحات سياسية، وإعادة تشكيل العلاقة مع المجتمع المدني، وربما تكتسب المتغيرات التالية قوة دفع أساسية:[40]

- عولمة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان: صحيح أن النظم السياسية العربية لديها القدرة على ممارسة السلطة بشكل مطلق، لكنها لا تستطيع إخفاء ممارستها غير الديمقراطية، وهو ما يمثل ورقة ضغط تمارس عليها في تفاعلاتها الخارجية، لأنها (أي النظم العربية) قد تفقد شرعيتها في ضوء المعايير الكونية للديمقراطية، وربما تتعرض لجزاءات قد يطبقها المجتمع الدولي الذي زادت قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمواطن العربي. ففي ظل عولمة وسائل الاتصال والإعلام، يعد بمقدور الدول السيطرة على تدفقات الأفكار والمعلومات التي تتجاوز الحدود الجغرافية بمعناها التقليدي. ولا يخفى أن هذه المصادر المعلوماتية غير الخاضعة للرقابة تزيد من وعي وفاعلية المواطن، ولا سيما في تأسيس علاقته بالسلطة الحاكمة.

- تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية، أو ما يعرف بالمجتمع العالمي، يسهم ذلك في تعزيز قدرات المجتمع المدني في الوطن العربي وبلاد الجنوب بعامة، وهو الأمر الذي يزيد من فاعلية هذه التنظيمات في مواجهة استبداد السلطة الحاكمة.

- الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات والتي أفسحت المجال أمام جماعات المعارضة والقوى المحجوبة عن الشرعية في استخدام هذه الأدوات والمسالك الحديثة للتعبير عن آرائها وسياساتها المناهضة لنظم الحكم.

وعلى صعيد آخر، إذا كان العولمة الاقتصادية من خلال منظمة التجارة العالمية تعني ضرورة فتح الأسواق أمام التجارة الدولية بغير قيود أو حدود، فإن ذلك لا يعني بالنسبة للدول العربية التخلي المطلق عن إجراءات الحماية من المنافسة الأجنبية لفترة معلومة، إذ يصبح بمقدور أي دولة أن تسعى لتقوية صناعاتها الوطنية في مواجهة المنافسة الخارجية، من خلال فرض إجراءات حمائية، ليس فقط من حيث التعرفة الجمركية، ولكن في أحوال اضطرارية، فرض الحدود الكمية على الصادرات والواردات وحركة رؤوس الأموال. ولا يخفى أن انتهاج سياسات الحماية التجارية قد لعبت دوراً محورياً في تنمية كل من بريطانيا وألمانيا

في القـرن التاسـع عشر. والقـول بعـدم أخلاقيـة هـذه الإجـراءات اليـوم، يـذكرنا "بالمكيدة الخبيئة التي يقـوم بهـا أي شـخص يرقـى قمـة المجـد، حيـث يسـحب بالسلم الذي أوصله هذه القمة، بغية حرمان الآخرين من تسلقهم خلفه".[41]

إن تغليـب المصـلحة العربيـة ينبغـي أن يكـون الهـدف الأسـمى لأي استراتيجية تنموية. وانطلاقاً من هذا الأساس، يمكـن لتـدخل الدَّوْلـة المحـدود في عملية الإنتاج من فرض مستوى معين من الإجراءات الحمائية للصناعات الوطنية أن يعزز من قدرات القطاع الخاص، ويخفف من غلواء هيمنة الشركـات متعديـة الجنسـيات عـلى الاقتصـاديات العربيـة، وربمـا تكـون الاسـتفادة مـن مثـل هـذه السياسات أكبر في ظل تنظيم تكاملي عربي على المستوى الكلي.[42]

يمكـن القـول إجـمالاً أن الإصـلاح الحكـومي، والتركيـز عـلى الوظيفـة التنموية للدولة العربية ليس عملاً مستحيلاً. ويمكـن في هـذا السـياق اسـتخلاص الدروس من تجارب دول جنوب شرق آسيا، التي احتفظت الحكومات فيها بأدوار مهمة في عملية التنمية.

ب- المستوى الكلي (النظام العربي):

قـد يفـترض الـبعض أن العولمـة والأقلمـة "Regionalization" التـي يجسـدها ظهـور الاتحـاد الأوروبي، واتفاقيـة التجـارة الحـرة لأمريكـا الشـمالية "NAFTA"، والتعـاون الاقتصـادي لـدول آسـيا المطلـة عـلى المحـيط الهـادي (APEC)، وغيرها من أطر التعاون الاقتصادي الإقليمـي، إنما تشـكلان ظـاهرتين متناقضتين، على أن ذلك الاقتراض مبـالغ فيـه، إذ طبقـاً لمـا يقولـه هيجـوت فـإن "تنمية الأقاليم تمثل بعداً مهما في النظام العالمي الناشـئ في فترة العولمة. وينبغي أن نرى اتجاهاً نحو الأقلمة كمرحلة وسيطة ومهدئـة في العلاقـة بـين الـدول مـن جهة وبـين اقتصـاد العولمـة مـن جهـة أخـرى... وإذا كانـت العولمـة عبـارة عـن مجموعة من العمليات وأيديولوجياً للإدارة الاقتصـادية فـإن الأقلمـة مظهـر دال على العولمة بلا شك، وهي تتشابك مع العولمة، ولا يمكـن فهـم واحـدة في غيـاب الأخرى". [43]

ومن المفارقات أن العولمة كانت دوماً حافزاً للأقلمة وهـو مـا يتضـح مـن حرص الدول المتقدمة الأقل تضرراً من سلبيات العولمة على تدعيم سياسات التكتـل والتكامل الإقليمي، بيـنما نجـد دول الجنـوب في معظمهـا لا تأخـذ قضـية التكامـل الإقليمي بمحمل الجد[44]. وفي السـياق العـربي توجـد العديـد مـن الأطـر القانونيـة

والتنظيمية لتحقيق التكامل والتضامن على المستوى العربي الشامل، بيد أن الشيء المفتقد هو الإرادة السياسية في الدول العربية.

على أن الخيار الحاسم أمام العرب في مواجهة تحديات العولمة والأقلمة معاً هو إحياء المشروع العربي وتفعيله، من خلال مدخل التنمية التكاملية، أي تحقيق التنمية العربية من خلال التكامل، وتحقيق التكامل العربي من خلال مشروعات التنمية المشتركة. (ويمكن القول إجمالاً أن إمكانية تحقيق المشروع التكاملي العربي تتطلب وضع الركائز التالية موضع التنفيذ وهي:

- تفعيل نظام الأمن الجماعي العربي وآليات التسوية السلمية للمنازعات، لأن ذلك لا يمثل فقط المدخل المهم لتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك وإنما يمثل أيضاً الضمانة الأساسية للدفاع عن المصالح العربية العامة منها والقطرية على السواء، ولن يأتي ذلك إلا من خلال المصالحة العربية الشاملة التي تتضمن عودة العراق إلى المنظمة العربية التكاملية. ويفترض من جهة ثانية رفض الحصار المفروض على ليبيا والسودان والعراق، على أن القضية الأبرز تتمثل في إنشاء قوة تدخل عربية، تحت مظلة الجامعة العربية،

تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ أهداف منظمة الأمن الإقليمي العربي.

- المضي قدماً وبشكل تدريجي في إنشاء السوق العربية المشتركة، الأمر الذي يساعد على تحسين المركز التفاوضي العربي في مواجهة الاقتصاد الدولي، ويعمل من جهة أخرى على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وقد وافقت القمة العربية المنعقدة في القاهرة عام 1996 على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

- التركيز على الهوية العربية المشتركة على الجانب الرمزي والقيمي، وربط ذلك من الناحية الواقعية العملية بمفهوم المصالح المشتركة، يقتضي ذلك التخلص من التناقضات التي أفرزتها الدَّوْلة القطرية وعكستها على المجتمع العربي نفسه، والمثال الأبرز في هذا السياق هو خبرة العمالية العربية في دول الخليج ولا سيما بعد أزمة الخليج الثانية.

- الحفاظ علىالهوية الحضارية والثقافية للامة العربية وللمجتمعات العربية في الأقطار المختلفة، وذلك بالرغم من كل ما يقال عن عولمة الثقافة وذوبان الخصوصيات الثقافية فيما يسمى بالثقافة الكونية إلا أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات توفر الفرص والإمكانية للحفاظ على تلك الهوية

الحضارية والثقافية لكل مجتمع. وعليه يصبح التأكيد على الهوية العربية والمصالح العربية المشتركة المقدمة اللازمة لتحقيق أي مشروع تكاملي عربي.

خاتمة: ما العمل؟

إن على النخب الحاكمة والمثقفة ورجال الأعمال وغيرهم في الوطن العربي التخلص من النزعة التشاؤمية عند الحديث عن مستقبل المنطقة في ظل تحديات العولمة. وعوضاً عن رؤى التشاؤم والتفاؤل في استشراف المستقبل تبرز الحاجة ماسة لإعادة فهم مشكلات النهضة العربية وإعادة التنظير ورسم السياسات الخاصة بالحلول المقترحة لها، بالإضافة إلى حسم قضية الدَّوْلة القطرية في سياق منظمة التكامل الاقتصادي العربي، بما يساعد على صياغة استراتيجية عربية مقبولة، لمواجهة الآثار السلبية لتيار العولمة الجديد.

وليس بخاف على كل ذي بصيرة، أن طبيعة وآليات النظام العالمي الجديد الذي اتضحت معالمه ونحن نسير بخطى وئيدة في بدايات القرن الواحد والعشرين، تؤكد لنا نحن العرب أن دورنا المستقبلي في النظام العالمي رهن بمدى نجاحنا في إقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة، قادرة على التعامل مع تحديات ومخاطر

العولمة. ولعل هذا الافتراض يدعو إلى رفض ما طرحه باري جلز"Barry Gills" من حتمية العولمة"The Logic of Meuitabilism"[45] والذي قد يغطى على الخيارات السياسية البديلة أمام صانع القرار العربي، فالمدخل التكاملي العربي يساعد على تعظيم الجوانب الإيجابية للاعتماد المتبادل على الصعيد الكوني من أجل تنمية عربية بعيدة المدى، كما أنه يساعد في الوقت نفسه على تنفيذ المبادرات والمشروعات التكاملية العربية التي تم تجميدها لأسباب منوعة تخرج عملية تفسيرها عن نطاق هذه الدراسة.

ومن المعلوم أن الحديث عن مؤسسات العمل العربي المشترك يطرح إشكالية السيادة في الدَّوْلة القطرية، حيث ينبغي أن تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لمؤسسات التكامل القومي العربي وفي ضوء التحديات والسلبيات التي تفرضها العولمة يصبح هذا المدخل الخيار العقلاني الرشيد.

ولا شك أن فهم العولمة باعتبارها مشروعاً "للهيمنة" يساعدنا في فهم محاولات إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية، والجيواقتصادية للمنطقة العربية، بهدف طمس الهوية العربية والتخلص من المشروع العربي بلا رجعة. يتضح ذلك بجلاء كما بينا من الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية والمتوسطية والتي ارتبطت بالتسوية السياسية التاريخية التي انطلقت من مدريد عام

1991، وعلى الرغم من اختلاف الفكر العربي في تقويم هذه الترتيبات الإقليمية المطروحة فإن ثمة اتفاق عام على وجود مخاطر وسلبيات ترتبط بالمشروعية الشرق أوسطي والمتوسطي قياساً بمرجعية النظام العربي الذي تجده جامعة الدول العربية.

إن البديل العربي التكاملي لا يعني الوحدة الاندماجية بين الأقطار العربية، وإنما هو يشير إلى إحياء وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وتحديثها. ومن المعلوم أن النظام القومي العربي الذي تجسده من الناحية التنظيمية والمؤسسية جامعة الدول العربية يقوم على أساس التنسيق والتعاون بين دول قطرية ذات سيادة بغية تحقيق المصالح العربية المشتركة، فهل يقوى منطق التجزئة وإعلاء القطرية على مواجهة آليات الهيمنة والتهميش التي تفرضها عمليات العولمة على الوطن العربي؟ أم أن الإجابة الواقعية تتمثل في التمسك بمنطق العمل العربي المشترك مع إصلاح الدَّوْلة القطرية سياسياً واقتصادياً بما يحقق التنمية العربية المستدامة؟ ذلك هو التحدي! وتلك هي الإجابة.

الهوامش:

1- للمزيد من التفاصيل انظر: ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسية العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات (25)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 26-35، والسيد يسين في "مفهوم العولمة" في: أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة: بحوث ومناقشات في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص 23-29، وعبد الخالق عبد الله، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) مجلد (28) ، عدد (2). أكتوبر/ ديسمبر 1999، ص ص 39-55.

Malcolm Waters, Globaliztion, London: Routledge, 1995 and james H. Mittelman (ed.), Globaliztion Critical Reflections, boulder, Co: Lynne Rienner Publisher, 1996.

2- انظر على سبيل المثال: عبد الباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، صادق جلال العظم، ماهي العولمة؟،

الطريق (بيروت: انطون ثابت) عدد4 تموز آب 1997، سويم العزي، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب، شؤون الأوسط، العدد (42) تمور 1995.

3- Francis Fukuyama, "the End of History", the National Interest, 16, summer 1989, P?.

4- Samuel P. Huntington, "the clash of civilization", Foreign Affairs, Vol. 72, No.3 1993, P22.

5- لقد عبر صمويل هنتنجتون عن أطروحة التحدي الإسلامي لهيمنة الولايات المتحدة والغرب في القرن الواحد والعشرين، حينما أشار إلى أن العالم سوف يشهد صراعاً حضارياً مع بروز سبع ثقافات متصارعة هي: الغربية والسلافية الأرثوذكسية، والإسلامية، واليابانية والهندوسية، والكنفوشيوسية، واللا تينو أمريكية، ويحذر هنتجتون الغرب من الثقافتين الصينية والإسلامية باعتبارهما العدوان اللدودان. انظر في ذلك: Huntington, Op-cit,p .

6- Deanne Juluis, "Globalization and Stakeholder conflicts: A corporate perspective", International affairs, Vol. 73, No.3, 1997, P453.

7- انظر: Waters, Op.Cit, P.3.

8- انظر: .Mittleman, Op,Cit, PP2-3 ، يؤكد هذه الرؤية د. عبد الخالق عبد الله بقوله "إن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية ويعود هذا الارتباط العميق والعضوي بين العولمة من ناحية و العولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً في هذه المرحلة من مراحل بروز وتطور العولمة كلحظة تاريخية جديدة.." انظر في ذلك: عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق، ص67.

9- Geroge Soros, "the capital list threat" the Atlantic Monthly, Feb, 1997, P53.

10- نقلاً عن السيد يسين، مرجع سابق، ص ص 30-31.

11- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص67.

12- تطرح سوزان سترينج تحليلاً مستفيضاً لتأثيرات العولمة على سلطة الدَّوْلة القومية، حيث تطرح مقولتين أساسيتين في فهم العولمة أولاهما تشير إلى أن التقدم السريع في الابتكارات التكنولوجية يدفع بشكل حثيث إلى المنافسة على الأسواق العالمية، ونظراً للتكلفة المتزايدة لعمليات البحث والتطوير والتطبيق الخاصة بهذه الابتكارات التكنولوجية، فإن التمويل يحتل مكانة أساسية في الاقتصاد العالمي،

وبالنتيجـة تكتسـب الشركـات والبنـوك ومؤسسـات المحاسـبة والتـأمين متعـددة الجنسيات تأثيراً ونفوذا سياسياً واقتصادياً متزايداً. أما المقولة الثانية فهي تنطلـق من هذا التحول وترى بأن تقليص سلطة الدَّوْلة القومية يخلـق حالـة مـن غيـاب الحكـم "ungovernance" إمـا إهـمالاً أو عـدم قـدرة مـن جانـب الدَّوْلـة. وفي التحليل النهائي ترى سترينج أن العولمة الاقتصـادية تـفضي إلى مـآسي واضـطرابات سياسـية، انظـر في ذلـك: Susan Strange, the retreat of the state: the Diffusion of Power in the World Economy, New York: Cambridge University press, 1996, pp:4-14

13- Wolfgang H. Reinicke, "Global Public Policy" Foreign Affairs, Vol.76, No. 6 1997, P130

14- انظر في ذلك على سبيل المثال: حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافيـة" عالم الفكر، مرجع سابق، ص ص 104-105 .

15- لمزيد من التفاصيل انظـر: محمـد شـومان، "عولمـة الإعـلام ومسـتقبل النظـام الإعلامي العربي" ، عالم الفكر، مرجع سابق، ص ص 158-172.

16- حول تأثيرات حرب الخليج الثانية على النظام الإقليمي العربي، انظر على سبيل المثال: محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، رقم 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1992، وحيد عبد المجيد، "موقع مجلس التعاون الخليجي في النظام العربي" في السيد يسين (محرر) آفاق التعاون العربي في التسعينات، عمان: منتدى الفكر العربي، 1992، ص ص 179-193.

Tareq Y. and Jaqueline S. Ismael," Arab Politics and the Gulf were Political Union and political culture". Arab studies Quarterly, Vol.15, No.1, Winter 1993 and Rex brynen and Paul Noble, "the Gulf Conflict and the Arab studies Quarterly, Vol. B. No.1-2, Winter / spring 1991.

17- Mohammed H. Heikal, Illusion of Triumph: An Arab vie of the gulf war, London: Har per collins Publishers, 1992.

18- للمزيد من التفاصيل انظر: Larbi Sadiki, "Al-Lanidam: An Arabic view of the new world (Dis) order", Arab Studies Querterly, Vol. 17, No. 3, Summer 1995..

19- Quoted in, ibid, p5.

20- Brynen and Noble, Op.Cit.

21- حول تحليل الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد انظر:

Charles Ktauthammer, "the unipolar Moment", Foreign Affairs, Vol.70, No.1, 1991

22- ويمكن القول أن الدور المهمين للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الإقليمي العربي يتضح من خلال أربعة مؤشرات أساسية هي:

- تعزيز وضع ومكانة العراق في النظام الإقليمي العربي في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.
- أنها تمثل القوة المحورية في أي محاولة لتسوية الصراع العربي الصهيوني.
- الانفراد بترتيب منظمة أمنية خاصة بدول الخليج ذات الثروة النفطية.
- التاثير على باقي الدول العربية الفقيرة من خلال سياسات المنح والمنع.

23- Sadiqi, Op.Cit, pp 6-7.

24- المرجع السابق نفسه.

25- المرجع السابق نفسه.

26- تجدر الإشارة إلى أن الدول الخليجية ربما كانت تفضل في البداية إطاراً عربياً للأمن في الخليج وهو ما اتضح في

اتجاهها نحو إعلان دمشق الصادر في 6 مارس/ آذار 1991 والذي كان يسمح بتواجد قوات مصرية وسورية على أراضي الدول العربية الخليجية بهدف الدفاع عنها. بيد أنه لم يقدر لهذا الإعلان أن يرى النور وترك الميدان خالياً للولايات المتحدة الأمريكية ، انظر في ذلك وحيد عبد المجيد، مرجع سابق، ص188.

27- Leon T.Hadar, "American's Moment in the Middle east" Current history, Vol 95, January 1996.

28- انظر: Hilal Khashan, Arab Gold War", World Affairs,Vol. 159, No. 4, Spring 1997, PP 159-160.

29- انظر: حسنين توفيق إبراهيم، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)، عالم الفكر، مرجع سابق، ص202.

30- انظر في طبيعة وخصائص النظام الإقليمي العربي: جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

31- انظر على سبيل المثال: Fouad Alami, "the end of pan-Arabism", foreign Policy, Vol. 57, No.2, winter 1978.

32- أبو حيان التوحيدي، المقايسات، تحقيق محمد توفيق حسن، ط2، بيروت: دار الآداب، 1989، ص ص 220-221، نقـلاً عـن: سـيف الـدين عبـد الفتـاح، أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية، مع إشارة إلى خصوصيتها في آسـيا، في عـلا عبد العزيز ابو زيد (محرر)، الحركات الإسلامية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسـات الأسيوية، بجامعة القاهرة، 1998، ص ص 44-45.

33- عبد المحسن زلزلـة "الـدور الاقتصـادي للجامعـة العربيـة" عـلي محافظـة وآخرون، جامعة الدول ارعبية، الواقع والطموح، بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، 1983، ص259.

34- ورد في Momica Lacarrieu, "Citizen ship", Mankind Querterly, Vol.37, No.3, Spring 1997.

35- في تأثيرات العولمة على المجتمعات العربية انظر على سبيل المثال: مجـدي حماد: "أثر المتغيرات العالمية على قضية الوحدة العربية" الفكر السياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد الثالث، صيف 1998، ص ص 330-56، محمـد الأطـرش: العرب والعولمة : ما العمل؟ من أسامه أمـين الخـولي، مرجـع سـابق، والسـيد يسـين، مرجع سابق، وجمال باروت، ما بعد الدَّوْلة القطرية:آفاق الانـدماج القـومي العـربي

في إطار العولمة، الرسالة، المركزالعربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 11 فبراير، شباط 1999، ص ص 17-21.

36- انظر وراجع: سمعان بطرس فرج الله (مشرفاً)، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998، وحسين معلوم" التسوية في زمن العولمة" في عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق.

37- غسان سلامة، "أفكار أولية عن السوق الأوسطية" في ندورة التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص 32-57.

38- محمود عبد الفضيل، "العرب والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة: نظرة تقويمية" في سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ص 255-269.

39- هيجوت، مرجع سابق، ص55.

40- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 198-199.

41- Peter Beinart, "An illusion for out time: the False promise of Globalization", New republic, Vol. 217, No. 16, October 20, 1997, P22.

42- انظر: إبراهيم سعد الدين وآخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999.

43- هيجوت، مرجع سابق، ص35.

44- ثمة كتابات وأدبيات كثيرة ناقشت بشكل تحليلي مسيرة التكامل العربي، انظر على سبيل المثال: طه عبد العليم طه (محرر)، آليات التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البوث والدراسات العربية، 1993، وسليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.

45- Barry G. Gills, "Editorial : Globalization and the politics of Resistance, "new political Economy, March, 7, 1997.

المبحث الثاني

مستقبل التحولات الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة

المبحث الثاني

العولمة ومستقبل الديمقراطية

في الوطن العربي*

أثارت العولمة في بلدان العالم كافة وخصوصاً في السنوات الأخيرة مناقشات واسعة كان للوطن العربي نصيبه منها في منتدياته البحثية والجامعية[1]، وكان من الطبيعي أن تطرح العولمة في هذا الإطار من الاهتمام مجموعة من التحديات وحتى التوقعات بمستوياتها الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية والثقافية[2]، وقد بلغت محاولات الإجابة عن سبل التعامل مع هذه الظاهرة حد التناقض الواضح بين قائل بضرورة اللحاق بركب قطارها حتى لا نبقى وحدنا على محطة التاريخ، وبين من يرفض الصعود أصلاً إلى هذا القطار لأنه لا يعلم الوجهة التي يسير نحوها أو المحطة النهائية التي سيتوقف عندها، مع خشية أصحاب هذا الرأي من الضياع في وسط الازدحام الشديد في مقصورات القطار، بينما ذهب آخرون إلى ضرورة الصعود إلى قطار العولمة على أن نختار المقصورة المناسبة والمحطة التي سننزل فيها.

* أعد هذه الورقة الدكتور طلال عتريسي، أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في لبنان سابقاً.

وتعود بدايات استخدام مصطلح العولمة إلى كتابين صدرا عام 1970 الأول لمارشال ماك لوهان "حرب وسلام في القرية الكونية"، والثاني "أمريكا والعصر التكنتروني" لزيغنيو بريزنسكي المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي، ويركز الكتاب الأول على دور التطورات الواسعة لوسائل الاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة، بينما يبحث الثاني في الدور الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم به لقيادة العالم وتقديم نموذج شامل للحداثة، ما دامت هي مصدر 65% من مجموع الاتصالات العالمية وما دامت ثورة الاتصالات تؤدي إلى التغيير الاجتماعي وإلى مجتمع جديد.

ومنذ السبعينات شاع كثيراً استخدام مصطلح العولمة بعد تطورين بارزين، الأول هو اتساع استخدام تقنيات الاتصال وشبكاتها الدولية (الطريق السريع للمعلومات، الإنترنت..)، والثاني هو غياب الاتحاد السوفييتي الذي أطلق جدلاً في الأوساط السياسية والاستراتيجية حول عالمية النموذج الأمريكي بعد "هزيمة" منافسه الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي. وقد تصرفت الولايات المتحدة لاحقاً وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية من 1991، على أساس هذا الانتصار العالمي، الذي يتيح لها التفرد، واستبعاد الدول

الأخرى من قيادة العالم وتوجيه سياسات المنظمات والهيئات الدولية، وربما لهذا السبب أمكن التمييز بين اتجاهات أمريكية مؤيدة للعولمة، وأخرى معترضة عليها ومتوجسة منها، آسيوية وأوروبية وعربية[3].

وعلى الرغم من النقاش الآخر الذي يدور حول اصل مفهوم العولمة وعناصر تشكل الظاهرة قديماً وحديثاً، فلا بد من الإشارة إلى ان خطى العولمة المتسارعة في زمننا الحالي، لا تسير بشكل متوازن أو متسق بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية. كما ان أساليبها في نشر او فرض أو تعميم هذه المستويات ليست موحدة هي الأخرى. وعندما نقول "عدم التناسق" فهذا يعني أن البعد الاقتصادي، على سبيل المثال، بات اكثر "عولمة من البعد السياسي.. أو ان قوانين السوق باتت اكثر انتشاراً وأكثر قدرة على إلزام الآخرين بها (حكومات ومؤسسات دولية) من القوانين السياسية. كما أن ظاهرة الاعتراض على البعد الاقتصادي للعولمة اكثر وضوحاً بدورها من ظواهر الاعتراض على أبعادها الأخرى الثقافية أو السياسية. فقد شاهدنا كيف وقفت الجموع من منظمات أهلية وجمعيات وحركات مدنية وسياسية وصحية وتربوية ضد انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل في الولايات المتحدة في الشهر الأخير من

العام الفائت 1999، وكيف نظمت هذه الجموع تظاهرات صاخبة ضد اجتماع المنظمة والعولمة، ولم نشهد مثل هذه الجموع أو التظاهرات ضد منظمات ثقافية دولية على سبيل المثال.

أما عدم توحد أساليب العولمة فيعني ان هذه الأخيرة تلجأ في البعد الاقتصادي إلى الترغيب ، وإلى الوعود بالرفاه، وبالتنمية، وبمزيد من التقدم ومن فرص العمل، بينما تلجأ في البعد السياسي إلى الترهيب متذرعة بحقوق الإنسان تارة، وبحقوق الأقليات أو بحرية الممارسات الدينية تارة أخرى.

أما الثقافة فتحولت في بعدها العولمي إلى صناعة، وإلى منتجات للاستهلاك، تتوجه إلى سكان العالم اجمع لتوحيد أذواقهم وحاجاتهم من أجل المزيد من الاستلهام والاستهلاك أولاً وأخيراً.

فهل يمكن في هذا الإطار، وفي ظل أساليب العولمة المختلفة وإيقاعاتها المتفاوتة، أن نميز حقائق العولمة (وجودها المادي، تقنياتها المتطورة، أسواقها العالمية..) من أوهامها (رغبتها في فرض النماذج السياسية، التي تبشر بها أو تدعو إليها؟) علماً بان ثمة من يتهم هذه العولمة بأنها تدمر الأخلاقيات التي ورثتها من قيم حقبة أخرى سابقة عليها، كما يرى ذلك "سرج لاتوش" في مقالته "العولمة ضد الأخلاق"[4].

وبمعنى آخر هل سيؤدي تيار العولمة الجارف بمستوياته كافة إلى إنعاش رياح الديمقراطية في الوطن العربي، ببلدانه المختلفة التي تتفاوت أنظمتها السياسية من حيث نسبة تطبيق الديمقراطية والحريات فيها؟ وذلك انسجاماً مع ما تدعيه العولمة لنفسها، والمبشرين بها، من تمسك بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؟. ونظراً للترابط الذي يؤكد عليه علماء الاقتصاد والتنمية بين التحرر الاقتصادي وبين الحريات السياسية والمدنية او التعددية السياسية، وهي إحدى ركائز الديمقراطية الأساسية إلى جانب حقوق الإنسان، إن لم تكن الحريات هي جزء من هذه الحقوق نفسها.

وربما لا نستطيع ان نساهم في الإجابة عن هذا التساؤل إلا من خلال التوقف عند الأمور التالية:

أولاً: إن الديمقراطية وفقاً للتجربة التي قدمها الغرب، غير ممكنة بغير ملكية خاصة توفر القاعدة الآمنة للمعارضة السياسية والحرية الفكرية. ولكن بالمقابل فإن السوق الرأسمالية ليست ضماناً للديمقراطية، فما يجري في عالم اليوم على مستوى العولمة وثورة الكومبيوتر، لن يعزز فرص الديمقراطية المنشودة، فثمة تهديد بإلغاء الكثير من الوظائف بسبب التطور التكنولوجي، وبإقامة حواجز "طبقية" بين المتعلمين

جيداً، والمتعلمين تعليماً عادياً أو رديئاً. وسوف تؤدي هذه العوامل إلى زيادة عدم المساواة الاقتصادية وإلى تقويض مبدأ تعميم الرفاه الذي تعد به العولمة. كما سيؤدي هذا الأمر إلى تحويل الثروة من الطبقة الوسطى إلى الأرستقراطية التكنولوجية الجديدة. التي تسعى لان تكون جزءاً من النخبة العالمية، ويشير كتاب "فخ العولمة" إلى أنه في القرن القادم سيكون هناك فقط 20 في المائة من السكان، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام، اما النسبة الباقية (80 في المائة) فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير[5].

وإذا حصل وسارت الأمور على هذا المنوال فإن العالم مهدد بزيادة حركات الاحتجاج والاضطراب، وبزيادة وتيرة القمع أو الضغط. وهذه الصورة نشهدها إلى حد بعيد في كثير من البلدان العربية، حيث يزداد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً، حتى قبل التحاق هذه الدول تماماً بثورة الكومبيوتر. وما سينجم عن هذه الثورة من المزيد من البطالة.

ثانياً: إن الحديث عن تراجع دور الدولة لمصلحة المجتمع المدني الذي تتكاثر جمعياته كالفطر في البلدان العربية، والذي سيمهد للديمقراطية، ويعزز فرصها، كما هو مفترض، وكما يتوقع الكثيرون ـ وهو حديث غير دقيق. ذلك أن أي تراجع محتمل لدور الدولة في ظل السياق الراهن للعولمة سيكون لمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات، التي لا تقيم وزناً سوى لحساب الربح والخسارة، بعيداً عن أي قيم أخلاقية أو سياسية. وهذه الشركات تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية أو الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنها وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات الدولية، ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام، والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة او المشتغلة بحقوق الإنسان... وعندما بزغ نجم الشركات المتعددة الجنسيات، كان على الدولة القوية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح هذه الشركات... وكان على هذه الدولة ان تقوم بتفكيك نفسها، وإقناع الناس بقلة حاجتهم إليها، وكان عليهم أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات العملاقة أو

المؤسسات الدولية.. ومن ثم تبدأ في الظهـور.. دولـة لهـا كـل المظـاهر الخارجيـة لدولة ذات سيادة، ولكنها في الحقيقة تسحب يدها.. وتبيع الشركات والمشروعات التي تأسست في عهد الدولة القويـة.. وكـل هـذا يتطلـب سـمات قـد يعـبر عنهـا "الدولة الرخوة"[6].

أما المجتمع المدني من جهة أخرى، ومن دون مناقشـة "المفهـوم" الـذي يصعب تحديده أو الاتفاق عليـه بـين البـاحثين، وحتـى مـن دون مناقشـة مـدى انسجام هذا المفهوم مع البنى الاجتماعية والأهلية والطائفية والعائلية في الـوطن العربي، فإن معظم الأنشطة التي تتم باسمه في كثير من البلدان العربية لا تراعي هذه البنى، ولا تقدر خصوصيتها، كما ان معظم أنشطة هيئات هذا "المجتمـع المدني" ممولة من الخارج، (اتحاد اوروبي، كندا، ومنظمات دوليـة مختلفـة) مـا يجعل سياسات هذا "المجتمع" وحتى اسـتمرار أنشـطته رهـن باسـتمرار هـذا التمويل وأهدافه. ويبدو من تجربـة مـا يجـري في بعـض البلـدان العربيـة، إن هـذه الأهـداف لا علاقـة لهـا بـالتعزيز المفـترض للديمقراطيـة وقيمهـا لا بـل يتم التركيز على انتقاد قيم المجتمـع وعاداتـه وتقاليـده (الأسرة، المـرأة، الـزواج

المبكـر...) باعتبارهـا قـيماً ضـد الديمقراطيـة، مـما يعمـق الانقسـام الاجتماعـي والثقافي حول هذه الهيئات وأنشطتها وأهـدافها، بـين مؤيـد لمـا تقـوم بـه ، وبـين مدافع عن المجتمع وتقاليده وعاداتـه، مـن دون أن يـؤدي ذلـك إلى إي معالجـة حقيقية وواقعية لعلاقـة الديمقراطيـة وأشـكالها بهـذه البنـى التـي تشـكل جـزءاً أساسياً أو جوهرياً من المشهد الاجتماعي العربي.

ثالثاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية هـي اليـوم ربـان سـفينة العولمـة، وسـائق قطارهـا، وهذه الدولة التي أضحت القوة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي، وهي قوة عظمـى تقـدم نفسـها نموذجـاً اقتصـادياً وسياسـياً، ناهيـك مـن قوتهـا العسكرية التي تنتشر في أجزاء واسعة ومهمة في أوروبا واليابان وسنغافورة ودول الخلـيج العربيـة[7]. كـما تطـرح هـذه القـوة عـلى نفسـها حمايـة حقـوق الإنسـان والديمقراطية، حتى بالوسـائل العسـكرية المبـاشرة (كـما حصـل في كوسـوفو) وبواسـطة حلف شمال الأطلسي. وتلجـأ هـذه القـوة العظمـى إلى تهديـد بلـدان أخـرى بعقوبـات اقتصـادية وسياسـية ودبلوماسـية، في إطـار مـا تـراه أيضـاً حمايـة لحقـوق الإنسـان أو للديمقراطية.. ولكن هذه الدولة نفسها تحمي الكيان الإسرائيلي وتدافع عنـه في المحافـل

الدولية، وتزوده بالأسلحة التي يحتاجها كافة، ولا ترى فيما يقوم به ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني منذ سنوات طويلة أي انتهاك لحقوق الإنسان، كما أن هذه الدولة العظمى نفسها لا تخفي مصالحها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وهي استمرار تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل، وفي ظل هذه المصالح يتراجع أي ضغط ممكن أو محتمل بشان الديمقراطية، وهكذا تتحول قضايا الديمقراطية، وحقوق الأقليات، وسواها من أنشطة المجتمع المدني الذي أشرنا إليه، وسائل ضغط على كثير من الأنظمة العربية لتعديل سياساتها الاقتصادية او النفطية او الخارجية، وليس لتغيير سياساتها الداخلية، وهذا يفسر الصمت الأمريكي والتبرير الأوروبي للانقلاب على الديمقراطية الذي حصل في الجزائر في مطلع التسعينات بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو الانقلاب الذي حصل على نجم الدين أربكان وحكومته في تركيا، ناهيك عن حل حزب الرفاه، من دون أن يثير ذلك أي اعتراض في الأوساط الديمقراطية العالمية، ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان من المفترض أن تمارس الولايات المتحدة، القوى العظمى الوحيدة، الضغوط المناسبة على هذا النظام

العربي أو ذاك ممن ينسجمون مع سياستها ولكنهم يفتقدون إلى الحريات وإلى الديمقراطية، وإلى حقوق المرأة، وإلى التعددية السياسية.

وإذا قارنا الوضع الدولي الحالي، مع الوضع السابق في أثناء الحروب الباردة، سنجد أيضاً ان الصراع الدولي لم يفلح في تلك الحقبة في خلق حكومات ديمقراطية، فكيف يمكن ان تتوفر فرص جديدة لدعم هذه الحكومات مع اتجاه العالم نحو المزيد من التمركز ونحو خصوصية جديدة هي خضوع العالم بأسره لمنطق واحد.. وإكراه الدولة على التخلي عن سيادتها وإخضاع إرادة الشعب لقوى خارجية.. فكيف يمكن في هذه الحال تطبيق الديمقراطية إذا كان الشعب مسلوباً من حقه في الاختيار؟[8].

كما أن السياسات الاقتصادية التي يتم تطبيقها في معظم دول الجنوب ومن بينها الدول العربية (بيع القطاع العام، الخصخصة، القروض..) غالباً ما يتم اعتمادها بناء على توصيات أو شروط صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، بدلاً من أن تكون هذه السياسات تعبيراً عن اتفاق داخلي بين النخبة السياسية في كل مجتمع.. مما يؤدي إلى حرمان ممثلي الشعب من حق الاختيار وهو أساس الديمقراطية[9].

وإذا أضفنا إلى هذا البعد الخارجي في عرقلة الديمقراطية في البلاد العربية خصوصاً وعالم الجنوب عموماً، البعد الداخلي الذي مثلته تجربة الأحزاب السياسية فيها طوال القرن الماضين والتي أدت إلى إخفاقات واسعة على مستوى تجديد النخبة او التعبير عن أهداف الأمة، أو حتى تقديم نموذج صادق عن الممارسة الديمقراطية، أدركنا سبب التشاؤم الذي يفرض نفسه على الفرضية التي يعتقد بها البعض، في أن رياح العولمة ستحرك مياه الديمقراطية الراكدة في مجتمعاتنا. لكن ذلك لا يعني بان المجتمعات العربية ستبقى مغلقة تماماً على البرنامج الديمقراطي الراهن، أي على المشاركة وحقوق الإنسان، بل ثمة تفاوت في هذه الرغبة وفي هذا الانفتاح، بين دولة وأخرى، ومجتمع وآخر.

ومهما قيل في حجم الاستبداد في الثقافة العربية وفي حجم التهم التي تكال إلى البنية الأبوية العربية، وضعف المفهوم الديمقراطي في الوعي العربي الحديث، فإن الحقبة المقبلة من التحول السياسي العربي ستكون على الأرجح حقبة "النضال" من أجل الديمقراطية، لأن رفض بعض الأنظمة برنامج التعددية وبرنامج حقوق الإنسان لا يعني بالضرورة رفض المجتمعات لهما.. وفي هذا المجال ليس للمجتمع العربي لا ميزة استثنائية ولا

سلبية عن غيره من المجتمعات النامية التي تعيش المشاكل نفسها وتبغي الآمال ذاتها[10].

الهوامش

[1] راجع على سبيل المثال ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

[2] طلال عتريسي، في مفهوم العولمة، المرجع السابق، ص 44-47.

[3] شؤون الأوسط، عدد 71 نيسان/أبريل 1998. (الافتتاحية).

[4] سرج لاتوشن العولمة ضد الأخلاق، شؤون الأوسط عدد 1998/71.

[5] راجع هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة رقم 1998،238.

[6] راجع جلال أمين،العولمة والدولة، في ندوة العرب والعولمة مرجع سابق.

[7] راجع بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في ندوة العرب والعولمة، مرجع سابق.

[8] سويم العزي، مستقبل الديمقراطية بين نهاية التاريخ وصراع الحضارات في شؤون الأوسط، عدد 1999/88.

[9] Bournaud Daniel. La politique en Afrique, paris, mont chrestien, 1997. ذكره سويم العزي، المرجع السابق.

[10] برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة في حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت 1999.

الفصل الثاني

مستقبل العلاقات الدولية

مع الوطن العربي

في عصر العولمة

المبحث الأول

دور الإعلام في بلورة اتجاهات التغير
في قواعد السياسة الدولية
في عصر العولمة

المبحث الأول

دور الإعلام في بلورة اتجاهات التغير
في قواعد السياسة الدولية في عصر العولمة*

تعريفات ومفاهيم

أشار العالم الكندي "مارشال ماكلوهان" في كتابه الشهير "فهم وسائل الإعلام" (1964) إلى أننا مع تطور وسائل الإعلام الإلكترونية قد مددنا النظام العصبي المركزي على المستوى الكوني، وأعلن "ماكلوهان" أن تطور هذا النوع من الاتصال يعد بداية حقبة إنسانية جديدة.. يتم خلالها إلغاء حاجز المسافة الذي كان يبعد بين الدول والمجتمعات والشعوب. وهذه الحالة هي التي جعلت "ماكلوهان" يطلق على العالم مفهوم "القرية الكونية" global village.

ويمكن القول بأن القرن العشرين كان قرناً مختلفاً تماماً عما سبقه من قرون، وتحديداً في ثلاثة جوانب ذكرها مشال "نوفل" (1998)، وهي:

*أعد هذه الورقة الدكتور علي القرني، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود.

1- لم يعد عالماً مركزه أوروبا كما كان في القرون التي سبقته.

2- تحول إلى عالم القرية الكونية وإلى عالم الوحدة الواحدة التي اخترقت كل الحدود التي كانت تفصل بين الدول والمجتمعات.

3- وشهد القرن العشرون كذلك انحلالاً للنماذج القديمة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية، وسيطرة القيم الفردية.

وعلى الرغم من حجم هذه التغييرات والتحولات التي شهدتها العقود الماضية، ربما لم يستقطب انتباه الناس والباحثين والعلماء والمفكرين والسياسيين مصطلح أو مفهوم تم تداوله في فترة قصيرة وبمعاني ودلالات متباينة ومفاهيم وقيم مختلفة أكثر من مفهوم ومصطلح العولمة. والعولمة بحد ذاته كظاهرة ليست حسنة أو سيئة، كما أشار إلى ذلك على سبيل المثال نوفل (1998)، فالعولمة تتصل بمفهوم التدافع الحضاري على المستوى الكوني. أو كما قال محمد علي وهبة بأن ظاهرة العولمة قد صارت بإبداعاته العلمية والتقنية المتطورة تأخذ شكل ظاهرة هادرة مزمجرة بقوة في كل مكان على سطح الأرض (وهبة، 1998).

إن العولمة كما أشار إليها أكثر من باحث وخصوصاً في مجال بحوث ودراسات العلوم الاجتماعية هي أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك فإن صياغة تعريف دقيق للعوامة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها، التي عادة ما تتأثر بانحيازات الباحثين وفقاً لأيديولوجياتهم واتجاهاتهم إزاء العولمة قبولاً أو رفضاً (فاضل، 1998). ويعرفها الدكتور محمد عابد الجابري من خلال تجلياتها في رفع الحواجز والحدود أما الشركات والمؤسسات الخاصة، والتي هي آخذةٌ في الإحلال مكان ودور الدولة في ميادين المالي والاقتصاد والإعلام (الجابري 1997). ويشير الدكتور إبراهيم إلى أنه إذا كانت العولمة تعبر عن مرحلة تاريخية في تطور العالم، فإن هذه المرحلة لا تزال في بدايتها، حيث أن العديد من الظواهر والتطورات المرتبطة بمرحلة العولمة لا تزال تتفاعل، وأن الكثير من نتائجها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية لم تتبلور بعد. وهذا ما يتطلب ضرورة إثارة الأسئلة الصحيحة، وإخضاع الظاهرة للدراسة المتعمقة والتحليل العلمي، مع الحذر من الوقوع في شرك إصدار التعميمات والأحكام المطلقة (إبراهيم، 1999).

أما الثقافة فهي ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات

التي تحتفظ لجماعة بشرية بهويتها الداخلية، وبمعنى آخر فالثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل . (الجابري، 1998). ويرى الدكتور سعد البازغي (1999) إن ثقافة العولمة تتسلل والتي تصل إلى درجة تبنى متعمد لأنماط الثقافات الغربية من مأكل وملبس ومصطلحات ولغة، والآخر عبر إدراكات غير واعية. وتمارس العولمة الثقافية حضورها الشامل في مختلف فئات المجتمع وبمختلف أشكال التلقي والتبني والاستيعاب.

ويسعى العديد من الباحثين إلى دراسة أوضاع الثقافات في إطار التغيرات الجديدة بحكم تأثيرات العولمة. ويقوم البروفيسور بيتر بيرجر Peter Berger بجامعة بوسطن الأمريكية بدراسة تأثير العولمة على ثقافات عشر دول هي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والصين وتايوان والهند وتركيا والمجر وجنوب أفريقيا وتشيلي. وقد حدد أربعة عمليات ثقافية يتم تكوينها بفعل تفاعل الثقافات المحلية في إطار الثقافة الكونية الجديدة. وهذه الثقافات هي:

1- ثقافة دافوز، التي تأخذ اسمها من المنتجع السويسري الذي تجتمع فيه قيادات العالم الاقتصادية. وأهم ما يميز هؤلاء هو كونهم منغمسين في ثقافة الكمبيوتر، والجوالات، والطيران والعملات وغيرها.. وعادة ما يتخاطبون باللغة الإنجليزية، ويلبسون نفس الملابس ويستمتعون بأوقات مشتركة في الترفيه والراحة. وعادة ما يكونون عناصر وشخصيات تعمل في شركات كبرى وقطاعات اقتصادية مهمة، إلى جانب فئات تعمل في أجهزة حكومية فاعلة في دول العالم.

2- ثقافة الانتلجنسيا، وأسماها بيرجز بثقافة نادي الكلية أو النادي الجامعي، والتي يتم فيها طرح تصدير قضايا ومشكلات من خلال مجتمع الأكاديميين والمثقفين ومفكري العالم. وإذا كانت ثقافة دافوز معنية بمحاولة بيع أجهزة كمبيوتر على الهند أو الأردن أو نيجيريا، فإن ثقافة الانتلجنسيا تسعى إلى تصدير فكرة الفيمينيزم feminismأو حماية البيئة أو حملات الامتناع عن التدخين.

3- أما الثالثة فهي الثقافة الشعبية التي تمثلها مجمل الثقافة الغربية، وبخاصة الأمريكية، ابتداء من ثقافة الملبس مثل الجنيز، إلى ثقافة الموسيقى، بمختلف أنواعها وشخصياتها، ما يتبعها من طقوس ورقصات مصاحبة، إلى ثقافة التلفزيون من

أفلام وبرامج، إلى ثقافة المأكل التي يمثلها مكدونالد وكوكاكولا وغيرهما من أنظمة المأكل والمشرب على الطريقة الأمريكية.

4- الثقافة البروتستنتينية التي يعتبرها البعض ثورة ثقافية جديدة وخصوصاً في أمريكا اللاتينية، بما تفرزه من مفاهيم ورؤى وصور عما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الرجل والمرأة، وأصول التربية، والعلاقات الاجتماعية الأخرى، إضافة إلى طروحات تم تجديدها تشبه إلى حد كبير ما سبق أن طرحه ماكس فيبر في "الأخلاقيات البروتستنتينية" ودورها في نشأة الرأسمالية الغربية، وهي ذات علاقة بأخلاقيات العمل والمسئولية الوظيفية والدور الاجتماعي للأفراد.

شهدت عقود السبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات تطورات كبيرة في إطار إعادة بناء وهيكلة لبعض المفاهيم الأساسية في إدارة النظام السياسي والاقتصادي في العالم، فقد ذكر الدكتور سعد الدين إبراهيم أن التحول نحو الديمقراطية والاقتصاد الحر بدأ منذ منتصف السبعينيات في البرتغال وإسبانيا واليونان، إلا أنها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. وخلال عشرين عاما (1974م-1994)

تحولت ستون دولة من أنظمة شمولية أو دكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية (إبراهيم، 1995). وفي إطار عملية التغيير هذه تحولت ملكيات كثير من الشئون العامة وقطاعات الدولة إلى إدارات وملكيات خاصة لمؤسسات وشركات. ولا شك أن مثل هذه الظروف قد حفزت الشركات الدولية العملاقة إلى مزيد من دخولها إلى الأسواق المحلية والمشاركة في صنع قرارات مهمة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية في الدولة. ويمكن الإشارة إلى النمو الهائل في أعداد الشركات الدولية في الدول المتقدمة، حيث نمت خلال فترة عقدين تقريباً من سبعة آلاف (7000) شركة إلى أكثر من ست وعشرين ألف (2600) شركة، ثم إلى سبع وثلاثين ألف (37000) شركة في عام 1993م، ويتبع هذه الشركات حوالي مئتين وستة آلاف (206000) فروع وشركات محلية تابعة لها في مختلف دول العالم (Herman & McChesney,1997).

ومما يدفع بعملية التغيير في مجتمعات الدول النامية هو الدور الذي يلعبه كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) خلال الثمانينيات والتسعينيات، حيث ألزمت كثير من الدول التي تحتاج لمعونات من هاتين المؤسستين المصرفيتين إلى القبول ببرامج إعادة هيكلة وتنظيم لأوضاعها

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تم وضع برامج مخصصة لهذا الغرض، مثل برامج الهيكلة التنظيمية (Structural Adjustment Programs)، والتي من خلالها تم تحديد حجم ودرجة الهيكلة والتغيير في مختلف قطاعات المجتمع، وخصوصاً الدفع بمزيد من مشروعات الخصخصة وجدولة الديون الخارجية، وتقليص أوجه الصرف الاجتماعي الذي عادة ما يتضرر منه الفقراء وأصحاب الدخول المتدنية.

وفي هذا السياق، بين الدكتور الحبيب الجنحاني أن أوروبا كانت مع مطلع الثمانينيات تخشى من مجتمع الثلثين، أي مجتمع الرفاهية حيث يتمتع ثلثا السكان بظروف اقتصادية حسنة مقابل ثلث من المعوزين. وقد خشيت أوروبا من هذا الثلث ي أن يكون لها مصدر إزعاج وتوتر ومسبب لهزات عنيفة في المجتمع، ولكن المفاجأة جاءت بعد حوالي خمس عشرة سنة عندما اجتمعت كبار الشخصيات الاقتصادية ومعهم مختصو الدراسات المستقبلية بفنادق فيرمونت بسان فرانسسكو عام1995م، وتحدثوا هذه المرة عن مجتمع العشرين (أو مجتمع الخمس) في القرن الجديد، بمعنى آخر أن عشرين في المائة سيكون لهم أعمال تدر عليهم دخولاً تسمح بمستوى معيشي جيد، أما البقية فإنهم سينضمون إلى جحافل

العاطلين. والسؤال الذي طرحه المنتدون في هذا الاجتماع هو كيف يتم التعامل مع الثمانين في المائة من الناس؟ وشارك المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي برجنيسكي بمقترح الاستمرار في رضع الأثداء المخدرة مشيراً بذلك إلى الحليب الذي يفيض عن ثدي المرضعة، والمتمثل في المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تقابل الحد الأدنى من المتطلبات، إضافة إلى ضرورة أن تكون هناك وسائل إلهاء وتخدير (الجنحاني، 1999)، تقوم فيه وسائل الأعلام بدورها الهام في هذا الشأن من خلال عروضات متنوعة ومسلية وهروبية عن الواقع المرير والحالة المعيشية الضيقة التي يعيشها هؤلاء.. وهذا ما عبر عنه روبرت رايخ (Robert Reich) وزير المالية في أول حكومة للرئيس الأمريكي كلنتون، عندما قال بأن التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة زاد بحد ة في الثمانينيات، فالأغنياء زادوا غنىً وثراء، والفقراء فقراً، كما أن أعدادهم نمت وتضاعفت، وبالتالي ضعفت مع هذه الأوضاع أو تآكلت الطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي، ونفس الشيء في المجتمعات الغربية الأخرى. وهذا ما أشار إليه Stephen Castles (ستيفن كاسلز) (1998) بسياسة الاستيعاب والاستبعاد، حيث يقوم النظام العالمي الجديد باحتواء كل منطقة جغرافية وكل مجموعة بشرية، ولكن بعض هذه الجماعات تتمتع

بكامل العضوية في النظام الجديد، بينما تـتهمش جماعـات أخـرى ويـذكر عليهـا حتى أبسط الحقوق، مثل حق العمل والأمن الغذائي، ناهيك عن حقـوق سياسـة وإنسانية أخرى.

وحول دور وسائل الإعلام ومكانتها في الوضعية الجديدة للعالم، أشـارت الباحثة السيسيولجية إرن ستيوتر Erin Steuter إلى أن المستقبل سيشاهد الكثير من الاندماجات يبن الشركات الاندماجية بين الشركات الإعلامية.. وتتوقع الباحثـة أن تتمركز ملكية الإعلام في العالم في ثلاث مجموعـات (شركـات) إعلاميـة كـبرى، وتصبح هذه المجموعات تمتلـك كـل الكتـب، وكـل المجـلات، وكـل الأفـلام، وكـل الأغاني، بحيث تصبح كل الثقافة -ثقافتنا- مملوكة لثلاث أو أربع شركات عملاقة. وذكر الدكتور حسنين إبراهيم إلى أن أبرز مظاهر العولمة تتمثل في زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنيـة للـدول، وهـو تـدفق تقـف خلفـه شركـات وشـبكات إعلاميـة عملاقـة قـادرة عـلى الوصـول بالبـث إلى كـل أصـقاع العـالم (إبراهيم، 1999).

دولة العولمة وحكومة العالم

إن من يصف العولمة اليوم مثل الأعمى الذي يحاول، ربما، أن يتعـرف عـلى حجـم الفيـل أو شـكل الجمـل ليصـفه

للآخرين... فقد يتحسس بعض الأجزاء ويتخيلها بأنها هي الفيل أو الجمل بأكمله... أما أثار العولمة التي نعتقد أننا من خلال دراساتنا وتحليلاتنا ومراقباتنا قد حددناها، فهي ليست إلا مجرد قمة الجبل الجليدي تصفها من خلال رؤيتنا لها، ولكن معظم الكتلة الجليدية تغيب عن عيوننا، ولهذا لا نستطيع استجلاء آثارها وحجم الأخطار التي قد نواجهها..

وتظل الأسئلة الحاسمة في الحديث عن العولمة تكمن في تحديد مسببات التغيير، ومعالم التحول، وآفاق المستقبل، وهذه أسئلة أساسية نستطيع من خلالها تلمس الوضعية الراهنة التي شرع العالم في دخولها بدون معرفته لها، وبدون استشعار بعيد لما يمكن أن يؤول إليه العالم، أو لنقل - من باب الدقة والحيطة - معظم هذا العالم وليس كل هذا العالم.

إن مصطلح النظام العالمي الجديد بمفهومه الحالي الذي نعرفه اليوم، كان قد بدأ مع مطلع العقد التسعيني، عندما أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خضم الحديث عن فكرة العصر الجديد في إطار تداعيات حرب الخليج الثانية عام 1990م. ولا شك أن رئيس أقوى دولة في العالم عندما يعلن ذلك، فقد كان قد وصل إلى قناعات بأن مفهوم الأيديولوجيا المضادة التي يتزعمها ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي قد انهارت، وبدأت سياسات

التلاقي (convergence) بين المعسكرات ضمن وحدة جديدة لم تكن مسبوقة في تاريخ العالم الحديث.

يصف العولمة من خلال مقارنتها بمرحلة سابقة وهي مرحلة الحرب الباردة التي استمرت لمعظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين. ووصف فريدمان بأن الكلمة التي تعبر عن مرحلة الحرب الباردة هي كلمة تقسيم division مقابل كلمة تكامل integration في عصر العولمة.. وإذا كان رمز فترة الحرب الباردة هي جدران وستائر حديدية، فإن رمز المرحلة التي نعيشها اليوم هي الإنترنت، وصفحات world wide web .

وهنا سنقوم باستعراض ثلاثة مفاهيم وقيم تحدد الإطار العام للعولمة.

أ- أدوات الاتصالات والإعلام :

بدأ نظام الشبكة الدولية العنكبوتية World Wide Web (Croteau & Hoynes, 1997)، والذي يعد بداية مرحلة جديدة وعصر مختلف، وأعطى مفاهيم جديدة للمسافة والزمن، حيث ألغى الحدود ليس فقط بين الدول ولكن بين الطبقات والأجناس والشعوب، وبين الكبار والصغار والذكور والإناث والأغنياء والفقراء، والمتعلمين ومحدودي التعليم وأصحاب المهن

والتخصصات ومختلف الهوايات والشئون العامة والخاصة. إن الإنترنيت في شكلها الحالي وكما وصفها البعض (قاسم، 1996) بأنها أعظم إنجاز في تاريخ البشرية، أكثر مدعاة للإعجاب من الأهرامات، وأكثر جمالاً من لوحة "ديفيد" لمايكل انجلو، وأكثر أهمية من ابتكارات الثورة الصناعية في أوروبا.. وفي غضون سنوات قليلة استطاعت هذه الشبكة أن تقلب حضارتنا ظهراً على عقب. وكما قال الرئيس الأمريكي في وصفه لشبكة الانترنيت أن أهم ما يميزها هو دورها في إلغاء حاجز المسافة، أو تحديداً ما وصفه بموت المسافة (the death of distance) في هذا العصر الجديد.

لقد وفرت أدوات الاتصال والإعلام تقنيات عالية عبر الأقمار الصناعية لبث مباشر وتغطياك فورية لأحداث العالم أينما كانت، ولم يعد سؤال "متى" مهماً كثيراً في العملية الاتصالية، فمعظم ما تتناقله وكالات الأنباء المصورة وشبكات التلفزة الدولية هي مباشرة وفوري من موقع الحدث إلى كل العالم. فيستطيع العالم أن يشاهد اختطاف طائرة، وهروب محتجزين، وإنقاذ رهائن، وإطفاء حريق، ومسيرة مظاهرات، واشتعال بركان، وحدوث زلزال، إلى جانب محاكمات، وقرارات، ومؤتمرات صحافية، وخطب سياسية، وأحداث رياضية، وحركات الأسهم، وردود

فورية، وتعليقات مباشرة، كل هذا على الهواء مباشرة من مواقع مختلفة في العالم إلى شاشة التلفزيون في صالة الجلوس العائلي أو غرفة النوم الخاصة.. وهكذا فإن عنصر الزمن لم يعد حاجزاً يقف أمام الأحداث والمواقف وتم توظيف التقنية الإتصالية الحديثة في تحييد حاجزية هذا العنصر التي كانت تعطل أو تؤخر عمليات تداول وتبادل المعارف والأخبار والمعلومات بين المؤسسات والدول، وإلى الناس والأفراد.

ب - الدولة والحدود:

كانت الحدود السياسية هي الإطار الذي يحد من وصول الرسائل الإعلامية من الآخر، ويعيق وصولها لأهدافها الدعائية.. ولهذا كان الستار الحديدي، وكان جدار برلين، وكانت الإذاعات الموجهة للتشويش على الإذاعات الدعائية، وكانت الرقابة في المطارات والموانيء وعلى المنافذ الحدودية.. لكن كل هذه انهارت أمام التحولات الكونية الجديدة. وأصبح العالم مفتوحاً على بعضه البعض، ورقابات الحدود لا تأخذ إلا سماتها الشكلية فقط، ومفاهيم الرقابة غير مجدية، فلم أمنع دخول مجلة أو صحيفة في مطار الدولة، في حين يمكن استحضار كامل أعداد المجلة من على صفحات الانترنيت. وإذا أردت أن أمنع استقبال رسائل دعائية ضد

الدول أو الأمة أو المجتمع، فأنا لا أستطيع فعل ذلك لأن الأقمار الصناعية تمطر البيوت بمئات وآلاف القنوات من كل اتجاه ومن كافة اتجاهات الموقف، وأنحاء الجغرافيا، واختلافات الأخلاق.

وهذا الطرح يتمشى مع فكرتين متلازمتين، تعبران عن مظاهر جديدة للعولمة، وهما ترشي الحدود السياسية، وتقلص مظاهر سيادة الدولة الفطرية. وقد أشار عبد الإله بلفزيز (1998) إلى تلازم معنى العولمة مع معنى الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال الكوني، أو كما عبر عنها صراحة محمد عابد الجابري (1998) بأنها -أي العولمة- هي عالم من دون دولة، ومن دون أمة، ومن دون وطن، أنه عالم الشبكات والمؤسسات العالمية. والعولمة هي نظام يقفز فوق الدولة والأمة والوطن، نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام هذه المؤسسات والشبكات المهيمنة على العالم.

جـ - الشركة العالمية:

يفرق البعض بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العالمية، فيرون أن متعددة الجنسيات هي شركة تركز على الفوارق بين المستهلكين بين بلد وآخر، بينما يرون أن الشركة العالمية تنظر إلى العالم بأكمله وكأنه وحدة واحدة وتنتج وتبيع

السلع ذاتها في كل مكان وهذا ما استشرفه ليفيت Levitt عام 1983م عندما توقع أن مثل هذا النظام هو الذي سيسود في المستقبل، لكنها لم تلق قبولاً في حينه. وبدأ الباحثون مؤخراً يلتفتون إلى فكرة الشركة العالمية، التي تمثل مجموعة مراكز متداخلة ومنتشرة في كافة مناطق العالم، وترتبط هذه الشركة استراتيجيات ومقاييس ومعلومات مشتركة، في حين أن الشركة متعددة الجنسيات ذات مدير واحد في مركز واحد، يقوم بتنسيق أعمال مجموعة الفروع والشركات التي تتبعها والموجودة في الأطراف (أحمد، 1998).وتلعب الشركة العالمية دورها في إدارة النظام العالمي الجديد وفق التخصصات والمجالات المعنية بها. وفي هذا السياق نحتاج التأكيد على دور قوى السوق المالية في إعادة توزيع مراكز القوة في العالم، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في المكسيك عام 1995، وما حدث في دول شرق آسيا في نهاية التسعينيات. ومما يبرز دور قوى السوق فحوى الجدل الذي حدث بين رئيس وزراء ماليزيا ووزير مالية أمريكا، وتحديداً ما قاله الوزير الأمريكي موجهاً حديثه لمهاتير محمد "على أي كوكب انت تعيش؟ إنك تتكلم عن المشاركة في العولمة كأن ذلك يتضمن خياراً متاحاً لك.. العولمة ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة.. أسواق العالم

تشبه الانترنيت، ولا يوجد أحد في مركز السيطرة، لا جورج سورس، ولا القوى الكبرى، ولست أنا.. سوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع الكتروني من متاجرين مجهولين بالعملات والأسهم وسندات المشاركة يجلسون وراء أجهزة كمبيوتر، وهم لا يعترفون بالظروف الخاصة لأية دولة.. وإنما يعترفون فقط بقواعدهم.. فالقطيع يرعى في 180 دولة (Friedman, 1997).

إن الحدود التي تدور العولمة في فلكها وتقع تحت تأثيرها تتسع لكل جغرافية العالم ولكافة المجتمعات والشعوب في مختلف مناطق الكرة الأرضية. وبينما تتجه الشركة العالمية إلى كافة مناطق العالم بدلاً من بعض مناطق العالم، نشأت فكرة المدينةالكونية global city التي وضعتها أستاذة السيسيولوجيا بجامعة شيكاغو ساسكي ساسين Sassen(1993، 1998)، ورشحت فيها ثلاث عواصم عالمية: نيويورك ولندن وطوكيو لتكون هي الشكل الجديدة للتنظيم العالمي في إدارة شئون العالم، وتحديداً لتكون بديلاً للدولة، حيث أن هذه المدن -إضافة لمدن أخرى- يتمركز فيها الثقل الاقتصادي والمالي والإعلامي، وتتشابه فيها البنى الاقتصادية والاجتماعية بما يؤهلها لقيادة حركة الاقتصاد والمجتمع العالمي.

دولـة العولمـة

تبدأ هذه الأطروحة بمجموعة فرضيات، آخذة في التحـول إلى مسـلمات تعمق من فهمنا وإدراكنا لمعنى ومظاهر وتجليات العولمة.

حركة التغيير مستمرة في كافـة الاتجاهـات والأمـاكن والمجـالات. فمنـذ بدايـة التسـعينيات والعـالم يشـهد -باسـتمرار- سـقوط أنظمـة فكريـة وأحـزاب سياسية، ونظريات إقتصادية، ومفاهيم اجتماعية، وقناعات فردية.. ومع عمليات السـقوط تـأتي عمليـات الإحـلال بأفكـار جديـدة، وتطبيقـات حديثـة، ومفـاهيم مغايرة، وقـيم وممارسـات مسـتحدثة.. فالعـالم اليـوم -ونقصـد الوقـت الـراهن- يخضـع لعمليـات تغيـير عميقـة في البنيـة الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعيـة والثقافية، يترتب عليها إعادة تفكير ونظر في مجمل المسلمات التي كان يعتقـدها عن المكان والزمان، عـن الجغرافيـا والتـاريخ، عـن الـذات والآخـر، عـن المجتمـع والعالم، وتنسلخ من لحظات التفكير والرؤية الجديـدة معـالم انطلاقـات مختلفـة وملامح استجلاءات متباينة، تؤسـس لمفهـوم وإطـار جديـد، ينبنـي عليـه مفهـوم الدولة الكونية أو دولة العولمة.

على الرغم مـن أن مـؤشرات التغـير بـدأت تتضـح لنـا مـن خلال ما نعيشه مـن تغيـيرات في المفـاهيم والمعـاني والإدراكـات،

ونلمسه من تحولات اجتماعية، ونشاهده مـن نقليـات وبـرامج وأنمـاط إعلاميـة جديدة، ونلاحظه في النفس والذات والجوار والآخر.. على الرغم من كل هذا، فإن المستقبل يظل غير واضـح، والمسـار غـير محـدد، وسـيناريوهات التغيـير عديـدة. وسيظل العالم لبعض الوقت القادم متخبطاً في اتجاهاته نحو التغيير، غير عالم بمـا سيؤول إليه المستقبل بتفاصيله المهمة وإطاراته المحددة.

اندماج المتغيرات الشارحة لعملية التغيير. ففي الماضي، كان هناك إمكانية لفصل المتغيرات التي تشرح الظواهر الاجتماعية والثقافية، لكن اليوم يصبح مـن الصـعوبة بمكـان حـدوث هـذا الفصـل بـين السـياسي والاقتصـادي في ظـل هـذه الظروف والحيثيات، تعرض هذه الورقة إلى تحديد مراكز القوة، وعنـاصر النفـوذ، وقطاعات التأثير في الدولة الكونية وحكومـة العولمـة. ولمجـرد توضـيح ذلـك، تـم اختيار عنصر التأثير الذي يمثل مقدمة الفعل المتخصص، ورأس القيمة الدافعة في مجالات الحكم والإدارة والسيطرة.. وتم ذلك من خلال تشـكيل حكـومي بـبعض الحقائب الوزارية التي تمثل القطاعات المهمة والمجالات المتحولة في حكومة أقـل ما يمكن قوله عنها أنها حكومة انتقالية نحو عصر جديد وحقبة زمنية مختلفة.

حقيبة الاقتصاد: الأسواق المالية

تناط الحقيبة الاقتصادية بمجلس يمثل أهم الأسواق المالية في العالم، مع إعطاء ثقل كبير لممثلي أسواق نيويورك، ولندن، وطوكيو. فهذه الأسواق هي مراكز القوة والحكم الجديد التي أخذت مواقع الصناعة الحقيقية للقرار العالمي المؤثر على كل الكيانات السياسية والاقتصادية في العالم. وتظل الهيئة التنفيذية للقرار الاقتصادي بأيدي سماسرة الأسهم والسندات أو ما يسمى بالقطيع الألكتروني الذي يرعى في كل أسواق العالم وفق قواعد جديدة وآليات ربحية تقفز فوق أدنى مسئولية اجتماعية أو إنسانية.

حقيبة الإعلام: راسخ موردوخ

يمثل مردوخ بشخصيته العنيدة منذ أن بدأ يدير شركة والده News Corporation بعد وفاته عام 1952 نموذجاً للشخصية الإعلامية الدولية، التي كون إمبراطورية إعلامية عملاقة تمتد إلى أربع قارات، ويمتلك أكثر من 130 صحيفة، بينها التايمز اللندنية ونيويورك بوست، و 25 مجلة، بينها TV Guide، ودور نشر عالمية تشتهر بشكل خاص بكتبها الدينية واسعة الانتشار. أما الإعلام الإلكتروني فيمتلك مردوخ شبكة Fox و12 محطة تلفزيونية في أمريكا، بما فيها محطة FOX الإخبارية على غرار الـ

سي.إن.إن.، ويشترك في ملكية سبع شبكات تلفزة في استراليا، وشبكة إذاعة في بريطانيا، إلى جانب تركيزه على القنوات الفضائية، حيث يمتلك قنوات Star TV في آسيا والتي يصل بثها إلى 53 دولة، كما أنه يشترك في ملكية قنوات سكاي البريطانية BSB، والتي امتلكت مؤخراً مانشستر يونايتد، أكبر فريق في العالم لكرة القدم. وللمردوخ كذلك حصة في شبكة VOX الألمانية، وكانال فوكس Canal Fox في أمريكا اللاتينية.. وغيرها من محطات الإذاعة والتفزة، كما يمتلك ستوديو الأفلام Twentith Century Fox ، وفوكس فيدو، إضافة إلى خدمات الانترنيت التي تقدم عن طريق شبكته Delphi (Herman & McChesney, 1997, Tumer & Hodges, 199).

حقيبة التعليم: بيل جيتس

أغنى رجل في العالم، بممتلكات تقدر بأكثر من ثمانين بليون دولار أمريكي. وهو شريك رئيسي في مايكرو سوفت Microsoft، التي تزيد إيراداتها السنوية عن أكثر من عشر بلايين دولار أمريكي. ومما يذكر عن بيل جيتس أنه يتحرك بداخله دافع أن يمتلك الأرض، من خلال دولها ومواطنيها ويتم ذلك عبر امتلاكه لشبكة اتصالات كونية. بيل جيتس يعد اليوم رمزاً من رموز العصر الراهن، وكان ضمن مرشحي الشخصيات التي

اختارتها مجلة تـايم TIME الأمريكيـة كشخصيات القـرن العشريـن، وأصـبحت شخصيته متلازمة مع الكمبيوتر والانترنيت. وإذا كـان الانترنيـت يعـد حاليـاً مـن أهم الوسائل التعليمية، للتعلم والتثاقف بين الجماعات والشعوب، فـإن جيـتس سيكون أكبر نصير لتطور الانترنيت في العـالم، وذلـك مـن خـلال برامجـه المسـمى تيليديسك teledesic والذي بموجبه سيقوم باطلاق 288 قمراً صناعياً عـلى مـدار قريب مـن الأرض (435 ميل،وبسرعـة 16740 ميـل في السـاعة) لـيمكن الاتصـال بالانترنيت من أي مكان في العالم. وفي هذه الشبكة يتم استخدام بعض التقنيـات التـي خلفتهـا تجـارب مشروع حـرب النجـوم، بمسـاعدة شركـة بـوينج Boeing الأمريكية، خلال توقع زمني للإطلاق عام 2002م.

حقيبة المستقبل: رئيس شركة ديزني

اشتهرت ديزني بمشروعاتها للتسـلية والترفيـه، المتمثلـة في مراكـز عالميـة لهـذا الغرض، مثل ديزني لاند في كاليفورنيا، وديزني وورلد في فلوريدا، وفروع أخـرى في فرنسا واليابان. كما اشتهرت بشخصياتها الكرتونية التي رسمت من خلالهـا قيماً ونماذج وخيالات ترسخت في ذاكـرة وعقـول أطفـال العـالم. ولكـن امتـد نشـاط اسـتثماراتها إلى إنتـاج وصـناعة الفـيلم وامـتلاك شـبكات ومحطـات

تلفزيونية. ومع امتلاك شبكة الـ ABC الإذاعية والتلفزيونية أصبحت شركة ديزني ثاني أكبر شركة إعلامية في العالم بعد AOL/Time Warner.

وتمتلك حالياً شركتي إنتاج أفلام هما ديزني Disney وبيونا فيستا Buena Vista. كما تمتلك قنوات ديزني والـ ESPN الرياضية العالمية، وشبكة تلفزيون الـ ABC، وتشارك في ملكية فريق كرة بيسبول وفريق كرة هوكي (أنا هايم) في كاليفورنيا، ولها مشاركة في محطات دولية في قناة أطفال ألمانية، وقنوات أخرى إسبانية، واسكندنافية، وقنوات في النمسا، والمجر، وفينلندا، والبرازيل. ولديزني القناة التاريخية History والترفيهية Entertainment وغيرها من القنوات المتخصصة. الموجهة للأطفال والشباب وعامة الأسرة.

ومن هنا وبناءً على المساحة الواسعة التي تحتلها شركة ديزني على مستوى التأثير على الأطفال والأجيال الجديدة، إضافة إلى الأدوات الإعلامية والثقافية التي تمتلكها أو تؤثر فيها، فإننا نعتقد بأن هذه الشركة يمكن أن تكون مرشحة من خلال رئيسها مايكل إيزنر (Michael Eisner) في أن تحتل حقيبة المستقبل، بما تمتلكه من قوة في التأثير وصياغة الأفكار ورسم خيالات المستقبل.

حقيبة الخارجية

لا توجد حقيبة للشئون الخارجية، بحكم أن العالم بأكمله يندرج تحت حكم محلي، عدا محاولات لتطوير علاقات مع العالم الخارجي، وقد أعطيت وكالة الفضاء الأمريكية NASA هذه الحقيبة لتعمل على التعرف على العالم الخارجي والكواكب المحيطة، وتلقي أي رسائل أو إشارات عن تواجد حياة أو كائنات أخرى.

حقيبة الأمن الداخلي

تعمل معظم الحكومات المحلية في مناطق العالم على الحفاظ على أمن ومقدرات الدولة الكونية، بما في ذلك مصالح الشركات العالمية، وتوفير كافة الخدمات والتسهيلات لهذه الشركات. ويحدد الليبراليون (الجنحاني، 1999) مهمة الدولة في عصر العولمة بأنها مضيفة للشركات المتعددة الجنسية، وما يقترن بالضيافة من ترحيب وكرم، وفرش السجاد، وتزيين الطرقات، وغيرها من الخدمات.

المتحدث الرسمي باسم الدولة الكونية

يتحدث باسم الدولة الكونية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن أول من أعلن عن وجود نظام عالمي جديد هو

الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 1990م بينما عمل الـرئيس كلينتـون ونائبـة آل جور على تأسيس وتقبل فكـرة العولمـة، وتسـهيل انتشـار الانترنيـت. ولا شـك أن دعـم طـرق الاتصـال السريعـة Communication superhighways وتـذليل العقبات التي كانت تواجهها ظلت تشغل الإدارة الأمريكيـة. ومـن هنـا نـرى أن الرئيس الأمريكي و خير من يتحدث باسم الدولة الكونية في حقبتها الحالية.

المحطات الرسمية في حكومة العولمة:

CNN: تعد من أهم الشبكات الاخبارية العالميـة، التـي تغطـي أحـداث العـالم، وتوثق فعالياته على الهواء مباشرة في مختلف المناطق. وسبق أن ذكر الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بأن شبكة الـ سي.إن.إن. هي العضـو السـادس عشر في مجلس الأمن الدولي، مما يعني قيامها بدور هام في الدبلوماسية الدولية.

MTV: تمثل هذه الشـبكة ثقافـة جماهيريـة فنيـة، تسـتقطب عـلى اهـتمام الشـباب في مختلف مجتمعات العالم، ولها نسخة مشابهة أوروبية، وأخرى آسيوية. وقد صنعت هـذه القناة شكلاً جديداً في العروض الغنائية والموسـيقية، وتحديـداً أشـهرت نمـوذج الفيـديو – كليب ونشرته في مختلف أنحـاء العـالم. كـما يمكـن القـول بـأن القنـاة قـد اسـتطاعت أن

تتغلغل في أعماق ووجدانيات مشاهديها، وصدرت إليهم ثقافة غربيـة/ أمريكيـة عـبر صـياغات في الكلمـة واللحـن والأداء، والإخـراج التلفزيـوني، والـنماذج مـن الشخصـيات الممثلـة والعارضـة لأدوار ومواقـف وخيـالات ذات ارتبـاط بمرجعيـة الأداء والفكر الغربي.

ESPN: تلعب الرياضة دوراً جوهريـاً في اسـتقطاب فئـات الشـباب وغـيرهم إلى مختلـف أنـواع وأشـكال الرياضـات اليوميـة العالميـة. وتمثـل (ESPN, ESPN2) شبكة تغطي أحداثاً رياضية جماهيرية، وتصل إلى كافة مناطق العـالم، إضـافة إلى تغطيتها الرياضية المحلية، مما يزيد من شعبيتها في كل المناطق والمجتمعات.

الصحف الرسمية في حكومة العولمة:

نيويورك تايمز: أهم صحيفة سياسية في العالم بقوة تأثيرهـا عـلى مجريـات الشـأن المحلي/ الأمريكي والدولي/ العالمي.

وول سـتريت جورنـال: الصـحيفة الاقتصـادية الأولى في العـالم، بمـا تشـتمله مـن متابعات وتحليلات اقتصادية ومالية.

يــو إس آي تــودي: لنمــوذج جديــد لنــوع الصــحافة في عصر العولمــة بمــا تشــتمله مــن تجديــدات في التبويــب الصــحافي،

والشكل والإخراج، الذي مكن وصفه بالصحافة التلفزيونية.

شهود وضحايا تأسيس الدولة الكونية

يمكن الإشارة هنا إلى أن إعلان ومولد الدولة الكونية شهدته شخصيات رسمت بتخطيط وإرادة معالم هذا التكوين وسماته، وشكلت بموجبه مساره التحولي الجديد. ومن أبرز هذه الشخصيات:

- الرئيس الأمريكي جورج بوش.
- رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر.
- الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران.
- الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف.
- شخصيات أخرى سياسية واقتصادية وثقافية ساهمت في بلورة هذا التوجه العالمي، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر فرانسيس فوكوياما صاحب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذي بشر بنهاية الصراع الأيديولوجي الذي تم حسمه لصالح الديمقراطية الليبرالية. ولا شك أن ارتباط فوكوياما بالمؤسسة السياسية الأمريكية (وزارة الخارجية) قد انعكس في تفكيره نحو رؤيته التي رسمتها

لتشكل أجندة نقاش ومسار تفكير لسياسي ومثقفي العالم للتهيئة لدخول النظام العالمي الجديد.

كما أنه يجب الإشارة إلى أن الدخول في هذا النظام جاء أيضاً على حساب أنظمة وشخصيات ومواقف واتجاهات. حيث سقطت أنظمة، وانهارت أيديولوجيات، وتلاشت سياسات، نتيجة الصدام الذي حدث بين النظامين العالميين القديم والجديد. فعدم استيعاب متغيرات الظروف، ومستجدات المرحلة، وقواعد اللعبة الدولية الجديدة أدى إلى وجود ضحايا، وخصوصاً في المرحلة الانتقالية للتحول، ومن بين هذه الضحايا شخصيات كانت تفكر بعقلية النظام القديم، وتصنع حساباتها وفق قواعد انتهت ولم تعد قائمة في شرع النظام العالمي الحالي، ومن هذه الشخصيات على سبيل المثال لا الحصر: الرئيس الروماني نيكولاي تشاوسيسكو، الرئيس اليوغسلافي ميلوسيفيتش.

خاتمة

من خلال مؤشرات التحول التي نعيشها، ومظاهر التغيير التي نلمسها، نحن اليوم على أعتاب نظام جديد للحياة. وأهم ما يميز هذا النظام هو عنصر الانفتاح الذي أخذ يدب في كل ناحية ومكان، وفي كل تخصص ومجال، وهذا يؤدي إلى بناء مفهوم

الوحدة بين الناس والشعوب، بين الدول والتكتلات، كبديل لمبدأ الانعزال وسياسة الانقسام التي كانت سائدة في الماضي. وينبني على هذه الخارطة من التغييرات مقومات وعناصر لهياكل جديدة يتشكل منها النظام الجديد، وقوامه مفهوم الدولة الكونية، التي أصبحت الأبرز في نطاق السياسة الدولية وعلاقات الشعوب والمجتمعات. كما أن الانفتاح الذي تهيئة تداعيات منظمة التجارة العالمية، يتيح فرصة أكبر ومساحة أوسع لسيطرة الأقوى، اقتصاديا وسياسياً وثقافياً وإعلامياً على مجريات الشأن العالمي. ومن هنا أبرزت هذه الورقة بعض الملامح الواضحة في مراكز القوة الجديدة، والتي تمثلها شخصيات ومؤسسات وشركات كبرى ذات تأثير وسيطرة ونفوذ.

المراجع العربية

1. إبراهيم، حسنين توفيق (1999) "العولمة" الأبعاد والانعكاسات الساسة: رؤية أولية من منظور علم السياسة" عالم الفكر: (العدد 28)

2. فاضل، عبد الصبوع (1998) "الخطاب الإسلامي في ظل العولمة الوعي الإسلامي:388.

3. فوكوياما، فرانسيس (1993) نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)

4. قاسم، حشمت (1996) "الانترنيت ومستقبل خدمات المعلومات" دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، العدد 2.

5. كاسلز، ستيفن (1998) "العولمة والهجرة: بعض التناقضات الصارخة"

6. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية : 156 (يونيو).

7. المسيري، عبد الوهاب (1999) "النظام العالمي الجديد: عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة" نحن والعولمة: من يربي الآخر. كتاب المعرفة: الرياض.

8. وهبة، محمد علي (1998) "العولمة والشفافية والتجديد الحضاري الإسلامي" الوعي الإسلامي: 392.

المراجع الإنجليزية

1. Berger, Peter (1997) "Four Faces of Global Culture" The National Interest: 49, Fall.

2. Sassen, Saskia (1993) The Global City. New York, London Tokyo, Princeton University Press.

3. Sassen, Saskia & Kwame Anthony Appiah (1998) Globalisation and its Discontent. New Press.

4. Friedman, Thomas (1997) "Excuse Me, Mohamad" New York Times, September, 20.

5. Tuumer, Louis & Michael Hpdges (1996) A Mutlimedia Global Empire: Changing Technology, Politics, and Commercial Strategy in the Globalization of Murdoch' News Corporation".

مراجع الانترنيت

1. http://www.plant mta,ca/~michelle section 16 html
2. http://www.unit.ch/en/nws/wto3.cfm
3. http://www.eligachcenter.org/transit21/articles/t21oct2098.html.
4. http://www.netaction.org/msoft/world/part9.html.
5. http://biz.yahoo.com/

المبحث الثاني

العولمة بين الحتمية والاختيار

المبحث الثاني

العولمة بين الحتمية والاختيار*

جسد مفهوم العولمة الشائع والمعاصر جداً في شيوعه دلالات ومعاني ومضامين متباينة انطلق منها الكتاب كلاً ضمن مجال اختصاصه، سواء في مجال العلوم التطبيقية أو العلوم الطبية أو الاتجاهات والأفكار الفلسفية والسياسية في كافة مشاربها.. وهذا أدى إلى عدم شيوع مفهوم للعولمة يرتقي إلى مستوى اصطلاح الجامع المانع لهذه الظاهرة.

بيد أن ذلك التقدير المبني على عدم عمومية جماعية الاصطلاح، ليس ناتجاً عن الاصطلاح ذاته، ولكن وكما نعتقد بأن ثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات الجديدة كانت نتيجة لجهود الأجيال الإنسانية جميعاً، في مجال البحث عن العلم والتقنية، في سبيل السيطرة على الطبيعة، وإسعاد حياتهم، واستثمار الوجود المادي لبناء مستقبلهم، وبالتالي انطلق كل واحد منهم من زاوية محددة، صب عليها مصطلح العولمة من دون أن يعلم أن المفاتيح

* أعدت هذه الورقة الدكتورة وصال العزاوي، أستاذة العلوم السياسية في جامعة صدام، بغداد.

العلمية والتكنولوجية المعاصرة قد أخذت تسير وفق قاعدة الأواني المستطرقة، وتسير سيراً حثيثاً وسريعاً كالمتواليات الهندسية، وليس العددية، في ميدان جميع العلوم. وبالتالي فإن ما يتم في بحث يجد جزءاً من ملامحه في بحث آخر، على الرغم من اختلاف مضامين الرؤى جميعاً في مختلف الاهتمامات. وأصبح من حيث (لا يدري أو يدري) كل منهما واقع في المادة العلمية المعاصرة التي اختلفت عن النتائج المادية للثورة الصناعية الأولى والثانية، وطغت على جميع آلياتها وبدلت من الوسائل والطرق للبحث على الغايات نفسها، ولكن بإطار نوعي جديد. فاعتقد الجميع أنهم أمام ظاهرة بأنها رؤيا جديدة تخص مجمل حياة الإنسان، الفرد. والدولة، والشعب، والأمة. حيث أصبحت أركانها تغطي جميع ميادين الحياة. وشاع بالتالي مصطلح العولمة بفعل تلك القوى المادية والتقنية التي اكتشفتها الأجيال الإنسانية والتي ليست بالضرورة حكراً على بيئة دون أخرى.

والأمر الذي يستتبع ذلك، هناك نشاط إنساني جديد تشهده جميع الدول ولكن تركز –وبدون تحافظ- على تلك الدول التي تملك الإمكانات المادية لتغطية النفقات الهائلة للسير بخطى الثورة الصناعية الثالثة، ولكن هذا لا يمنعه بأن هذه الظاهرة إن كانت

ظاهرة عالمية حقيقية وإن كانت هي كذلك ولكن ونحن نـدخل في بدايـة القـرن العشرين وما يحلو للآخرين تسميته بالألفية الثالثة على الرغم من أن زمن العلم ليس له علاقة بالزمن التاريخي البشري المصطنع، فـإن هـذه الظـاهرة إذا كانـت تحمل تفاصيل ما تم إيضاحه فإننا نقول وبدون حذر إننـا أمـام حتميـة الآليـات الجديدة للعلم والتقنية بغض النظـر عـن جميـع مـا اصـطلح بشـأن تـأطير تلـك الآليــات ومنهــا (العولمــة) أو (الكوكبــة).. وعليــه إننــا لم نكــن أمــام حتميــة الاصطلاحات بشأن العولمة، ولكن أمام حتميـة أدت إلى العولمـة، وكانـت العولمـة من نتائجها وهي الثورة العالمية الجديدة في جميـع الميـادين. (تلـك الاختراعـات التكنولوجية كانت العربة التي حملت الرؤيا (العولمة) لتنطلق بها بسرعة فاقـت التوقعات). [1]

إذن فنحن أمام حتمية جديدة حبلى بالخيـارات العديـدة عـلى صـعيد الشعوب والأمم والدول والأفراد ذاتهم.. وسـتواجه البشريـة سـلاحاً ضـد الجميـع ويتوافر لها سلاحاً بيد الجميع ولكن التلاقي والـتلاقح والتمايـز والتبـاين سـيكون مدار معركة المستقبل الإنساني.

وفي ضوءه ذلـك، سـنجد أننـا أمـام أمـر لا مفـر منـه، ولعلنـا أن لا نخـاف مـن الاصطلاحات، لأننا على ثقة بأن العالم عندما بنى نظمه السياسية احتـاج إلى ثلاثـة عصـور كل منهما كان له سلاحه في (التلاقي والـتلاقح) ولكـن في معركـة المسـتقبل ربمـا سنصـوغ

لأنفسنا عصراً رابعاً أو عصوراً رابعة تضاف إلى التقويم البشري لما يمتاز به من نسخ عام في جميع كينونة البشر وارتباطهم بعضهم مع البعض الآخر في الحياة على أرضنا وربما إيجاد آفاق أخرى للحياة في مكان آخر..

ولكن، نقول، أن الأجيال الإنسانية في تلك العصور اجتهدت فلسفياً وفقهياً وقانونياً ونتج عن ذلك ولغرض السيطرة على السلوك الجمعي العام البشري تواتر أحكام وقواعد تنظم الأسس المشتركة للحياة الإنسانية على صعيد الأسرة الدولية، ونحن اليوم أحوج ما نكون إلى تلك الشرعة الدولية* التي تنظم أحكامها وقواعدها لمعالم العولمة، فلتكن هي إحدى الوتائر المستحدثة لقواعد القانون الدولي أو أحكامه أو شرعة خاصة تنبثق عنه ولتسمى على سبيل المثال (القواعد الدولية لأحكام العولمة) ترتبط كذيل معدل أو مضاف إلى القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة أو واجبات المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان هذا في حالة إذ كان التقدير الأولي يذهب إلى حتميتها مع ضرورة وجوب الاختيار المتعدد بتعدد الشعوب والأمم.

* المحرر: ولكن هذه الشرعية الدولية، ابتداءً من عصبة الأمم، ووريثتها هيئة الأمم، وما نتج عنها من مؤسسات تخضع لإرادة وتوجيه الدولة الأقوى، وهي أمريكا في هذا العصر، ومن هنا لا يرجى لهذا التوجه أن يحل المشكلة.

إن العولمة تبدو حتمية بمادتها العملية بغض النظر عن بيئة تلك المادة وأن عممت مادتها العلمية ستجد توظيفاً مبنياً على خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة ليست بحكم الضرورة والوجوب وأن تلتقي مع المزود الأول لها (الآلة العلمية)، وهذا بحد ذاته أهم اعتبارات الاختيارية كقطب آخر للعولمة، يضاف إلى قطبها الأول حتميتها! وفي ضوئه نعتقد بأن العولمة مصطلح معياري يعبر ويجسد ويعكس الحقيقة العلمية لعصرنا الراهن والمستقبل العلمي والتقني للأجيال الإنسانية القادمة في جميع الحقول العلمية والتطبيقية منها والطبية وانتهاءً بالاجتماعية والعلوم الأخرى.

وهذه تمثل فرضية بحثنا التي ستدور حول إشكاليات المفهوم والعلاقة والخيارات ضمن الإطار الحتمي للعولمة.

أولاً : ما العولمة ؟

يعد المصطلح كما سنلاحظ بأنه لا يزال في طوره الاستشرافي، ويحتاج إلى تمثيل بمعنى تأصيل فكري وسياسي واقتصادي وقانوني لكي يكون مصطلحاً جامعاً مانعاً، وأنه لا يزال، في ظننا في طوره الجنيني، بالرغم من تحقيق اطراد واسع

في ميدان مادته العلمية والتكنولوجية التي هي أحد أهم مقوماته الأساسية.

إن أدبيات العولمة في الوطن العربي مفعمة بالأسماء الكونية، والعالمية، والكوكبية، والهيمنة والمشترك الإنساني العالمي، وإن الكوكبة هو المصطلح الرديف الدائم في تلك الأدبيات أكثر من غيره. والأبحاث والاستشرافات مليئة بالجدليات الأيديولوجية والفكرية والاجتماعية، بين مرحبين ومستنكرين، وبين مبشرين ومنددين، بما تحمله العولمة من إفرازات منظورة وغير منظورة. (2)

فعلى الصعيد العالمي يستخدم المصطلح استخدامات عديدة، منها أنه يعني "الشمولية وتحرير التجارة"، فالكلمة (العولمة) تستخدم عادة للإشارة إلى الشمولية الاقتصادية (Economic Globalization)، وهذا يعني التأكيد والتركيز على جانبه الاقتصادي. (3)

كما تعني التجارة الحرة أو تحرير التجارة (ليبرالية تجارية) حيث تنطوي على الانفتاح أو الحرية. غير أن قاعدة قوانين التجارة الحرة تنقطع على قاعدة الحريات الديمقراطية، مثل

حق اختيار الغذاء الذي ترغب في تناوله أو حقك في توسيع ما تعتقد أن توسيعه أمر صحيح[4].

وكذلك يذهب معناها إلى التوجه إلى تحرير التجارة العالمية مع إضافة قطاعات الخدمات والزراعة وحقوق الملكية الفردية والتقنية ومعلوماتية هذه الخدمات مع هيمنة عالمية لدولة عالمية. [5]

وفي الإطار نفسه يرى البعض أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التقاني (التكنولوجي)، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل، والتحديث. [6]

كما عرفت كذلك بتعاريف أكثر اتساعاً ونطاقاً، جاء في البعض منها (بأنها نمو النشاط الاقتصادي الذي يتخطى الحدود الوطنية والإقليمية المحددة سياسياً، وإنها تتجسد في تزايد حركة السلع والخدمات عبر هذه الحدود لكل منا للتجارة والاستثمار وكذلك البشر في كثير من الأحيان. وهي كذلك حركة رأس المال في صوره الملموسة وغير الملموسة وقوتها الدافعة هي استراتيجيات الشركات وسلوكها وأثرها ثلاثي قوامه: تجسيد الفجوة الاقتصادية الفاصلة بين الأمم أي زيادة الاعتماد الدولي المتبادل، وإبراز مظاهر تقليص السيادة الوطنية.. والوصول إلى المزيد من

عدم اليقين وعدم الاستقرار). [7] وفي مجال تعريف العولمة بطريقة تحليلية هناك محاولة نظرية لافتة للنظر قام بها أحد أبرز السياسيين الأمريكيين "جيمس روزناو" حيث وضع تعريفاً كاملاً جاهزاً يلائم المتنوع بهذه الظواهر المتعددة. فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة (على أنه علاقة بين مستويات متعددة للتحليل، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الأيديولوجيا، وكما تشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة، ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة). [8]

كما يرد البعض مفهوم العولمة أو كما يسميها الكوكبية إلى أشكال من النشاط الإنساني المعبر عنها حيث تأخذ الأشكال الآتية:

1. اندماج أسواق المال.
2. تدويل استراتيجيات الشركات.
3. التوسع في نشر المعرفة التكنولوجية والبث والتطوير.
4. تحويل أنماط الاستهلاك وإدماجها في الثقافات المستقلة.
5. محاولة توحيد مقاعد الرقابة والتنظيم وأساليب الحكم.
6. تقليص دور الحكومات في وضع قواعد ممارسة الحكم على الصعيد الدولي.[9]

وهـي تعكـس تعقـد العلاقـات المتشـابكة بـين الـدول والمجتمعـات والفاعلين الاقتصاديين لتشكيل ما يشبه نظاماً حاكماً. وهـي في هـذه لهـا بعـدان: وهما "النطاق والعمق". وليس معنى الكوكبة أن العالم أصبح موحـداً سياسـياً أو متجانساً ثقافياً، أو أن أطرافه بات يحكمها النفع المتبادل.

وتأسيساً على ذلك يمكن تقسيم درجات العولمة (الكوكبة) إلى ما يلي:-

1. العولمة (الكوكبة) في التمويل وملكية رأس المال، تحرير رأس المـال، فرقـة رأس المال، زيادة الاندماجات وتدويل ملكية الأسهم.
2. تدويل الأسواق والاستراتيجيات والمنافسة على الصعيد العالمي، بمعنى انـدماج أنشطة رجال الأعمال وعملياتهم والتنسيق في استراتيجيات.
3. كوكبة التكنولوجيا وسط مشاريع البحث والتطوير
4. كوكبة أنماط الحياة والاستهلاك والثقافات.
5. توحيد أنماط الرقابة عن طريق اتفاقات وعقود دولية.
6. محاولة التوحيد السياسي حول محـور واحـد أو قـوة وحيـدة وكـذلك الادعـاء بوجود قيم عالمية واحدة.

7. ويرتبط بذلك محاولات التوحيد القيمي والادراكي والثقافي وظهور ما يسمى بالمواطنة العالمية.

ويبدو أن مقولة العولمة تعتمد اعتماداً كبيراً على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية وسرعة تبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها المبتكرات في تكنولوجيا وسائل الاتصال والمعلومات والإعلام. كما أن هذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية. [10]

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن مفهوم العولمة حمل إجمالاً ثلاثة أنواع من التحولات الكبرى في العلاقات بين الجماعات الإنسانية على امتدادها الكوني هي:

أ. تحول الاقتصاديات الحديثة إلى منظومة مندمجة تلتقي داخلها حركية توسيع تبادل السلع والتكنولوجيا والخدمات ورؤوس الأموال وأدوات التواصل عبر شبكات مرتبط بعضها بالبعض الآخر (الانترنيت).

ب. انحسار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتوجات إلى تنميطات ذات بعد كوني موحد.

ج. تحول الأنشطة الاقتصادية الموحدة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلى النماذج للإنتاج والتبادل متآزر عبر مختلف قنوات الاتصال.

د. القدرة على التلاؤم مع ضرورات الابتكار والعناية بعمليات البحث العلمي والاجتماعي المتعلقة بالعلاقة بين النتيجة والبحث. (11)

ثانياً : في إشكالية المفهوم

أ. فالعولمة كاصطلاح، وهنا أتحفظ قليلاً، لأنه لم يرتق، بعد إلى معجم الاصطلاحات كما نعتقد، فهو ضبابي لا زال في طوره الجنيني، لم تجمع عليه الدراسات، والتغيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية والتكنولوجية، كل باحث ينطلق من مفهومه وزاويته الخاصة.

أما مفهوم "العالمية" فهو رديف أو قريب لمعنى "الدولي"، وقد استقر عليه تواتر العمل الدولي أساسها القانون الدولي وتنظيماته الدولية كالأمم المتحدة كما نلمس وجود مؤسسات دولية لتنظيم العلاقات العالمية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وهناك توازن قائم في العلاقات العالمية "الدولية"، ونشدان ذلك هو الطموح والارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي، وتوطين ما هو عالمي ليكون أحد معالم الخصوصية، والعالمية بهذا المعنى تعني تعبيراً عن الاشتراك والتفاعل بين الخصوصيات أكثر منه من دواعي الخوف والتردد المبررة إزاء العولمة كما سنرى.

ب. يتخوف البعض من المعاني المتعددة لكلمة العولمة، وخصوصاً في الكتابات العربية، فهي لديهم تعني بين ما تعنيه من خلال الدراسات المقدمة (وحدة العالم الحر) و (وحدة اقتصاد السوق) المعبرة معلوماتياً وفضائياً عن مفهوم "القرية الصغيرة" الكونية التي عليها أن تستقبل رسالة الليبرالية البراغماتية الأمريكية باللين أو الشدة، إن لم يتوافر الغطاء المحايد للمتلقين أو بالأحرى سكان الأرض.. لنشر نمط من الحياة ترغب أمريكا في سيادته في العالم، لتأكيد حضورها الكوني في الألف الثالث للميلاد".[12]

إن العولمة (Globalisation) شيء والعالمية شيء آخر (Universalism). فالعولمة اصطلاح ضبابي لا زال في طوره الأول. وفي ضوء الحقائق البحثية فإنها تمثل نوعاً من إرادة

الهيمنة، وبالتـالي نوعـاً مـن القمـع والإقصـاء للخصـوصي. في حـين أن العالميـة هـو اصطلاح قد استقر عليه تواتر العمـل الـدولي قانونيـاً وفقهيـاً. فهـي تعنـي طموحـاً وارتفاعاً بالخصوصية إلى مستوى عالمي.

ج. فالعولمة في مفهومها الحالي هو احتواء العالم، أما العالميـة فتعنـي الانفتـاح على ما هو عالمي وكوني. فالعولمة مطمع بل إرادة لاختراق الآخـر (وبالـذات دول العالم الثالث وسلبه خصوصيته وبالتـالي نفيـه مـن (العـالم)، بيـنما العالميـة تمثـل طموحاً مشروعاً وواجب الأخذ والعطاء في التعارف والحوار والتلاقح، إنهـا طريـق الأنا للتعامل مع الآخر بوصفه (أنا ثانية) طريقها إلى جعل الإيثار محل الأثرة. [13]

فالاتجاهات التقديرية القائمة للعولمـة، حيـث نــخشى مـع التقـدير الذي جاء به "محمد عابـد الجـابري"، الـذي جسـدته أبعـاد العولمـة، التـي تسعى إلى رفـع الحـواجز والحـدود أمـام الشـبكات والمؤسسـات والشركـات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدولة الوطنية، وجعل دورها يقتصر عـلى القيام بدور الدركي للشبكات المهيمنة عالمياً، وهي بهذا الاتجـاه تقـوم عـلى المصادرة أو الإقصاء مثلما أشرنا سلفاً، أي نزع ملكية الدولة والـوطن والأمـة

ونقلها إلى الخواص الخارجية، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز ليس لديه القدرة على الامتلاك والمراقبة والتوجيه.

د. وإذا ذهبنا في التساؤل مع د. جلال أمين.. وهو متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة. [14] فالأمر الذي يستتبعه أنه ينبغي الإقرار أن العيش سوية لا يعني الحيز المكاني نفسه، كما أنه لا يعني أن يتعرض الناس للأحوال أو الضغط المادي الخارجي أو أن يخضعوا لنمط واحد من الحياة. إنه لا يعني السير سوية وإنما يعني التشارك كرجال لا كوحوش "أي على أساس من الحرية" في آلام مشتركة ومهام مشتركة وهنا من الصعب تصوره في الاتجاهات التقديرية القائمة حالياً للعولمة.

هـ بما أن العلم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات هي الأدوات الأساسية لما يسمى بالعولمة، وبفعل ما تحققه من وفرة إنتاجية، وما تتيحه من تلبية وإشباع حاجات الناس، فقد أصبحت أداة سياسية تدعم السيطرة للأقلية الرأسمالية وتوفر قدراً معيناً من الاستقرار للنظام الذي تسعى لتكريسه. فيشكل ذلك نوعاً آخر للسيطرة والتي تتبطن عقل الإنسان ووجدانه

ووعيه وسلوكه وغرائزه حيث يمارس الإنسان حرية زائفة داخل ضرورة قمعية شاملة، يفقد الإنسان فيها وعيه بانعدام حريته. بل انعدام وعيه بنفسه، أو على حد تعبير عالم الاجتماع "لوفيغر" "يبلغ الاغتراب درجة تحجب الوعي بالاغتراب".[15] الأمر الذي يشيع في أجوائه استشارة الرغبات الحسية الأخرى كالجنس التي أصبحت تحفل بها إعلانات الأفلام، والأفلام ذاتها، والملاهي وتزين أغلفة المجلات.

إنها بدورها مظهر لقيم معينة قد تكون لها جانب إيجابي، ولكن لها جوانب سلبية كثيرة وواضحة تجعل الحياة الإنسانية حياة حسية مباشرة وتجعلها موضوعاً للمتاجرة والربح. [16] وهذا ما يتعارض مع اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق وهي ركن من أركان المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بل هي رق من نوع جديد.

و. من خلال النصوص والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان، يتضح أنه (لا تتمثل الهوية الثقافية ولا تبرز خصوصيتها الحضارية، ولا تغدو هوية قادرة على نشدان العالمية، وعلى

الأخذ والعطاء إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تطابق فيه ثلاثة عناصر: (الوطن والأمه والدولة). على خلاف العولمة فإنها تركز على شيوع ثقافة مطلقة بمعنى صهر الثقافات المختلفة عن طريق تعميم ثقافة المركز الرأسمالي القيادي فيها. بمعنى العمل على فقدان الترابط لتلك العناصر التي تعبر عن الخصوصية الثقافية والحضارية. التي تعبر عن تنوع النظم السياسية والاقتصادية في العالم. نستطيع أن نقول مع هذا التقدير بأنها نوع من أنواع العنصرية المستبده بوجه شفاف جديد. [17]

ز. وينبغي الانتباه أن العولمة إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا ويعتقد البعض أيضاً أيديولوجيا تعبر بصورة معينة (عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته) وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور الآتية:[18]

1. استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها بالحماية الاجتماعية.

2. اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ "الاصطفاء" بالمعنى الداروينى للكلمة، أي وفقاً لنظرية

داروين في "اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح". وهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التي لا تقدر على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون مصيرها إلى الانقراض. [19]

3. إعطاء كل الأهمية والأولوية لأحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي باعتبار أن "الجيوبوليتيك"، أو السياسة منظورٌ إليها من زاوية الجغرافيا وبالتالي الهيمنة العالمية، أصبحت تعني اليوم مراقبة "السلطة اللامادية" سلطة تقانة "تكنولوجية" الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في "الفضاء السيبرنتي" حدود المجال الاقتصادي والسياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة، (وهكذا فبدلاً من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح أيديولوجية العولمة "حدوداً أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية بقصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفرد والسلوك. [20]

ح. الأمر المهم هنا هو مدى خطورة العولمة في تكريس الثنائية والانشطار في الوية الثقافية العربية. فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع

الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية والقومية. [21] وهذا ما نجده واضحاً في الصورة العربية الراهنة التي يسودها الارتباك والتذبذب بين مرجعتين أساسيتين مرجعية أوروبية متوسطية ومرجعية أمريكية. نجدها من خلال تقسيم جيو-اقتصادي، وجيو- سياسي جديد. إن الاستقطاب القديم الجديد الذي يواجه الوطن العربي افرز محورين عربيين غربيين: محورية عربية أوروبية أو متوسطية، ومحورية عربية خليجية أمريكية. [22]

ط. وأخيراً وليس آخراً لقد دخلنا اليوم ثورة حقيقية بكل المقاييس المتعارف عليها وهي ثورة نوعية للعلم، وفتحت آفاق الإبداع أمام الإنسان وميادين التقنية والمخترعات، بيد أن هذه الثورة تأتي بكل زخمها "والعالم يعاني في معظمه ظواهر اجتماعية وعالمية مقلقة، مثل تزايد الفقر، واستفحال البطالة، وضعف وتراجع وسائل التشغيل، ومشاكل مواجهة متطلبات التدريب المهني والتقني، وتراجع مستوى شروط وظروف العمل، وقضايا العمالة المهاجرة وتشغيل النساء والأحداث والأطفال، بالإضافة إلى ما تعانيه غالبية دول العالم وبخاصة الدول النامية والأقل نمواً من مشكلات مزمنة ومستجدة من حيث

تبـاطؤ نموهـا الاقتصـادي وشـح مواردهـا الطبيعيـة وضـعف مصـادرها الماليـة والاسـتثمارية ومـديونيتها الخانقـة، إلى جانـب مخـاطر العـزل وعـدم المسـاواة والتهميش الاقتصادي والسياسي.[23]

ثالثاً : في إشكالية الحتمية

1. التميز بين حتمية العولمة كونها نتاجـاً مجتمعيـاً هاجسـه التواصـل الزمنـي بعـد انقطاع والالتحام المكاني بعد عزلة تنتظر فرصة التوظيف المشترك.. وبين كونها حتمية لطموحات فردية، وجد مروجوها فرصة توظيفها، عبر ما يسـمى بـالمتغيرات العالميـة الجديدة، وما صاحبها من إخفاق لطموحات النظم الشيوعية الاشـتراكية ولنماذجهـا في الاستقلال الوطني على مختلـف الصـعد.. وأوجـدوا لهـا مـداخل ومجـالات جـرى تسويغها من أجل (صياغة عهد جديد لبناء أو الإعلان عن محاولـة جديـدة لإخضـاع العالم لسطوة تلك الطموحات عقدياً وسياسياً واقتصادياً وتقنياً، وبما يدعم سـطوتهم العسكرية، والتي سـهلت علـيهم الانفـراد بالعـالم، مثبتـين بـذلك حتميـات تاريخيـة ومستقبلية وعملية، تعتمـد التمركـز حـول الـذات، مـع تهمـيش الأطـراف، ودفعهـا

لتآكل القيم الأخلاقية والموارد الطبيعية ولتفكيك نظمها الوطنية، لكي تكون تابعة بوجودها، وبما تؤديه من وظائف لدول الشمال والمركز). [24]

2. قراءة جديدة لتقييم العولمة وإعادة النظر إليها من الشعوب، والدول، والمؤسسات والساسة والباحثين، ومواجهة طروحات الهواجس المقلقة التي توصلت إلى حد اعتبارها تحدياً استراتيجياً (عند الغالبية)، تبعاً لما وصفت به كوجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة.

وهنا ينبغي التفريق بين العولمة والأمركة، فالعولمة ليست أمركة كما يذهب بذلك بعض المفكرين، فالعولمة واقع، وهي حقيقة متنامية ستفرض نفسها لكونها ليست حلماً بقدر ما هي مليئة بالمخاطر والتهديدات، ومن لا ينجح في إدارك هذه المخاطر والبدء بالتعديلات والإجراءات التي تسمح له بالسيطرة على حركتها، سيكون مصيره الخروج من العالم القادم، أي من المستقبل كما سوف يخرج من مصهر العولمة، إن العولمة هي معركة صناعة العالم المقبل أو المستقبل، ومن توحيد العالم تريد الولايات المتحدة الأميركية أن تخرج بحصة الأسد، وأن تعيد تجديد شباب

سيطرتها العالمية وتفوقها الساحق على جميع البشرية) [25] ولذا يصبح من الخطأ القول بأن العولمة والأمركة شيء واحد، فالأمركة أيديولوجية أميركية تهدف إلى قولبة العالم وفقاً للنمط الأمريكي للحياة، أما العولمة فهي تعبر عن مجموعة من المتغيرات السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في ازدياد الترابط بين شعوب العالم. أما سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلباس العولمة ثوب الأمركة والشكل الذي يفضي إلى تحقيق مصالحها في قولبة العالم وفقاً لنمطها في الحياة لا يعطي مسوغاً كافياً لاعتبار العولمة هي الأمركة نفسها.

3. إن العولمة بدت وكأنها ديناميكية جديدة ما زالت تنمو داخل المنظومة الدولية تدخلت أو تتداخل أمريكا في تكوين وتحديد مصير الأطراف المكونة لها، وربما هوامش حركتها، متجاوزة تلك الدعاية القائلة بأن العولمة إنما تهدف لإقامة علاقات سياسية جديدة مبنية على قيم الحرية والعدالة والمساواة، وتقضي على النزاعات القومية والشوفينية والعنصرية، وتصبح عاملاً هاماً للارتقاء بالمنظمات الدولية وتفعيلها، وبذلك تكون الحقيقة، أن العولمة حملت التناقض الذي حملته أطروحة النظام الدولي

الجديد. غير أن ظاهرة العولمة ما زالت غير واضحة المعالم ما عدا كونها عملية تتضمن حرية السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

إذن ما هي الخيارات في ظل الإطار الحتمي "للعولمة":

رابعاً : الخيارات في ظل الإطار الحتمي للعولمة

أ- على المستوى الثقافي:

1. تعامل القوميات مع العولمة القائمة لا يكون بنقدها نقداً مجانياً أو رفضها أصلاً ومبدأ، بل الحوار معها حواراً يحيلها من (عولمة) محملة بالمخاطر إلى (عالمية) قومية إنسانية.
2. محاولة إعادة كتابة التاريخ للبشرية على نحو يسهم في ربط الثقافات المختلفة وإبراز التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بينها بما يعمق الإيمان والشعور بوحدة الإنسان والمصير المشترك للبشر.
3. إن الصراع والحوار أو التعاون ين الثقافات هما من سنن الحياة وبالتالي لا يمكن لأحد القول أن الصراع سوف

يزول أمام الحوار أو بالعكس ولكن ما نرجوه هـو الحيلولـة دون تغليـب الصراع على التعاون والحوار خاصة.

ب- على المستوى السياسي:

1. انتزاع حتمية المبادرة الفردية في الفعل كونهـا جـاءت لتؤكـد حقـائق جديـدة تبلورت مقدماتها على أساس نسف ما اعتادت عليه الطفرات السابقة في تثبيتـه، حيـث تعزيـز دور الدولـة، وتثبيـت الهويـة وترسـيخ الـنمط الخـاص في الحيـاة كإنجازات وخيارات اجتماعية وثقافية وحضارية.

2. إن صناع القرار في دول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصـة مـدعوون إلى الاستفادة من المستوى التقني للمحافظة على هوية الأمـة بإنشـاء مراكـز علميـة وثقافية لخدمة قيم الأمة وحضارتها وآفاق تطورها.

3. إن التعددية السياسية والثقافية في الوطن العربي هي ليست مقابـل التنظـيم السياسي وإنما هي رديف إيجابي مساعد لتقوية مفهـوم الدولـة وتطورهـا ورافـد آخر للتنمية السياسية عندما تكون مصادر هذه التعددية نابعة من توكيد أصـالة الأمة وليس بالاغتراب عنها أو تحولها إلى روافد مرتبطة بمصدر خارجي.

4. إن انتقاء القواعد المادية وتنسيق العمل بموجب معطياتها يمثل ضرورة الحد الأدنى مع الاحتفاظ بالخيارات السياسية فيما سيتعرض له الوطن العربي من امتداد أذرع (العولمة) في كل الاتجاهات سوف لن يدخل شيئاً تحت مسميات التقوقع القطري والارتكاز على العامل الخارجي.

وأخيراً نقول ما العمل ؟

لا ريب في أن العولمة تثير فينا دائماً التساؤل والتفكير حيث أن كل واحد منا يؤمن فطرياً بالحقيقة، وليس أحب إليه من أن يرضى بكل ما أدرك صحته وشرعيته، وفي هذا المجال ثمة حكمة شائعة تقول لو أن البديهية الهندسية كانت تصطدم مع مصالح الناس لسعوا بكل تأكيد إلى دحضها".

بموجب ذلك ينبغي الإقرار والاعتراف بأن ملامح العولمة واقع محسوس واضح، بيد أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو نتاج العقل الإنساني وتوظيفه تنموياً وحضارياً، خيار وتدبير إنساني بحت، ولذا فإن الاستثمار المكثف في البحث والتطوير وفي تكوين الموارد البشرية على كافة المستويات وبخاصة المستويات التقنية المتطورة يشكل، في نظرنا الشرط الأساسي الأول لتعامل العرب مع مظاهر ومفاهيم العولمة، وأن ننطلق من حقيقة أساسية مفادها

أن لا يمكن لدولة أو شعب أو فرد ما أن يعيش على أطلال الماضي وإن ارتبط مع الماضي هذا مع ما تحققه مادة العولمة التقنية في تسهيل كشف هذا الماضي والارتكاز عليه كمفهوم حضاري وثقافي لبيئتنا العربية.

ووفقاً لهذا القياس فثمة أسس وأدوات لا بد منها للموازنة بين أبعاد العولمة ومعايير عالمية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى نرى من الواجب الأخذ بها على الصعيد الوطني والعربي العالمي وعلى النحو الآتي:

1. إن أول وأبرز حقيقة تفرض نفسها هو التركيز على التربية والتعليم لبناء ذاتية ثقافية وطنية وقومية ولنا في النموذج الياباني مثل واضح. حيث نجد معيار العمل عندهم في مجال التربية هو ترسيخ روح التلمذة الجادة في الأمة اليابانية عبر مراحل تأريخها واستعدادها، والعالم بالنسبة للياباني ما هو إلا مدرسة واسعة، مدرسة لا تفرض مناهجها وأفكارها على الطالب، وإنما الطالب الياباني هو الذي يختار ويغربل من علومها وتجاربها ما يشاء وكيف يشاء من خلال نظام تربوي وتعليمي وعائلي مؤسسي.

2. القيام بتحديث صناعي وتكنولوجي وطني وقومي، أي إيجاد قواعد عمل للاستخدام والتعامل مع شبكات الاتصال الجديد، وبالذات في النطاق العملي والتعليمي، ونجد في الخيارات الفرنسية للتعامل مع هذه الحقائق خير مثال، وذلك لتشكيلها قناة تربوية، بمعنى بنك المعلومات التربوية عبر الانترنت واستلامها عبر الأقمار الصناعية، وإيجاد استخدامات لغوية عبر الإنترنت "اللغة الفرانكوفونية" وتوفير موادها باللغة الفرنسية وبذل الجهود الخاصة لإيجاد مصطلحات عامة لإفهام لغة هذه التقنيات كبديل للغة مناشئها"، وان هذا الاتجاه الفرنسي لا يعد فقط عن الضرورات الاقتصادية، بل بتعلقه بالحفاظ على الثقافة الذاتية، ويعكس الإيمان بتعدد الثقافات العالمية. [26]

3. ترشيد الصحوة الروحية على الصعيد الوطني والقومي بحيث تأخذ مسارها السليم في تجديد قيم الإيمان الأصيل والخلق القويم والتسامح بين الناس واستشراف الحلول بشفافية لإنشاء المجتمع السياسي الذي يملك الوسائل والإمكانات لبناء المجتمع المدني وسد نقصه على المستوى الوطني[27] وبناء القدرة على استيعاب ما يوفره لنا التقدم

العلمي والتكنولوجي الحديث استيعاباً مجتمعياً وحضارياً لا تقانياً تكنوقراطياً، ونبذ القطرية الإقليمية الضيقة والتأكيد على التعاون مع الجار العربي في المقام الأول، والتوفيق بين مقتضيات العصرنة والتحديث والنجاعة والإنتاجية، ومراعاة ما تفرضه علينا الحاجة إلى العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق والحريات. [28]

4. "اعتماد الإمكانات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، ونعني الجوانب الإيجابية فيها وفي مقدمتها العلم والثقافة"، حيث انه بفضل هذه "الأدوات نجد أن الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ونمو الوعي بها قد انعكس بدوره على ميلاد العديد من الهيئات العالمية والمؤسسات الإنسانية التي تمثل عدداً كبيراً من التنظيمات الوطنية الإقليمية، التي أعلنت أن هدفها هو حماية حقوق الإنسان" حيث ساهم في رعاية القيم الديمقراطية، ومحاولة النهوض بالمجتمع الإنساني على قواعد وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضمن هذا النطاق وبفضل التطور العلمي والتقني لأدوات الاتصال برز النشاط من خلال خمسة أنواع من العمل ضمن الحملة العالمية لحقوق الإنسان وهي:

أ- إنتاج المعلومات المطبوعة والمواد المرجعية ونشرها.

ب- إنشاء حلقات التدريس والدورات التدريبية.

ج- المنح الجامعية والتدريب الداخلي في قضايا حقوق الإنسان.

د- الاحتفالات الخاصة بحقوق الإنسان.

هـ- أنشطة وسائل الإعلام والأنشطة الترويحية.

5. إننا نتفق تماماً مع "الدكتور فؤاد زكريا"، في أن تحديد الأهداف التي ينبغي أن يخدمها العلم والتكنولوجيا هو أمر أسمى من أن يترك للسياسيين المحترفين، وأوسع وأرحب من أن يترك للعلماء المتخصصين، وإنما الواجب أن يشارك فيه المفكرون والأدباء والفنانون والفلاسفة وكل من يهمه مصير الإنسانية، ويفكر بهذا المصير بنزاهة وتجرد وحيادية. [(29)] والهدف الأسمى هو إشاعة السلام وإغلاق باب الصراعات، فالبعد القيمي والثقافي والحضاري والتميز بين الشعوب هو الذي ينبغي أن يفرض منهجه المستقبلي.[(30)]

6. كما نذهب كذلك في التقدير مع "جاك أتالي" في أنه "ولكن لن يكون سهلاً تصور قيام مؤسسات عالمية ديمقراطية، وذات فعالية بخاصة في مجالات في غاية التعقيد "حقوق الإنسان وحرياته في مفهومها الشامل" وستفقد الدول بالطبع جانباً كبيراً من سلطاتها، ومع ذلك فإنها لن تفقد أهميتها، ذلك أن الدول التي تقوم داخل حدود تاريخية مستقرة هي وحدها القادرة على ضمان الديمقراطية على المستوى الإنساني. [31] وبالتالي فإن قاعدة العمل ينبغي أن تكون بإطار عالمي وليس معولمة.

7. كما ونتفق مع "دينيس لويد" في أن العمل في المضمار الدولي يتطلب الإعتراف بنظام أسمى يمكن من خلاله إيجاد حل مرض لكل أسباب المنازعات وبالذات ما تفرضه أبعاد العولمة، وإن الحاجة إلى مثل هذا النظام لم تكن ملحة يوماً ما كما هي عليه الآن، ووضع مقاييس سلوكية لمواجهة متطلبات السلام والعدل والخير البشري، وهذا لا يتم إلا بوجود مدونة قانونية خاصة مفصلة".[32] وكذلك نعتقد في الوقت نفسه مع "د. كرويت" في قوله: "نحن ندرك على نحو واضح أكثر من أي وقت مضى، أن المعرفة ليست كل شيء، وأن ما نحتاج إليه هو توافر

الأخلاق والأخوة حتى تتجنب أن يصبح العلم لعنة علينا".[33]

8. نجد أن لأبعاد العولمة والعالمية في آن واحد، احتكاكاً مباشراً بالفكرة الإنسانية ومبدأ الوظيفة للوكالات المتخصصة، حيث إننا نؤمن بضرورة الاضطلاع بدورها في هذا المجال وذلك بأنها تدبير مفعم بالإمكانات وزاخر بالآمال لإرساء الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الدولي وذلك لميزتها الكبرى التي تتمثل في قدرتها على استهواء المثالية الإنسانية والمصلحة القومية الذاتية والفوز برضاء الاثنين، ولأنها تقصد تخطيط نمو التنظيم الدولي كما تقتضيه الحاجة".[34] وذلك من خلال توسيع صلاحياتها وواجباتها بالصورة التي تستطيع الاحتواء القانوني للمشاكل المثارة في هذا المجال.

9. وأخيراً يمكن القول أن أبعاد العولمة ومعناها ومهما بذلت في تجريد مفهومها وتعميمه واستمراره في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأنشطة الأخرى، فإنه لا يستطيع المرء نكران حقيقة التنوع البشري بكافة خصائصه وسماته وفي جانب آخر لا يستطيع أحد أن

يدعي أن بإمكانه أن يركن إلى الانعـزال والانغـلاق، لأن أواصر التعـاون والتـآلف أولى بالإنسان والبشرية. ولعل خير ما نختم به حديثنا الاستشهاد في هذا الصـدد، بقوله تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلنـاكم شـعوباً وقبائـل لتعارفوا إن أكرمكم عند الـلـه أتقاكم"[35] إن هذه الآية غاية في الوصف والتحليل والتحديد والإرشاد لحقائق الأشياء وبما نحـن فيـه مـن معالجـة العولمـة وعالميـة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتفسير الذي نبنيه هذا المجال.

الهوامش:

1. نقلاً عن: عبد لاحي يحيى زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999،ص65.
2. د. الشاذلي العياري، الوطن العربي وظاهرة العولمة (الوهم والحقيقة) مجلة المنتدى، العدد 145، تشرين أول 1997، عمان، ص14.
3. Fth/ PAN/International meeting, Feeding the world without poisons, May, 1997,P.8.
4. Cofi Annan: Restoring the faith in United Nation, Chronicall November, Vol.XXXIII, N.4,1996.
5. د. علي أحمد عتيقة-الأقطار العربية ومستجدات السبعة-مجلة المنتدى- العدد 142 تشرين الثاني 1997، عمان،ص4.
6. دراسة أنتوني ماكفرو- تأصيل الدراسات الكونية - ذكره السيد يلسن - في مفهوم العولمة - مجلة المستقبل العربي - العدد 228 - 1998 - مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص6.
7. د. محمود محي الدين - الكوكبة والحقوق الاقتصادية - مجلة القضايا حقوق الإنسان، المصدر السابق، ص31.
8. السيد يس- المصدر نفسه السابق، ص6.

9. د. محمود محي الدين – المصدر السابق – ص 30.
10. المصدر نفسه – ص 30.
11. د. محمود جواد رضا – الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الواحد والعشرين – مجلة المنتدى – العدد 146، 1997، عمان، ص6،
12. د. علي حسين الجابري، اللاعقلانية في العولمة، العولمة والمستقبل العربي، سلسلة المائدة الحرة، العدد 37، بيت الحكمة بغداد، 1999، ص9.
13. أنظر بهذا المعنى – العولمة والهوية الثقافية – مجلة المستقبل العربي – المصدر السابق – 185.
14. جلال أمين – العولمة والدولة – مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد (28) بيروت، ص98.
15. أنظر جاك ماريتان – الفرد والدولة – ترجمة د. صالح الشماع – منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1962 – ص 223 –224.
16. أنظر محمود أمين العالم – ماركيوز أو فلسفة الطريق المسدود – دار الآداب – بيروت 1972 – ص65.
17. د. فؤاد زكريا – التفكير العلمي – سلسلة عالم المعرفة – الكويت – 1978- ص225.

18. للتفاصيل أنظر حقوق الإنسان مجموعة صكوك دولية – المصدر السابق – ص148-168.

19. د. محمود عابد الجابري – العولمة والهوية الثقافية – المصدر السابق – ص14.

20. المصدر نفسه ص 14-15.

21. المصدر نفسه ص16-17.

22. المصدر نفسه ص20.

23. د. الشاذلي العياري – المصدر السابق ص 14.

24. نقلاً عن د. منعم المعمار، العولمة بين التقييم وتحديد الموقف منها، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، محطات الاستراتيجية، العدد 9، 1999، ص1.

25. حوار مع برهان غليون، مجلة التجديد تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة الأولى، العدد الثاني، تموز، 1997، ص150.

26. جون ويل كرون – مسؤول شبكة المعلومات في فرنسا- في حديث مسجل من إذاعة مونت كارلو 1998/1/25.

27. أنظر د. محمد جابر الأنصاري – العالم والحرب سنة 2000- دار الآداب- طبعة 10 – بيروت – 1988- ص6 وما بعدها.

28. أنظر الشاذلي العياري – المصدر السباق ص20.

29. أنظر فؤاد زكريا – المصدر السابق – ص 273.

30. د. يوسف الصائغ – الاقتصاد العربي على عتبة القرن (21) – مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 6 – القاهرة 1996، ص 23.

31. جاك أتالي – آفاق المستقبل – تعريب د. محمد زكريا أسماعيل – دار العلم للملايين- طبعة 2/بيروت/1992 ص 172.

32. دنيس لويد – فكرة القانون –ترجمة سليم الصويص – سلسلة عالم المعرفة/ الكويت/ 1981 ص 113 – 114.

33. د. جون ب ديكنسون – العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث – ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو – سلسلة عالم المعرفة / 1987، ص256.

34. د. محمود عزيز شكري – التنظيم الدولي العالمي بين النظرية والواقع – طبعة 1، دار الفكر 1973 – القاهرة – ص 301 –302.

35. سورة الحجرات –آية 13.

الفصل الثالث

الأهمية الاقتصادية للوطن العربي والأردن في ظل العولمة

المبحث الأول

الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة

المبحث الأول

الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية

في عصر العولمة*

مقـدمة

أحدثت المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة التي شـهدها العـالم منـذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، إلى انهيار النظام الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالميـة الثانيـة. ونشـوء نظـام عـالمي جديـد، يتسـم بالعولمـة والاعـتماد المتبادل في مراحل الاستثمار والإنتاج المختلفـة، وطغيـان دور الشركـات المتعـددة الجنسية وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية والإقليمية.

وقد أكدت هذه المتغيرات أيضا أن الاندماج الحتمي في الاقتصاد العـالمي، يفترض الاندماج في إطار تكتل حتى يكون هذا الاندماج إيجابيا وفاعلا ومـما لاشـك فيه أن البلدان العربية تتأثر سلبياً وإيجابيا بالتكتلات الاقتصادية القريبة منهـا، وفي مقــدمتها الاتحــاد الأوروبي، ولتحقيــق تعــاون إيجــابي وشراكــة عادلــة ومثمــرة

* أعد هذه الورقة الدكتور أحمد مجدلاني ، أستاذ الاقتصاد ، خبير في منظمة العمـل الدوليـة ، أمين سر جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين .

يتحتم على البلدان العربية إنجاز التكتل الاقتصادي العربي، بصورة ملموسة وقريبة.

إن المبادرة التي قام بها مركز دراسات الشرق الأوسط وجامعة اليرموك كلية الأداب / قسم العلوم السياسية بالدعوة لعقد هذه الندوة الهامة، لمناقشة هذه المتغيرات وخصوصا ظاهرة العولمة، وموقع الوطن العربي منها، تستحق الشكر والتقدير خاصة وإنها تأتي في ظل تزايد النزعة بين دول العالم للتكتل وكذلك تحديات عملية السلام في المنطقة وتواصل الحوار العربي الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وما ينجم عنها من تبعات قد تكون سلبية على اقتصاديات البلدان العربية إذا لم تواجه في إطار تنسيق فعال وتكامل مخطط ما بين البلدان العربية، ومن هنا وجه الضرورة في إقامة تكتل اقتصادي عربي لا يبنى على أساس نوازع عاطفية، بل كشرط للبقاء في عالم يبيح تهميش الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة، ولا مكان فيه لغير التكتلات الاقتصادية المؤثرة والفاعلة.

أولا: المفهوم والإطار المؤسساتي للعولمة

أصبح مصطلح العولمة الذي بدأ منذ مطلع التسعينات يأخذ حيزا هاما في إطار الأدبيات السياسية والاقتصادية، والثقافية

بأبعاده المختلفة. من أكثر المصطلحات ترددا وإثارة للجدل والنقاش، وفي الوقت الراهن يكتسب الجدل حول هذا المفهوم بعدا جديدا نظرا لعدم التوصل لاتفاق لتحديد تعريف دقيق يستطيع أن يجمع كافة العناصر والمكونات الداخلة في هذا المصطلح. وبهذا المعنى، فإن العولمة ليست مذهبا جديدا بالمعنى الفلسفي، أو معتقدا فكريا أو أيديولوجيا، بل هي، ويجب أن تفهم على هذا النحو، ظاهرة تاريخية لها أشكال متعددة الوجوه، ومناهج متنوعة الحقول، وأنماط لا متناهية، لإنتاج نظام مهيمن جديد وواسع، سمته الظاهرة الاعتماد المتبادل الذي تتعمق صورته بشكل متزايد بين مختلف أرجاء العالم.

ولقد مهد لهذا الاعتماد جملة من التطورات البالغة الأبعاد ويأتي في مقدمتها:-

- انهيار منظومة الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الثنائية القطبية، تبعاً لذلك، على المستوى السياسي، والاقتصادي.
- تدويل الاقتصاد على المستوى الكوني، وتوسع آفاق توحيد السوق العالمي، وهيمنة الاحتكارات الدولية العملاقة، وأداتها الشركات المتعددة الجنسيات، والعابرة للقارات.

- تنامي نفوذ ودور المؤسسات المالية الدولية والتي باتت تتدخل علنا في تحديد مسارات السياسات الاقتصادية (لمعظم البلدان).
- الثورة العلمية في مجال المعلوماتية والاتصالات، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

وعليه فإن للعولمة مقومات تحمل في طياتها مضامين ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، واجتماعية، كما أنها تنطوي على أبعاد تتجاوز حدود السيادة الوطنية، ودور الدول القومية، لأن معيارها الأول والأخير هو ضمان حرية دخول وتدفق رأس المال، والخدمات وهيمنة الاقتصاد والتجارة بدون حدود وضوابط. فأهداف التغلغل اليوم لا تقتصر على الموارد البشرية والمستهلكين الجدد الذين تتزايد أعدادهم باستمرار وإنما تمتد لتشمل جميع مناحي الحياة، مما يعني أن على الحكومات أن تتخلى عن دورها الاقتصادي، والاجتماعي وتفسح المجال لقوانين السوق، وللقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي أن يأخذ هذا الدور ويتحكم بآليات التطور والنمو الاقتصادي لتتفرغ الدولة كجهاز لإدارة المجتمع.

وبذلك تتحول العولمة إلى نموذج متطور لمرحلة ما بعد الإمبريالية، في إطار تطور النظام الرأسمالي نفسه، من خلال

اتصافها بسمة الاعتماد المطلق على التقنيات العلمية القائمة على توظيف قدرة الاتصالات والمعلوماتية من جهة، وعلى تغيير شكل ومضمون العلاقات الدولية باتجاه أفقي لتحقيق التكامل الجغرافي والاقتصادي والتجاري والمالي من جهة أخرى.

وقد نجح د. باسل البستاني[1] في رصد أهم معالم العولمة، بقوله:- إن العولمة تأتي في مستويين: الأول عولمة من أعلى، والثاني عولمة من أدنى. وأن العولمة من أعلى تتمثل في مرتكزات النظام الاقتصادي الدولي، بما يحويه من فلسفة تعتمد على اقتصاديات السوق ثم برامجه، وهي برامج الإصلاح الاقتصادي وآلياته الرسمية، وهي ثلاثية الجهة من (البنك، والصندوق، ومنظمة التجارة الدولية)، وآلياته الخاصة وهي الشركات متعددة الجنسيات، أما الفعاليات للنظام فهي قضايا التجارة الدولية، والمديونية الخارجية، والتكنولوجيا. والعولمة من أعلى، حسب رأيه، تتميز بالهيمنة والهجومية والأنانية، أما العولمة من أدنى فهي تحالف الدول النامية المقاومة للآثار السلبية التي يفرضها النظام الدولي، والتي تدعو إلى تغيير فلسفته وتدافع عن عدالة توزيع الدخول والثروات وهي تمتاز بالأخلاقية والشفافية.

وانطلاقاً من المعالم المشار إليها آنفا، فإنه يقتضي بالضرورة الإشارة إلى الإطار المؤسساتي الذي تتم عبره، ومن خلاله، عولمة الاقتصاد بشكل واقعي، وغير رسمي، من مؤسسات دولية وأخرى حكومية. بعد أن فشلت الأمم المتحدة بإدارة هذه العولمة بأسلوب منصف ومتوازن، يضمن عدم الإجحاف والتمييز في العلاقات الدولية. وتتوزع الإدارة الراهنة للعولمة على النحو التالي:

1- مؤسسات بريتون وودز

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.

وقد كانا يمثلان ولغاية قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، الركيزة الأساسية للنظام الرأسمالي العالمي. وبالرغم من اختلاف أهدافهما ورسالتهما (على أساس الدساتير المنشئة)، فإنهما يقومان على أساس منهج فكري وفلسفة اقتصادية واحدة تتبنى نموذجا وحيدا للتنمية القائمة على الليبرالية الجديدة.

فالصندوق يحدد السياسات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول المستهدفة، تمهيدا لقيام البنك بتقديم القروض، ضمن شروط متعددة، وأولها تطبيق الإجراءات التي يفرضها الصندوق.

2- منظمة التجارة العالمية

ولدت منظمة التجارة العالمية، إثرَ نجاح مفاوضات جولة أورغواي والتي امتدت منذ عام 1986- 1994 في مراكش، والتي هي أساساً امتدادٌ طبيعيٌ للاتفاق العام للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) الذي نشأ في هافانا عام 1974.وبحسب تعريفها، فإن منظمة التجارة العالمية تتمتع بنطاق عالمي، أي أن عضويتها مفتوحة لجميع الدول الراغبة للانضمام إليها وفقاً لأحكام الاتفاقية المنشئة للمنظمة، ويتميز نطاق عمل المنظمة بالشمولية، إذ يغطي كافة الاتفاقيات الموقعة في جولة أورغواي المتعلقة بالتجارة الدولية من السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. ومع قيام هذه المنظمة يصبح الاقتصاد العالمي من خلالها، ومن خلال مؤسسات بريتون وودز خاضعا لأول مرة للتنظيم الدولي في مجالات التجارة والنقد والخدمات والملكية الفكرية.

3- الشركات عبر الوطنية:- (الشركات المتعددة الجنسية)

تتمتع هذه الشركات بثمار العولمة الاقتصادية إذ أنها تمثل الأرضية لشبكة العولمة الاقتصادية المتنامية، والدافع الرئيسي لتوسيع وتعميق ظاهرة التدويل في الحياة الاقتصادية[2] (فلأنشطة هذه الشركات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، من واقع سيطرتها

الفعلية على ثلث الأصول الإنتاجية العالمية، والتحكم في أكثر من ثلثي المنتجات في التجارة العالمية، والإسهام في النصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم والناتج الوطني الإجمالي للعالم الصناعي).

وتحكم الدول الصناعية الكبرى سيطرتها على هذه الشركات عبر تملك رؤوس أموالها، وتوجيه استثماراتها[3]، (ويمثل الثالوث المكون من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان موطنا لـ 87% من أكبر مائة شركة عبر الوطنية، ويعود إلى هذه الدول نحو 88% من أصولها الأجنبية، وتقع مقابل 90% من مجمل هذه الشركات في عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة).

لقد وفرت التطورات الدولية التي صبت في تيار العولمة، وفي المقدمة منها اتساع نطاق الخصخصة لمشاريع وطنية، والتقلص المستمر لتدخل الدولة في الاقتصاد المناخ الملائم والفرصة التاريخية لهذه الشركات لاقتحام مجالات وقطاعات اقتصادية كانت موصدة أمامها، فدخلت عليها وسيطرت عليها من خلال سياسات تشجيع وضمان الاستثمار الأجنبي، التي انتشرت ظاهرته بأشكال وصيغ مختلفة في سياق هذه المتغيرات.

4 - المنتديات غير الرسمية

يشـكل منتـدى دافـوس أو (المنتـدى الاقتصـادي العـالمي) أحـد أهـم المنتديات غير الرسمية في عالمنا المعـاصر. فقـد اكتسـبت مناقشـات واسـتنتاجات هذا المنتدى عبر اجتماعاته السنوية، أهمية كبرى في توجيه استراتيجيات العولمـة، والترويج لفكـر اقتصـادي ليـبرالي موحـد، مـع الإشـادة بمزايـا التنافسـية العالميـة، واقتصاد السـوق المفتـوح، والإشـادة بإيجابيـات الشركـات عـبر الوطنيـة وأهميـة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه فإنه في ضوء إيجاد مقاربة موضـوعية لمفهـوم العولمـة بعنـاصره ومكوناته الداخلية، وأبعاده المتعددة، والإطار المؤسساتي الذي يهيمن مـن خلالـه فإنه تبرز الحاجة إلى إبراز أهم النتائج التي ستفرزها العولمة[4]:

1) تقليص وفقدان الدولة للكثير من سـيادتها الوطنيـة، ولاسـيما تلـك المتصـلة بالشـق الاجتماعـي في تشريعاتهـا الوطنيـة، اسـتجابة لـدواعي جـذب الاسـتثمار الأجنبي وفقدان معظم القدرة عـلى السـيطرة عـلى اقتصـادها الـوطني، وغيـاب الحرية المطلقة في تحديد الخيارات والاستراتيجيات (تقليص الإنفاق العام والدعم سعيا لزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على كبح جماح التضخم).

2) توجيه العنصر البشري لخدمة الأسواق والاقتصاد وليس العكس.

3) تراجع قيمة العنصر البشري وحلول المعلوماتية محل الإنسان.

4) تعاظم نفوذ وسائل الإعلام العالمية الخاضعة بدورها لقوانين العولمة وسيطرتها على العقل والسلوك البشري.

5) تدني تأثير التشريعات العمالية، وسيادة قوانين السوق، وترك ظروف وشروط عنصر العمل رهنا بقوانين وأعراف المنافسة، التي ترفض بطبيعتها ومنطقها كل تنظيم أو ضوابط تشريعية، تحد من حركتها، سعيا لجذب الاستثمار الأجنبي، ومن أجل تحفيز القطاع الخاص داخليا.

ثانيا:- التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة

تعتبر التجمعات والتكتلات الإقليمية أهم سمة تميز الاقتصاد العالمي المعاصر المتجه نحو العولمة وتحرير التجارة. فخلال السنوات 1990-1995 زاد عدد مناطق التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، بصورة غير مسبوقة، حيث بلغت نحو (108) تجمعا بنهاية عام 1995.

ورغم تباين آراء الكثير من الاقتصاديين حول دور التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وأثرها على العولمة، فقد تبلورت بتحديد اثرين لهما طابع متناقض على النمو الاقتصادي[5]:

الأول: توليدي، وهو إيجابي لأطراف التكامل الإقليمي، لأنه يتيح استخداما اكفأ للموارد المتاحة لأطراف التكامل.

الثاني تحويلي، وهو مضر بالتجارة الدولية وبالاتحادات الجمركية وبمناطق التجارة الحرة.

وبالرغم من كل شيء فإن الآثار الفعلية لقضايا التجمعات والتكتلات الإقليمية تتوقف، إلى حد بعيد، على المرونة النسبية لعناصر الإنتاج، وعلى البعد الزمني للتكامل الاقتصادي، لأن المرونة طويلة المدى تختلف عن المرونة قصيرة المدى، فتحقيق قدر اكبر من الكفاءة يحتاج وقتاً أكبر مما يستدعي دراسة البعد الزمني وآثاره السلبية والإيجابية للاستدلال على تلك الآثار.

وقد فتحت اتفاقات جولة أوراغواي عام 1993 الباب واسعا أمام التحرير متعدد الأطراف لتجارة السلع والخدمات من جهة، وبين ترتيبات التكامل الاقتصادي في الإطار الإقليمي من جهة أخرى، مما أدى لانعكاس ذلك في إطار اللوائح والقواعد لمنظمة التجارة العالمية، مما يعني تغيرا شاملا في نطاق وطابع

هذه المنظمة، مقارنة بالتجربة التي كانت سائدة من خلال الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة وفق صيغة (الجات).

وعليه فقد شهدت المراحل المتأخرة من مفاوضات أوروغواي وفي سياق الأعداد للاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية العديد من الترتيبات التجارية والإقليمية الجديدة، وتوسيع ما هو قائم منها فعلا. فقد تطورت صيغة التكامل الأوروبي ووصلت لمرحلة الاتحاد ووقعت اتفاقية ماستريخت بشأن العملة الموحدة وكذلك قامت مناطق تجارية مثل (النافتا) و(الميركوسور) و (الايبك) و(الاسيان)، وتتقاطع جميع الاتفاقيات المنشأة لها، على قضية تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، والخدمات والاستثمار، وكذلك البيئة أو الصحة، والحقوق العمالية وتعزيز التعاون التكنولوجي والعلمي، والتكامل المالي والنقدي، وأخيرا حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتتخذ تكتلات إقليمية عديدة[6] (مفهوم التوجه الإقليمي المفتوح، حتى أصبحت بعض هذه التكتلات الإقليمية بمثابة دوائر متداخلة، بحيث يكون العضو الواحد، منتمياً لأكثر من تكتل أو تجمع إقليمي)، وينطبق ذلك على العديد من البلدان في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي.

بيد أن العديد من اقتصاديي التجارة الدولية[7] (يبدون اهتماما بالآثار السلبية للتجمعات الإقليمية على التجارة الدولية اكثر من اهتمامهم بأسباب قيام هذه التكتلات ومدى انعكاس أثر هذه التكتلات إيجابيا على الاقتصاد الدولي، عبر تحفيز التجارة، أو إلحاق ضرر بها من خلال وضع الحوافز أمامها، أو تحويلها عن بقية أجزاء العالم)، ورغم صعوبة قياس انعكاسات التكتلات فيما يتعلق بتوليد التجارة أو تحويلها، فإن الكثير من هؤلاء الاقتصاديين يقول[8]: "بأن تحويل التجارة يضر بالجميع، بمن فيهم الذين يقيمون داخل المناطق الحرة، والاتحادات الجمركية، لأن التحول من المنتجين الأقل تكلفة خارج منطقة التكامل إلى المنتجين الأقل تكلفة داخل التكامل، يعني ارتفاع قيمة الاستهلاك من خلال إحلال استيراد من داخل الإقليم محل استيراد من خارجه".

ويرى البعض الآخر من هؤلاء الاقتصاديين، بان التجمعات الإقليمية قادرة على زيادة المنافع المتأثرة من تحرير التجارة عالميا، والتقليل من آثارها السلبية على دول ذات إمكانات إنتاجية متقاربة من خلال زيادة التجارة فيما بينها، كما أنها تمهد الطريق أمامها لمواجهة المنافسة المحتدمة على الصعيد الدولي، أو تساعدها على الانتقال تدريجيا، عبر فترات زمنية أطول للانتقال

بتكاليف أقل مما لو انتقلت مباشرة من نظام الحماية الإنتاجية إلى نظـام تحريـر التجارة.

ويرى تقريـر لمنظمـة التجـارة الدوليـة[9] (أن لـيس هنـاك أي دلائـل أو مؤشرات توحي بأن تنامي الإقليمية يشكل خطرا على التجارة متعـددة الأطـراف، ويؤكد التقرير أن التكامل الاقليمي والمتعدد الأطراف مكملان لبعضـهما الـبعض، وليسا بديلين، في العمل من أجل تحرير التجارة).

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن التجمعـات والتكـتلات الإقليميـة لا تسعى لعرقلة مسيرة العولمة، التي تقودها منظمة التجارة العالمية بل هي ترمـي لتعزيز قدرات أعضائها بوجه الآثـار السـلبية للعولمـة، والاسـتفادة القصـوى مـن الآثار الإيجابية للعولمة، في تحرير تجارتها، وبالتالي فإن أهـداف هـذه التجمعـات والتكتلات تتلاقى في التالي:

- تعزيز السياسات الوطنيـة لزيـادة القـدرة التنافسـية عـلى مسـتوى التجـارة الدولية.
- زيادة إمكانيات مواجهة مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية.
- تطـوير القـدرات والإمكانيـات وإيجـاد البيئـة المناسـبة لاجتـذاب الاسـتثمار الأجنبي المباشر.

- تبني استراتيجيات تصديرية لفتح أسواق جديدة.
- توفير الدعم للمؤسسات لتسهيل دخولهما في أسواق التكامل سواء عبر الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة.

مما تقدم نستنتج أن جهود التكامل الاقتصادي في إطار التجمعات والتكتلات الإقليمية، أصبحت متعددة الجوانب والاتجاهات، ولم تعد مقتصرة على الأهداف الاقتصادية فحسب، وإنما أخذت أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية أيضا.

- إذ أنه في سياق الاستنتاج النهائي لعلاقة التجمعات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية في العولمة، وفي ضوء التطور التكنولوجي المتسارع الذي وصلت إليه الدول الرأسمالية المتقدمة، وقدرتها البشرية المتميزة والميزة النسبية التي تتمتع بها سلعها المصنعة جراء ذلك، فإن السباق والتنافس في القرن الحالي سيتركز على مجموعة من الصناعات مثل (الفضاء، والطيران، والاتصالات)، مما يعني تفوقا نسبيا لدى بعض الدول في امتلاك هذه التكنولوجيا عن بعضها الآخر، مما يضطرها لاتخاذ إجراءات حمائية لهذه الصناعات التكنولوجية المتقدمة، متجاهلة دورها السابق والتزاماتها لتحرير التجارة الدولية.

ثالثا: الآثار على الاقتصاديات العربية

ما شهده العالم من تغيرات جذرية متسارعة وهو على أبواب القرن الواحد والعشرين، في مجال ثورة الاتصالات، والتكنولوجيا، وتحرير التجارة واشتداد المنافسة العالمية على الأسعار والمنتجات، يضع البلدان العربية في خضم هذه التحولات، التي تصب في تيار العولمة، ولا تجعلها بمنأى عن تأثيراتها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض المتواصل في أسعار النفط، وآثاره في دفع عمليات التنمية ليس فقط في البلدان المنتجة، وإنما بقية الأقطار الأخرى، والتزايد السكاني المتواصل، نجد أن الصورة تصبح أكثر حراجة، إذا لم يتم الاستفادة من المهلة التي حددتها منظمة التجارة العالمية للبلدان النامية، ومنها البلدان العربية بالطبع لتعديل تشريعاتها قبل عام (2005)، حيث أن المزايا التفضيلية التي تحصل عليها هذه البلدان نتيجة الاتفاقيات الثنائية، والمزايا التفضيلية المتصلة بالإعفاءات الجمركية، ونظام الحصص أو قيود الكمية سوف تنتهي مع نهاية هذه المدة، وعليه فإننا سنحاول بأكبر قدر من الإيجاز والتكثيف معالجة آثار العولمة على أهم وأبرز القطاعات تأثرا بها:

أ- المنتجات الزراعية الغذائية

تصنف البلدان العربية عموما بأنها من البلدان الزراعية، إذ تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة عام 1998 حوالي 197مليون هكتار، أي حوالي 14% من المساحة الجغرافية، أما مساحة الأراضي المزروعة فقدرت بحوالي 71 مليون هكتار أي نحو 36% فقط من الأراضي القابلة للزراعة، وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المطرية 80% من مساحة الأراضي المزروعة، مقابل 20% من الأراضي المروية[10]، مما يعني وقوع الإنتاج الزراعي تحت رحمة العوامل الجوية.

وقد شكل قطاع الزراعة 13% من الناتج المحلي عام 1998، بحوالي 79,779 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ159% عن العام السابق، وبلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي في نفس العام حوالي 295 دولار، مقابل 288 دولار عام 1997، علما بأن حوالي 35,6% من حجم القوى العاملة تعمل بالزراعة، كما أن نسبة إنتاجية الهكتار مقارنة مع الدول المتقدمة لا تصل إلى حوالي الثلث[11].

ومع هذه المساحات والتطور المضطرد بالإنتاجية، إلا أن البلدان العربية ما زالت تعتبر من البلدان المستوردة للغذاء،

وسجلت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 1997 انخفاضاً بنسبة 4,2% بالمقارنة مع العام السابق، ومن جانب آخر حقق الميزان التجاري الزراعي العربي عام 1997 تحسناً بالمقارنة مع العام السابق وبهذا تراجع العجز التجاري الزراعي بنسبة 6,2% (من 20,8 مليار دولار إلى 19,5 مليار دولار)، كما أصبحت الواردات الزراعية العربية في ذلك العام تمثل حوالي 14% من قيمة الواردات العربية الكلية.

كما أن الفجوة الغذائية قد تزايدت بنسبة بلغت نحو 3% سنويا خلال الفترة 1991 - 1994، والقيمة التراكمية لها حوالي 39 مليار دولار، منها 18 مليار دولار للحبوب،وتفيد بعض التقديرات أن الفجوة الغذائية لعام 1995 بلغت حوالي 9,9 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 4,2%، في حين بلغت عام 1996 حوالي 12,1 مليار دولار أي بزيادة تقدر بنحو 5,9% مع العام السابق فيما تواصلت هذه الزيادة في العام التالي لتصل إلى 14,6 مليار دولار أي بزيادة قدرها 4,1% تقريبا.

أما فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي فقد ثبتت خلال الفترة المذكورة وحافظت على نسبة الانخفاض المتواصل في الحبوب فقد انخفضت النسبة من 63% إلى 59%[12].

ومن المتوقع أن تحدث الاتفاقية تغيرات كبيرة في القواعد التي تحكم التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، وهو تغير يترك آثاراً على الإنتاج والاستهلاك والأسعار، كما أن تخفيض القيود الجمركية، والدعم وإزالة الحواجز غير الجمركية سيترك آثاراً إيجابية على جميع الدول، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة، وسيكون المستفيد الأكبر من هذه الترتيبات المستهلك في الدول المتقدمة، بينما سيولد هذا أثرا سلبيا على البلدان النامية والعربية، والتي ستضطر لرفع القدرة التنافسية لصادراتها.

ورغم التزام الدول المتقدمة في المادة الرابعة بالتخفيض التدريجي لذلك الجزء من صادراتها الذي يحصل على إعانات بواقع 36% من حيث القيمة، ونسبة 21% من حيث الكمية، مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الأساس 1986-1990، إلا أن حجم الدعم في هذه الدول رغم تخفيضه لا يزال يقف عائقا أمام الدول النامية والعربية، من حيث التمتع ببيئة تنافسية عادلة (فقدرت حجم الإعانات التي قدمت للمزارعين عام 1996 للمنتجين في تلك البلدان بحوالي 42% وبتكلفة إجمالية بلغت على المستهلكين بـ 163 مليار دولار[13].

ومن الآثار المباشرة للاتفاقية، زيادة أسعار المستوردات الغذائية، بسبب تخفيض الدعم الزراعي، وتشمل هذه الزيادة دخل ورفاهية كل من المنتجين والمستهلكين والمصدرين (وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية، بسبب تحرير التجارة الدولية من السلع الزراعية حوالي 900 مليون دولار سنويا[14].

كما وتستطيع الدول العربية الاحتفاظ وفقا للتعهدات التي قدمتها بمستويات التعرفة الجمركية الحالية، بالإضافة لرفعها من مواصلة دعم منتجاتها، إلا أن هذه الحماية سيدفع ثمنها المستهلكون الذين لن يحصلوا على سلع أرخص يوفرها السوق العالمي.

وتستطيع البلدان العربية أيضا أن تنقل للمزارعين الأسعار الأعلى والأقل تذبذبا الناتجة عن الاتفاقية، بالإضافة إلى زيادة فرص الدخول للأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة ، وتخفيض الإنفاق العام.

أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فإنه رغم تعدد اتفاق الزراعة والوعود بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية بنسبة تصل 37%، فإن البلدان المتقدمة أبقت على العديد من الثغرات في الاتفاق كقواعد الحماية الصحية وحماية النباتات،

وذلك لاستخدامها لفرض الحماية على بعض منتجاتها الزراعية، وتشير بعض الدراسات المبدئية إلى أن (الاتحاد الأوروبي سوف يستفيد من هذه العملية بزيادة تقدر بنحو مليار دولار) [15].

ورغم ذلك فإن هذه التخفيضات المعتمدة سوف تتيح فرصة أكبر لدخول الصادرات العربية، ولا سيما الفواكه والخضار، لكنه سيفرض عليها بنفس الوقت التنافس مع الصادرات الأخرى لهذه الأسواق، بسبب انخفاض هوامش المعاملة التفضيلية التي كانت تحصل عليها المنتجات العربية، مما يترتب على الدول العربية رفع القدرة التنافسية لصادراتها الغذائية بهذه الأسواق.

وتتوقف قدرة البلدان العربية على الاستفادة من نتائج الاتفاقية، بمدى معالجتها للمسائل والصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي، وفي مقدمتها رفع المستوى التكنولوجي، والإنتاجية المنخفضة.

ومن الممكن أن تلعب المؤشرات السلبية المتوقعة دورا محفزاً أمام البلدان العربية، للاستفادة من المرحلة الانتقالية المتاحة، وتضع برامج عمل تعزز وتنمي القاعدة الإنتاجية، وتحقق قدراً أكبر من التنسيق سواء بالخطط والسياسات الزراعية، أو عبر مشروعات مشتركة خدمية، وانتاجية لتعظيم الفائدة من الموارد

المتاحة، خاصة وأن المنتجات الزراعية القابلة للتصدير تحتاج لكثافة مـن الأيـدي العاملة، مما يعني الاستفادة من الميزة النسبية لـرخص الأيـدي العاملـة العربيـة. كما وأن بعض البلدان العربية التي تقدم دعـما للمنتجـات الزراعيـة، وخاصـة في مجال إنتاج الحبوب كالسعودية، قد تضطر لتخفيض هذا الدعم، واسـتيراد هـذه المواد في ضوء الارتفاع النسبي في تكاليف إنتاجها، مما سـيؤدي لزيـادة الاسـتيراد، كما ستجد بعض البلدان العربية كمصر، وسوريا، وتونس والمغرب، نفسها ماضـية بالإجراءات التي اتخذتها خلال الفترة الماضية، تلك الإجراءات الراميـة إلى تقلـيص الفجوة في بعض السلع الغذائية، من خلال التوسع في مشاريع الإصـلاح الزراعـي، واستنباط أصناف ذات سلالات محسنة وعالية الجـودة، إضـافة إلى رفـع مسـتوى تأهيل الكـوادر الفنيـة، وتطـوير البحـوث التطبيقيـة في مجـال مكافحـة الآفـات، وتطوير الصحة الحيوانية، وتطبيق إجراءات لترشيد الاستهلاك، وإلغاء الدعم عـن بعـض السـلع الغذائيـة، وإعطـاء دور تفضـيلي للقطـاع الخـاص، في إطـار بـرامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

إن تطبيق سياسات استثمارية ملائمة مثل تقـديم إعفـاءات ضريبية عـلى المشـاريع الزراعيـة، وحريـة تحويـل الأربـاح، وإعـادة

تأهيل واستكمال البنية التحتية في المناطق الزراعية، وخفض التعريفات الجمركية، وتطوير أشكال التكامل الزراعي العربي، سيزيد من قدرة هذه البلدان لسد الفجوة الغذائية وزيادة قدرتها التنافسية لصادراتها، وتوفر المناخ الضروري خلال المرحلة الانتقالية، لتسريع تكيفها، ورفع درجة استعداداتها لمواجهة التحرير الكامل للتجارة الدولية على السلع والمنتجات الغذائية، مما يؤدي إلى التقليل من مخاطرها على الأمن الغذائي.

ب- المنتجات الصناعية التحويلية:

تراجع أداء القطاع الصناعي خلال عام 1998 بشكل ملحوظ متأثرا في ذلك بالانخفاض الكبير الذي شهده العام في الأسعار العالمية للنفط، فقد سجل هذا القطاع تراجعا في قيمته المضافة بنحو 18,1% خلال العام، وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 5%، وبالنسبة للنشاط الاستخراجي خلال عام 1998، فقد انخفضت القيمة المضافة للنشاط خلال هذا العام بنحو 29,5% نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط.

أما الصناعات التحويلية، فقد سجلت ارتفاعا في قيمتها المضافة خلال العام بلغت نسبته 3,8%، وهذا يقل كثيرا عن المعدل الذي تم تحقيقه في العام السابق والبالغ نحو 6%، في حين

زادت القيمة المضافة المتحققة إلى 68,6%، بينما كانت في العام السابق 66,1%، وبالتـالي زادت مسـاهمتها في النـاتج المحـلي الإجـمالي، ووصـلت إلى 11,9%، أي بزيادة مقدارها 0.9%، وتركز نشاط الصناعات التحويلية على عدد من الصناعات أهمها البتروكيماويات التي ساهمت بحوالي 23% من القيمة المضافة، للصـناعات التحويليـة خـلال هـذا العـام، والصـناعات الغذائيـة 22%، وصـناعة المنسـوجات والملابس والمعدات وآلات النقل 13,15% على التوالي.

ويعزى هذا النمو إلى التحسن في عائـدات الصـناعات التحويليـة، انظـر الجدول رقم (1)، ورغم النمو الملحوظ في ناتج الصناعة، فإن حصة الفرد من هذا الناتج لم تتحسن، والذي يعتبر مؤشرا على مدى مساهمة القطاع في توليد الـدخل الفردي، إذ بلغ نحو 608 دولار عـام 1998، وهـو لا يـزال أدنى مـن مسـتوى عـام 1985 الذي بلغ 663 دولار، في حين تتواصل إنتاجية العامل الصناعي بالانخفاض، والتي تعتبر المعيار الأساسي في المنافسـة الدوليـة (فوصـلت عـام 1998 إلى 9004 دولار سنويا، بعد أن كانت عـام 1995 حـوالي 9481، وعـام 1997 حـوالي 10999 دولار سنوياً)[16].

وقد بلغت قيمة واردات الدول العربية من السلع الصناعية التحويلية 101164 مليون دولار خلال عام 1997، بينما بلغت الصادرات حوالي 38781 مليون دولار، وتشير هذه الأرقام إلى أن الصادرات غطت ما يعادل 38,3% من إجمالي واردات نفس العام، بالمقارنة مع عام 1993 حيث كانت 45%، وعام 1995 نحو 37,4% (جداول رقم 2).

ويعود التحسن في نسبة التغطية إلى تنامي الطاقات الإنتاجية في الصناعات العربية، وتوجيهها نحو التصدير، وخاصة المنتجات البتروكيماوية، والأدوات المنزلية، والمنسوجات والملابس، إضافة إلى تناقص قيمة الواردات الصناعية منها، كما ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي من تزايد قوة القطاع الخاص على المنافسة والنفاذ إلى أسواق جديدة.

وكما كان متوقعا أن تتأثر الصناعة العربية بنتائج تطبيق اتفاقية جولة أورغواي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويعود التأثير غير المباشر للاتفاقية على الصناعة العربية في الفترة الانتقالية قبل سريان الاتفاقية الخاصة بتأسيس منظمة التجارة العالمية، وتشمل تلك النتائج عدة اتفاقيات إضافية تغطي صناعة المنسوجات والألبسة، وكذلك الجوانب الإدارية المتصلة

بشهادات المنشاة، والصناعات الناشئة والإعانات والأمن القومي، كما تعالج الامتيازات والالتزامات المعدلة التي تؤثر على تجارة السلع، وبالنظر إلى جدول الأفضليات التجارية التي تستفيد منها الدول العربية قبل اختتام جولة أورغواي (جدول3)، نجد أن نسبة السلع المستفيدة من نظام الأفضليات من الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي لبعض الدول العربية المختارة، تونس 73 سلعة، لبنان 25 سلعة، ليبيا 38 سلعة، مصر 38 سلعة، المغرب 61 سلعة، بينما تحظى هذه الدول من نظام الأفضليات مع اليابان، تونس 8سلع، لبنان 1 سلعة، ليبيا 1 سلعة، مصر 3سلع، المغرب 4 سلع، أما من الولايات المتحدة فنجد أن تونس تحظى بـ19 سلعة، ولبنان 6 سلع، وليبيا صفر، ومصر 20 سلعة، والمغرب سلعة واحدة.

وفيما يتعلق بنسبة تغطية القيود غير الجمركية على تجارة السلع في مرحلة ما قبل نفاذ الاتفاقيات فنجد أنها تصل إلى 7,8% بالنسبة لجميع السلع ما عدا النفط، وللمنتجات الكيماوية 7% ولجميع السلع المصنعة الأخرى 3,4% (جدول رقم 4)، أما التأثيرات المباشرة فإنها سوف تنعكس على التخفيضات الجمركية المطبقة على المنتجات والنشاطات الصناعية العامة، وكذلك الإلغاء

التدريجي للقيود غير الجمركية المطبقة على منتوجات المنسوجات والألبسة.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية العامة فقد هدفت الاتفاقية إلى إحداث تخفيضات هامة في التعرفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة بنسب قد تصل إلى 70% من التعرفة المطبقة حاليا، أما السلع نصف المصنعة فتتراوح ما بين 32%-47% في حين أن التخفيضات في التعرفة الجمركية على السلع الأساسية تتراوح ما بين 25-43%، وذلك بالنسبة لجميع الصادرات الصناعية.

وكما كان متوقعا فقد بُدِأَ بتطبيق التخفيضات الكبيرة التي تتراوح ما بين 47% و69% على قطاعات كانت الرسوم الجمركية عليها منخفضة مثل الأخشاب والمفروشات، والمعادن، والمعدات غير الكهربائية، والمنتجات المعدنية، والمعدات الكهربائية، والكهربائيات، أما التخفيضات المحدودة نسبيا فتتراوح ما بين 18% و 25%، كذلك بدأ بتحرير السلع من القيود غير الجمركية الموجودة قبل سريان اتفاقية جولة أورغواي وذلك من حوالي 23% -30% لكافة السلع، (أنظر جدول رقم 5).

ومـن النتـائج التـي انعكسـت عـلى البلـدان العربيـة لتطبيـق هـذه الاتفاقيات بزيادة فرص التوسع بتصدير المنتجات نصف المصـنعة والنهائيـة، مـما يعني خلق فرص عمل جديدة، وتقلل بنفس الوقـت مـن الاعـتماد المكثـف عـلى تصدير المنتجات الأولية التقليدية التي تواجه أساسا انخفاضا في معدلات التبـادل الدولي، وتذبذب في الأسعار، ويوضح الجدول رقم (5) قيمة التخفيض في التعرفـة من قبـل الـدول الصـناعية حسـب تصـنيف السـلع الصـناعية قبـل وبعـد جولـة أورغواي.

وقد دلت جولـة أورغـواي عـلى أهميـة خاصـة للمنسـوجات والألبسـة وأفردت لها اتفاقية خاصة، وقد نصت هذه الاتفاقية على الإعفاء النهـائي للقيـود غير الجمركية المفروضـة عـلى هـذه المنتجـات خـلال فـترة عشر سـنوات، وسـيتم الإعفاء التدريجي للقيود المنصوص عليها في الاتفاقية في ترتيبات الألياف متعددة الأطراف على أربع مراحل، بدأت الأولى مع إعـلان قيام منظمـة التجـارة العالميـة في بداية عام 1995، وقد نصت الاتفاقية على إلا تقل القيود التـي يتوقـع إزالتهـا عن 16% وذلك حال دخول الاتفاقية مرحلة التطبيق وقبول الدول المعنية عضـوا فيها، أما المراحل الثلاث الأخـرى فسـيبدأ العمـل بهـا مـع بدايـة السـنة الرابعـة، والسنة العاشرة على التوالي (انظر الجدول رقم (6)).

ومـن المتوقـع أن يـؤدي إلغـاء ترتيبـات الأليـاف متعـددة الأطـراف واستبدالها بمعدلات التعرفة الجمركية المتفـق عليهـا إلى زيـادة واردات الولايـات المتحدة من المنسوجات بحوالي 20% والألبسة 36%، كما تقدر بعـض الدراسـات أنه سوف يؤدي هذا الإلغاء إلى زيادة صادرات البلدان العربيـة مـن المنسـوجات بحـوالي 82% ومـن الألبسـة بحـوالي 93% إلى دول منظمـة التنميـة والتعـاون الاقتصادي[17].

وأخيرا فإنه من الآثار المتوقعة على اقتصاديات البلدان العربية أن يعزز من فرص تدعيم الترابط بين القطاعات المختلفة كالزراعة والخدمات مع الصناعة على مستوى الاقتصاد القومي نتيجة حرية التفاعـل مـع الأسـواق العالميـة، إلا أن حدوث هذا الأثر الإيجابي مرتبط بمدى قدرة البلدان العربية عـلى تعزيـز طاقتهـا الإنتاجية، وقدرة صادراتها على منافسة الصادرات من الدول الأخرى.

ج_ تجارة الخدمات:

تناولت جولـة أورغـواي النظـام التجـاري المتعـدد الأطـراف وتمكنت لأول مرة مـن صـياغة اتفاقيـة لتجـارة الخـدمات (جـاتس)

التـي لم يسـبق التطـرق لهـا خـلال الجـولات السـابقة، وتنطبـق الاتفاقيـة عـلى الخدمات التالية:

- الخدمات التي يتطلـب الاتجـار فيهـا الانتقـال الفعـلي مـن جانـب المصـدر والمستورد مثل الاتصالات والتحويلات الجارية.

- الخدمات التي يتطلب انتقـال مسـتهلكها إلى خـارج الحـدود الوطنيـة مثـل خدمات السياحة والعلاج والتعليم.

- الخـدمات التـي يتطلـب تصـديرها الانتقـال المؤقـت للأشـخاص الطبيعيـين والعمال والخبراء.

- الخدمات التي يتطلب الاتجار بها ضرورة وجود المصدر داخل حدود الـدول المستوردة ومثال ذلك النشاطات المصرفية والتأمين والمقاولات والاستثمارات.

إن جوهر اتفاقيـة جـاتس يكمـن في الالتزامـات بـالبرامج التـي تعـدها الدول الأعضـاء للنفـاذ بشـأن تحريـر قطاعـات معينـة مـن القطاعـات الخدميـة وجعلها مفتوحة أمام المنافسة الأجنبية، إضافة إلى التزامات أخرى تتصل بتعـديل القـوانين والتشريعـات التـي تحـد مـن نشـاط المسـتثمرين الأجانـب في هـذه القطاعات، وتوضح الاتفاقية (جدول رقم 7) ابتعادها عن تحقيق التجـارة الحـرة في الخدمات، وضآلة حجـم التحـرر الـذي تمخـض عنها،وبالتـالي محدوديـة الأثـر

الفوري لها، أما الجانب الإيجابي فيها، فهو التزام الدول الأعضاء بعدم استحداث قيود جديدة على تجارة الخدمات.

خلال السنوات الماضية ازدادت أهمية قطاعات الخدمات الإنتاجية في الدول العربية، وبلغت القيمة المضافة نحو 136 مليار دولار عام 1994، بعد أن كانت 109 مليار دولار عام 1990، أي بمعدل سنوي متوسط قدره حوالي 5,8% بينما تواصلت هذه الزيادة في السنوات 1995 -1998 ولكن بمعدلات زيادة أقل من السابق وصلت 0,6%، (أنظر جدول رقم 8)، هذه الزيادة تعكس دور هذه القطاعات كمصدر من مصادر الدخل، وكسوق تشغيل وتوظيف العمالة المحلية، إضافة إلى كونها موردا هاما لتوفير النقد الأجنبي، مثل قطاع السياحة في مصر، وتونس، والمغرب، والأردن، والنقل والاتصالات للسعودية، ومصر، والتمويل والمصارف للدول الخليجية.

إن آثار الاتفاقية على الاقتصاديات العربية، تعتمد إلى حد كبير على التعهدات التي التزمت بها الدول العربية المشاركة، ويلاحظ من البرامج التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية، اتخاذها نهج الحد الأدنى في مجال التحرير الجزئي لبعض الخدمات.

- أقل من متوسط البلدان النامية (الجزائر، البحرين، تونس).
- أكثر شمولاً من متوسط البلدان النامية (مصر، الكويت، المغرب).

كذلك كانت التزامات الدول العربية ضئيلة فيما يتعلق بالشمولية القطاعية، وتركزت التزاماتها في أنشطة تكتسب فيها خبرة نسبية كمجال الفنادق، والمطاعم، والخدمات المتصلة بالسياحة، والخدمات المالية، كما أن الالتزامات التي أخذتها على نفسها الدول العربية بفتح أسواقها لتجارة الخدمات رافقها إجراءات تقيدية شملت حقوق الملكية للأجانب لشراء العقارات، وكذلك حرية دخول وإقامة مندوبي هذه الشركات، في ضوء الالتزامات الواردة الذكر للدول العربية، فإن الآثار المباشرة للاتفاقية تكون معدومة الذكر، إلا أن آثارها الجدية سوف تعتمد على نتائج المفاوضات المستقبلية، ومدى استجابة البلدان العربية للضغوط لتحرير هذه القطاعات، والالتزامات التي ستقدمها في جداولها لاحقا، لذلك فإنه يتعين أن تعطى الأولوية لتطوير هذه القطاعات وتفويتها لتواكب مراحل الاندماج في الأسواق الدولية، وبما يمكن الدول العربية الاستفادة من الفترة الزمنية الممنوحة للدول النامية للتكيف مع متطلبات الاتفاقية وذلك، عبر تعميق خطوات التكامل الاقتصادي

الإنتاجية والخدمية، بهدف التقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تطبيق اتفاقية أورغواي.

رابعا: التكامل الاقتصادي العربي والعولمة

إن مجمل التغيرات الدولية التي صبت في تيار العولمة والتحديات التي واجهتها الدول العربية من جراء هذه المتغيرات، سواء بالانخراط قسرا في إطار تعاون إقليمي شرق أوسطي له أبعاد استراتيجية وسياسية واقتصادية تتصل ببنية النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، أم من خلال تدويل الاقتصاد العالمي الذي يجعل من الصعوبة بمكان لأي دولة منفردة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها من التعامل بفعالية، مع مقتضيات السوق العالمية، لذلك برزت ونشأت وبالتوازي مع ظاهرة تدويل الاقتصادي العالمي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي أخذت أشكالا مختلفة من السوق المشتركة، للاتحادات الجمركية للمناطق الحرة، وكل هذه الأشكال أملتها ضرورة تحسين القدرات بفاعلية أكبر كمقدمة للانخراط في تيار العولمة.

إن التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، بكل ما حمله من أبعاد ومخاطر وقلق مشروعا وجديا على مستقبل المنطقة العربية، فإنها تطرح من جانب آخر تحديا ينبغي استغلاله

لاستشراف آفاق العمل والتحرك المستقبلي من خلال التعرف أولا على طبيعة الظاهرة الجديدة، وإعادة استكشاف القدرات العربية وبما يكفل اختيار الأساليب والأشكال، للتعامل معها بفاعلية وجدية، وبما يجنب تكرار السلبيات التي أعاقت وتعيق العمل العربي المشترك.

إن قدرة البلدان العربية على التعامل بندية وكفاءة مع التحديات الإقليمية والدولية تتوقف أولا وأخيرا على قدرتها البشرية، ومهارات وإنتاجية العاملين فيها، كما يتوقف الأمر أيضا على كفاءة نظمها الاقتصادية والسياسية المستجيبة لمعطيات التنمية والتقدم والعدالة والديمقراطية، كما وأن قدرة البلدان العربية على إعادة تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والارتقاء بدورها، وتأمين وتوفير سبل أدائها على أسس جديدة سوف ينعكس وبلا شك على تعزيز التكامل العربي، لأن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه المؤسسات هو توثيق الصلات بين البلدان العربية وتنسيق خططها وسياساتها، ولا شك بأن الخطوة الإيجابية التي اتخذت مطلع عام 1998 ببدء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة، عبر تخفيض الرسوم الجمركية على السلع العربية بنسبة 10% اعتبارا من سريان الاتفاقية ولغاية عام

2007 (وهذه هي المرة الأولى التي تخرج بها مشاريع العمل العربي المشترك من الطور النظري إلى المجال العملي، من خلال برنامج تنفيذي متفق عليه بين الدول العربية، بينما كانت القرارات السابقة مجرد مشاريع لم تَرْقَ إلى حيز التنفيذ العمل) [17].

إن البديل العربي ليس خيارا متاحا وجاهزا يمكن اللجوء إليه في أي وقت، بل يتعين بناءه من خلال عمل متصل وطويل يستهدف تعبئة الطاقات البشرية والموارد المادية، لمواجهة تبعات العولمة على منطقتنا، كما ويتطلب ذلك اتخاذ بعض الإجراءات العملية الملموسة للتعامل مع المجالات التي طرحتها اتفاقية التجارة الدولية، في إطار خطة علمية وموضوعية مدروسة، للتقليل من مخاطرها على اقتصاديات البلدان العربية وتتناول هذه المجالات[18] .

1) السياسات التصديرية

- تشكيل لجنة عربية عليا للتصدير، للعمل على بحث سبل زيادة الصادرات والتغلب على مختلف معوقات التصدير.
- تبني سياسة للتصنيع الموجه نحو التصدير.

- تشجيع الصادرات ذات الميزة التنافسية، مثل صناعة النسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والصناعات الغذائية وبعض المنتجات الزراعية.
- تعزيز ودعم القطاع الخاص في القيام بالتصدير، وإلغاء التفرقة والتمييز بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم الدعم للإنتاج المحلي للتصدير باللجوء لوسائل غير المباشرة مثل الدعم من خلال أسعار الطاقة والفوائد المصرفية.
- تقليص واختصار إجراءات التصدير والقيود المفروضة عليه.
- تأسيس مركز عربي للمعلومات تتوافر فيه بيانات عن كل الصناعات والسلع في الدول العربية لتحديد العرض والطلب عليها، مما يساعد في تنسيق التجارة البينية بين الدول العربية مع إنشاء مصرف عربي للتصدير والاستيراد لتمويل التجارة البينية العربية.
- تنسيق السياسات الإنتاجية لأغراض التصدير والسياسة التسويقية بحيث يتم الإنتاج وفقا لاحتياجات ومواصفات ومقاييس وأذواق الأسواق الخارجية وفي المواعيد المناسبة لها.

- توفير وسائل النقل المناسبة والرخيصة، خاصة الشحن الجوي من خلال استثمار أموال عربية في هذا الصدد، ومما يوفر أساطيل نقل عربية مخصصة لاستغلالها في هذا المجال.

2) حماية الملكية الفكرية

تفتقد معظم الدول العربية التكنولوجيا المتقدمة، رغم ما تزخر به أمتنا العربية من تراث ثقافي وإسهام حضاري، وفي ضوء ما أقرته الاتفاقية فإن الدول العربية مدعوة بالالتزام فيما يتعلق بالملكية الفكرية، ولهذا فقد يكون من المناسب:-

- إجراء مراجعة شاملة لكل ما تتضمنه القوانين الحالية لكل دولة عربية والمتعلقة بالملكية الفكرية بعناصرها على الصعيد القطري في إطار ما تنص عليه الاتفاقية.
- إنشاء جهاز لمتابعة حماية حقوق الملكية الفكرية خاصة للدول العربية ذات التمييز في مجال الثروة الفكرية والأدبية والثقافية.
- إعداد كوادر سريعة في الأجل القصير تكون قادرة على التعامل مع كافة العقود المتعلقة بالملكية الفكرية، مع وضع خطة طويلة الأجل لتدريس الملكية الفكرية في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة.

3) قطاع الخدمات

معلوم أن الـدول العربيـة بوجـه عـام لا زالـت ضـعيفة في المنافسـة في مجال النشاطات الخدمية مثل المصارف وشركات التأمين والاستثمارات والمقاولات والنقل والسياحة، مما يتطلب دعم وتطوير هذه المجالات، فعلى صعيد المصارف قد يكون من المناسب:

- اسـتحداث وظـائف جديـدة للمصـارف خاصـة في مجـالات أسـواق المـال والبورصات العالمية وتطوير أساليب العمل المصرفي.

أما على صعيد التأمين فإن الأمر يقتضي :

- اعتماد سياسة تضـمن خفـض التكلفـة التأمينيـة وأسـعار التـأمين مـع رفـع مستوى الخدمة التأمينية.
- إيلاء العنصر البشري مزيدا من الاهتمام مـن خـلال التـدريب عـلى أحـدث وسائل التدريب والتكنولوجيا في هذا المجال لمواجهة المنافسـة الدوليـة للشركـات العملاقة، فضلا عما يحقق ذلك للقوى العاملة العربية من فرص حتى تجد المكان الملائم لها في المنافسة على الساحة الدولية.

4) المنسوجات والملابس الجاهزة

منحت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها عشر سنوات حيث يبدأ بعدها إلغاء نظام الحصص وفتح أسواق الدول المتقدمة أمامها، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية وضع السياسات اللازمة لتنمية وتطوير هذا القطاع، ومن خلال الآتي:

- تحديث هذا القطاع ورفع كفاءته الإنتاجية من خلال إجراء عمليات الإحلال والتجديد والميكنة اللازمة، والاستعانة بأحدث الأساليب التكنولوجية المطبقة، عملا على تحسين جودة الإنتاج ورفع قدرته على المنافسة.
- تخفيض كلفة الإنتاج في هذا القطاع إلى أدنى حد ممكن دون التأثير على مستوى الجودة، وذلك من خلال خفض الرسوم والضرائب، أو تيسير إجراءات استرداد الرسوم الجمركية على الصادرات.
- تقديم الدعم غير المباشر لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في مجال التصدير بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية، كإقامة الدعاية والمعارض الدولية.
- تكثيف برامج التدريب المتواصلة للقوى العاملة على أحدث طرق الإنتاج وفقا للمقاييس والمواصفات العالمية والعمل على

رفع نسبة العمال المهرة إلى إجمالي العاملين، ويدخل في ذلك تغيير نظام ومناهج التعليم، والتركيز على التعليم التقني في تلك القطاعات وتطبيق أحدث نظم التعليم.

5) **التعرفة الجمركية:**

- العمل على التحول من الوسائل الكمية المقيدة لحركة التجارة الدولية (غير التعريفة) إلى الوسائل السعرية (التعريفية).
- تخفيض الوسائل السعرية (التعريفية) تدريجيا حتى الوصول إلى تعريفة معتدلة وفقا للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الجات.
- مراعاة أن تكون التعريفة الجمركية منسقة وعادلة حتى تلعب الدور المستهدف لها في حماية المنتج المحلي.
- تشكيل هيئة عليا لتوحيد التعريفة الجمركية كخطوة أولى على مستوى السوق العربية المشتركة.

6) **مكافحة الإغراق:**

الاستفادة من نصوص الاتفاقية التي تسمح للدول الأعضاء بحماية صناعاتها المحلية من محاولات الاغراق، وفي هذا السياق ربما يكون من المناسب تشكيل هيئة متخصصة لتحديد ماهية

الإغراق ووسائله، والأساليب الملائمة لمواجهته، والتعويض عنه، حماية للصناعة العربية، سواء برفع التعريفة الجمركية عليها، أم إلغاء المزايا التفضيلية التي تتمتع بها.

في إطار المرحلة الانتقالية (5-10) سنوات التي منحتها الاتفاقية فقد يكون من المناسب اتخاذ عدد من الإجراءات من بينها:

- تشكيل هيئة لوضع خطة زمنية للمرحلة الانتقالية لإجراء التعديلات اللازمة في جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والملكية الفكرية لتعظيم العوائد وتقليص السلبيات.
- توفير جهاز للتنسيق المستمر بين المصدرين والمستوردين العرب وتسهيل إبرام التعاقدات بينهم.
- تأمين الاتصال المنظم والفعال بين الدول والأسواق العربية من خلال إقامة المعارض والأسواق الدولية المتخصصة.
- تأسيس بنك للمعلومات يتم تغذيته بكل الموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتوافرة لدى الدول العربية، وأيضا بكل ما ورد في اتفاقية الجات لأعمال التنسيق والمتابعة.

المراجـع:

1. قراء العرب يدخلون قفص العولمة – الحياة الجديدة 5-19-12-1997 ص13.

2. تقريـر الاسـتثمار العـالمي / الشركـات عـبر الوطنيـة وبنيـة الأسـواق وسياسـية المنافسة – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية + يونكتاد – 1997 ص14.

3. المصدر السابق نفسه، ص16.

4. العولمة واثارها الاجتماعية – تقرير المدير العام لمنظمـة العمـل العربيـة آذار 1998 ص22.

5. Financial Times, Regionalism,Oct,6-1995.

6. العولمة وآثارها الاجتماعية – مصدر سابق ص 81.

7. انظر حول نظريات التكامل الاقتصادي:-

1- Balassa, Bela, The Theory of Economic Integration. Home wood. Winois! Richard D. Irwin. I NC,1963,PP-1-17.

2- Machlup, Fritz, Ahistory of thought ONE conomic int egration. London, The Moc Millan Press LTD,1977,PP-3-25.

8. المصدر السابق نفسه.

9. Geneve Post 27,of April, 1995 .

10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر أيلول 1998-ص30.

11. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر أيلول 1999-ص27-28.

12. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر أيلول 1996 –1999-ص40-41.

13. فقراء العرب يدخلون قفص العولمة ،مصدر سابق.

14. العولمة وآثارها الاجتماعية – مصدر سابق –ص92.

15. عبد الفتاح الجبالي دورة أورغواي والعالم الثالث حسابات الربح والخسارة مجلة السياسة الدولية – العدد 118-ص201.

16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد-سبتمبر 1996-1999 ص265.

17. السفير أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية- الحياة الجديدة- 1997/12/31.

18. انظر التوصيات المطروحة في تقرير – العولمة وآثارها الاجتماعية – مصدر سابق –ص179-184.

الملحق (الجداول)

جدول (1)   القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية 1995 – 1998 (بالأسعار الجارية)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي%	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%
1995	102.5	9.4	19.6	58.0	11.3	11.1	160.5	10.1	30.2
1996	121.5	18.5	21.2	62.3	7.4	10.9	183.8	14.5	31.5
1997	127.6	5.0	21.3	66.1	6.1	11.0	193.7	4.5	32.2
1998	89.9	29.5	15.6	68.6	3.8	11.9	158.5	18.2-	27.0

المصدر:- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1999-ص 47.

جدول (2)

نسبة التغطية في التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية

(باستثناء النفط الخام) (مليون دولار)

البيان / السنة	1993	1995	1996	1997
إجمالي الصادرات الصناعية العربية	28672	34804	38294	38781
إجمالي الواردات الصناعية العربية	63761	92976	93984	101164
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	%45	%37.4	%40.7	%38.3

المصدر: التقريـــر الاقتصـــادي العربي الموحد سبتمبر 1996-1999ص47.

جدول (3) نظام الأفضليات التجارية التي تستفيد منها الدول العربية قبل اختتام جولة أوروجواي

الدولة	**الاتحاد الأوروبي**				اليابان		**الولايات المتحدة**		الدول العربية الأقل نمو(2)
	مزايا نظام الأفضليات العامة	مزايا مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية والمحيط الهادي	مزايا مجموعة المغرب والمشرق	نسبة السلع المستفيدة من نظام الأفضليات من الصادرات 1	مزايا نظام الأفضليات العامة	نسبة السلع المستفيدة من نظام الأفضليات من الصادرات (1)	مزايا نظام الأفضليات العامة	نسبة السلع المستفيدة من نظام الأفضليات من الصادرات (1)	
الأردن	×			5	×	2	×	-	
الإمارات	×		×	8	×	35	-	4	
تونس	×		×	2	×	8	-	7	
البحرين	×		×	73	×	-	×	1	
الجزائر	×			70	×	2	-	19	
السعودية	×			21	×	19	-	22	
السودان	×	×		34	×	7	×	3	×
الصومال	×	×		32	×	1	×	1	×
العراق	×		×	31	×	8	-	15	
عمان	×			11	×	2	-	4	
قطر	×			7	×	52	-	1	
الكويت	×		×	25	×	17	-	6	
لبنان	×			20	×	1	×	6	
ليبيا	×			83	×	1	×	-	
مصر	×			38	×	3	×	6	
المغرب	×		×	61	×	4	-	2	
موريتانيا	×	×		45	×	28	×	1	
اليمن	×			42	×	15	-	11	×

1- متوسط الصادرات من الدول العربية إلى الدول والمجموعات المستوردة للفترة 1990-1986

2- وضع الدول الأقل نمواً تمنحه الجهات المستوردة .

المصدر : ندوة آثار اتفاقية الجات على الدول العربية " نتائج جولة أوروجواي 1995 بواشابرويو وآخرون .

جدول (4) تقدير تأثير جولة أوروجواي في نسب تغطية القيود غير الجمركية على تجارة السلع (نسب مئوية)

البيـــــان	الدول الصناعية	الدول النامية	جميع الدول العربية	مصر *	المغرب *	تونس *
أولاً : نسب تغطية القيود الجمركية في مرحلة ما قبل الجولة على تجارة السلع						
كل السلع	10.9	18.0	9.1	23.0	30.2	26.0
كل السلع ما عدا النفط	10.4	18.1	7.8	32.0	30.5	28.0
المعادن والخدمات	13.7	**10.0**	19.6	-	-	-
الكيماويات	5.9	3.4	7.0	-	-	-
السلع المصنعة الأخرى	9.2	21.6	3.4	67.0	46.4	31.0
ثانياً : تقديرات نسب تغطية القيود غير الجمركية في مرحلة ما بعد الجولة على تجارة السلع (حالة ثبات القيم)						
كل السلع		5.5	6.1	9.3	3.0	5.0
كل السلع ما عدا النفط		3.8	3.6	0.6	2.8	2.0
المعادن والخدمات		10.0	19.6	-	-	-
الكيماويات		3.4	7.0	-	-	-
السلع المصنعة الأخرى		4.5	2.2	1.2	1.2	7.0
ثالثاً : تغطية القيود غير الجمركية في مرحلة ما بعد الجولة على تجارة السلع (حالة زيادة القيم)						
كل السلع		4.2	5.8	-	-	-
كل السلع ما عدا النفط		2.8	3.4	-	-	-
المعادن والخدمات		10.0	19.6	-	-	-
الكيماويات		3.4	7.0	-	-	-
السلع المصنعة الأخرى		3.0	2.1	-	-	-

*** من الملاحظ أن القيود غير الجمركية في الدول العربية المذكورة مرتفعة إذا أنها تغطي نسبة عالية من السلع المستوردة مما يعني أن الحماية شديدة عن طريق الإجراءات الإدارية غيرها .**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1996 ص 309 .

جدول (5) التخفيض في التعرفة من قبل الدول الصناعية حسب تصنيف السلع الصناعية قبل وبعد جولة أوروغواي

	قيمة الواردات		متوسط التعرفة (%)					
			الواردات من كل المصادر			الوردات من كل الدول النامية والعربية		
	كل المصادر (مليار دولار)	الدول النامية (مليار دولار)	المعدل قبل الجولة	المعدل بعد الجولة	نسبة التخفيض	المعدل قبل الجولة	المعدل بعد الجولة	نسبة التخفيض
كل المنتجات الزراعية	737.1	169.8	6.3	3.8	40.0	6.8	4.3	37.0
الأسماك ومنتجاتها	18.5	10.6	6.1	4.5	26.0	6.6	4.8	27.0
الأخشــــاب والمفروشــــات والورق	40.6	**11.5**	3.5	1.1	69.0	4.6	1.7	63.0
المنتوجات والألبسة	66.4	33.2	15.5	12.0	22.0	15.0	11.3	23.0
الجلود والمطاط والأحذية	31.7	12.2	8.9	7.3	18.0	8.1	6.6	19.0
المعادن	69.4	24.4	3.7	1.4	62.0	2.7	0.9	67.0
الكيماويات والتصوير	61.0	8.2	6.7	3.7	45.0	7.2	3.8	47.018.0
آليات النقل	96.3	7.6	7.5	5.8	23.0	3.8	3.1	66.0
معدات غير كهربائية	118.1	9.8	4.8	1.9	60.0	4.7	1.6	48.0
معدات كهربائية	86.0	19.2	6.6	3.5	47.0	6.3	3.3	69.0
منتجات المعادن والأحجار	73.0	22.2	2.3	1.1	52.0	2.6	0.8	52.0
مواد مصنوعة أخرى	76.1	10.9	5.5	2.4	56.0	6.5	3.1	

المصدر : ندوة آثار اتفاقية الجات على الدول العربية "نتائج جولة اوروغواي" 1995 جيسوس سياد

جدول (6)

آلية اتفاقيات الألياف المتعددة ودمج منتجات المنسوجات والألبسة في اتفاقية جولة أورغواي (1994)

المراحل	نظام الدمج للتحرير (الأساس: قيمة واردات سنة 1990 من المنتجات المدرجة في ملحق الاتفاقية)	النسبة الجمركية	معدل النمو للحصص المتبقية (الأساس: معدلات النمو للحصص المتفق عليها سابقا في اتفاقية الالياف المتعددة)
المرحلة (1): (اليوم الأول للاتفاقية)	16%	16%	أعلى بنسبة 16% من المعدل الأصلي (مثلا من 3% إلى 3.48%)
المرحلة 2: (السنة 4)	17%	33%	
المرحلة 3: (السنة 8)	18% إضافية	51%	زيادة بنسبة 25% (مثلا من 3.48% إلى 4.35%)
المرحلة 4: (السنة 10 ونهاية الفترة الانتقالية)	49الباقية	100%	زيادة بنسبة 27% (مثلا من 4.35% إلى 5.52%)

المصدر: ندوة اتفاقية الجات على الدول العربية"جولة الاوروغواي والتجارة الدولية في المنسوجات والألبسة 1995 ناهيد كرماني.

جدول رقم (7) القطاعات المشمولة بالتزامات محددة

البيان	بلدان الحل المرتفع	كل البلدان الأخرى	البلدان النامية الكبيرة	بلدان عربية مختارة					
				الجزائر	البحرين	مصر	الكويت	المغرب	تونس
دخول السوق :									
المجموع ، المتوسط (قطاعات/ وسائط كنسبة من المجموع قائمة GNS)	53.30	**15.10**	29.60	0.65	2.58	16.77	28.39	23.23	8.39
متسوط الشمولية (قطاعات/ وسائط كنسبة من مجموع قائمة مرجحة بعاملي الانفتاح ومقياس التثبيت)GNS	40.60	9.40	17.10	0.48	1.94	10.48	10.65	11.21	3.71
مجموع الشمولية (كنسبة من المجموع المتوسط)	76.20	62.30	57.70	73.90	75.20	62.50	37.50	48.30	44.20
بند "لا قيود" كنسبة من العرض الكلي (بدون قياس)	56.40	47.30	36.70	75.00	75.00	47.10	25.00	28.50	23.10
بند "لا قيود" كنسبة لمجموع قائمة GNS	30.50	6.70	10.90	0.48	1.90	7.90	7.10	6.60	1.90
المعاملة الوطنية									
المجموع " المتوسط (قطاعات/ وسائط كنسبة من مجموع قائمة GNS)"	53.30	15.10	29.60	0.65	2.58	16.77	28.39	23.23	8.39
متوسط الشمولية(قطاعات / وسائط كنسبة من مجموع قائمة مرجحة لعاملي الانفتاح ومقياس التثبيت) GNS	42.40	10.20	18.80	0.48	1.94	11.59	11.61	15.65	3.55
مجموع الشمولية (كنسبة من المجموع المتسوط)	79.50	67.50	36.50	73.90	75.20	69.70	40.90	67.40	42.30
بند " لا قيود " كنسبة من العرض الكلي (بدون قياس)	65.10	60.40	49.30	75.00	75.00	61.50	28.40	61.60	40.40
بند " لا قيود" كنسبة من مجموع قائمة GNS	35.30	8.50	14.60	0.48	1.90	10.30	8.10	15.00	3.40
بنود للتذكير :									
لا قيود على دخول السوق والمعاملة الوطنية كنسبة من مجموع قائمة GNS	28.00	6.40	10.00	0.48	1.90	7.90	7.10	6.50	1.50

GNS – مجموع المفاوضات بشأن الخدمات

المصدر : الندوة السنوية المشتركة السابعة حول آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية "تجارة الخدمات والاتفاقية العامة للتجارة للخدمات " الآثار على البلدان العربية ورقة مقدمة من برنارد هوكمان وكارلوس أ. بديمو بداغا ، الكويت ، 17-1995/1/18

جدول (8)

تطور القيمة المضافة لقطاعات الخدمات الإنتاجية

	1985	1990	1994	1995	1997	1998
القيمة المضافة (مليار دولار)	84.1	108.5	135.9	137.4	139.2	142.1
معدل النمو السنوي%	-	-	2.8	2.1	1.6-	1.5
معدل النمو (1990-1994%)	-	-	-	-	-	5.8
معدل النمو (1995-1998%)	-	-	-	-	-	2.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 1995 ص144.

المصدر: الأرقام تقديرية للسنوات 1995-1998 وقد احتسبت في التقرير السنوي للأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ص50.

المبحث الثاني

اتجاهات الاقتصاد الأردني في عصر العولمة*

أولاً: المقدمة

تعاقب على الفكر الاقتصادي العديد من المحطات المحورية التي تركت بصمات واضحة على مسيرة البشرية، وأدت على الدوام إلى إيجاد مراحل من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد شهد القرن العشرين ظهور وأفول مدارس ونظريات اقتصادية ارتبط بعضها بأشخاص بعينهم، وتطور البعض الآخر في شكل مناهج عمل. وقد أبرز حازم الببلاوي ذلك في مراجعه ثرية لعلم الاقتصاد خلال القرن الحالي، متناولاً تطور المدرسة الكلاسيكية والكينزية والنقدية والمؤسسية. (حازم الببلاوي، 2000). وتعتبر محطة العولمة من المحطات التي بدأت ترسخ بشكل كبير في القاموس الاقتصادي، حتى باتت على ذات القدر الذي استحوذت عليه مفردة التنمية الذي تنامي استخدامه في

* أعد هذه الورقة الدكتور خالد الوزني، أستاذ الاقتصاد، ومدير عام دائرة الجمارك الأردنية.

منتصف القرن. بل أصبح المفهوم العام أن العولمة أمر مسلم بـه علينـا اسـتيعابه والتكيف معه. (جلال أمين،1999).

وقد ظهـرت العولمـة كوسـيلة للتعبـير عـن تغيـيرات متلاحقـة في عـدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد أشار البعض إلى دور العولمة في مجالات أربع هـي تنـافس القـوى العظمـى، والتقـدم والابتكـار التكنولـوجي، والتغيرات في عملية الإنتاج، والتحديث والتبديل. وفي هذا الإطار ظهرت تعريفات متعددة للعولمة تناولت الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة. (السيد يسين، 1998). ولعله يخـرج عـن نطـاق هـذه الورقـة الـدخول في معـترك نقاط الاتفاق والاختلاف حول تلك التعـاريف. بيـد أن المسـلم بـه هنـا، أننـا أمـا ظاهرة باتت تشكل محور الحديث العلمي في كافة المحافل أثارت سـجالاً طـويلاً بين المهتمين، ممن تناولوها من عدة جوانب. بعضها من قبيل التعريف فحسـب، والـبعض الآخـر توسـع ليتنـاول الآثـار والمسـببات والتبعـات. ولعـل الادعـاء بـأن الأهمية القصوى الآن تتمثل في النظر إلى الاتجاهات التـي يجـب أن تتكيـف بهـا الاقتصادات وأطر العولمة ادعاء لا خلاف عليه.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسـة المتواضـعة لتكـون اجتهـاداً في إطـار الحاجـة أردنيّـاً إلى النظـر في اتجاهــات الأردن

وهو يلج منظومة قرن جديد تشكل فيه العولمة وقود الحركة المندفعة إلى أتـون استحقاقات البقاء والاستمرار وفقاً لما تفرضـه قواعـد اللاعبـين الجـدد في هـذه الظاهرة. ومن هنا فقد تم تقسيم الورقة إلى ثلاثة أجـزاء بخـلاف هـذه المقدمـة، حيث يتناول الجزء التـالي مظـاهر العولمـة واتجاهاتهـا، ثـم يلقـي الجـزء الثالـث الضوء على السمات العولمية في الاقتصادي الأردني، وفي القسم الرابع يتم التطـرق إلى اتجاهات الاقتصاد الأردني في ظل متطلبات العولمـة، وأخـيراً نخلـص إلى بعـض الاستنتاجات.

ثانياً: العولمة، الظواهر والاتجاهات

تناولت الأدبيات الاقتصـادية في الآونـة الأخـيرة، وفي شـكل اتفـاق يكـاد يكون تاماً، مجموعة مـن الظـواهر والاتجاهـات التـي بـرزت مـع تصـاعد وتـيرة اسـتحقاقات العولمـة. فقـد أشـار كـل مـن جـلال أمـين 198، 1999، وإبـراهيم العيسوي، 1999، ومصطفى الكفري، 1999، وجمال سلمان، 1999، وتمـام الغـول، 1999، وغيرهم إلى الظواهر التالية بشكل كلي أو جزئي:

تزايد وتـيرة النمـو في تجـارة السـلع بشـكل عـام والخـدمات بشكل خاص، ناهيك عـن الزيـادة الملموسـة في درجـة تنـوع

المتاح من السلع والخدمات التي يتم تبادلها عبر القنوات المختلفة للتجارة الخارجية.

تزايد حركة رؤوس الأموال بين الحدود وزيادة حجم التدفق والتنوع في الاستثمارات الأجنبية والتي وصلت عام 1996 إلى نحو 2ر3 تريليون دولار، وقد بدأت الدول النامية في الآونة الأخيرة تستحوذ على قسط لا بأس به من تلك التدفقات.

الاتجاه نحو مزيد من تحرر وانفتاح الأسواق للاقتصادات الوطنية.

بروز الدور المحوري للشركات الجنسية وهيمنتها على عملية تقسيم العمل الدولي وتجاوزها لمرحلة الشركات المتعددة الجنسية، وخاصة مع تواجدها في أقطار متعددة، لتصنيع مدخلات منتج ما، وتجميعه في النهاية كمنتج متكامل في إحداها.

تعاظم دور المؤسسات الدولية من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحديثاً منظمة التجارة العالمية.

بروز الدور الهام لانتقال المعلومات وتطور وسائل ووسائط وسبل الاتصالات الدولية وظهور ما عرف بثورة

الاتصالات والمعلومات عالمياً، والاعتماد الكبير على البعد التقني المتقدم في هذا الإطار خدمة لتطوير طرق الإنتاج وكفاءته.

التغير النوعي في دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاتجاه نحو التراجع العام والانحسار خاصة عند الحديث عن الدور الإنتاجي للدولة. وتشير الاتجاهات الحديثة إلى تضاؤل دور الدولة وانكماشه استجابة لاستحقاقات توسيع الأسواق وتحرير الاقتصادات.

التوسع في طروحات إعادة هيكلة الاقتصادات في مجال تقسيم العمل بين القطاعين العام والخاص، وظهور التخاصية بشكلها السافر كطرح جديد لإعادة الهيكلة وزيادة فاعلية تخصيص الموارد واستغلالها. وذلك ضمن طروحات تحرير الاقتصادات والانتقال إلى مستويات متقدمة من التنافسية بدلاً من الاقتصار على الميزة النسبية بطروحاتها المختلفة.

وفي ظل الطروحات والاتجاهات المشار إليها أعلاه يأتي السؤال الهام في هذه الورقة حول اتجاهات الاقتصاد الأردني في ظل العولمة. بيد أن المفيد في البداية إلقاء الضوء على السمات

المتأثرة بالعولمة في اقتصاد البلاد، ومن ثم معرفة أثر إسقاطات الظواهر والاتجاهات المشار إليها في توجيه دفة الاقتصاد الأردني، وهو ما سيتم طرحه في الجزء التالي من هذه الورقة.

ثالثاً: الاقتصاد الأردني، سمات قابلة للتأثر بالعولمة

شهد الاقتصاد الأردني مراحل تنموية متعددة منذ نشأته وتأثر بالعديد من المعطيات التي تركت بصماتها على شكل سمات اختص بها دون غيره من دول المنطقة. بيد أن موضوع دراسة سمات الاقتصاد الأردني وخصائصه بشكل عام يخرج عن نطاق هذه الورقة. ومن هنا فإن التركز سيكون فيما يلي على بعض السمات التي من خلالها يمكن الحديث عن اتجاهات الاقتصاد الأردني في عصر العولمة. ذلك أن دراسة هذه السمات سيكون السبيل لتوقع أو معرفة الاتجاه والحجم الذي يسير به هذا الاقتصاد لمواجهة إرهاصات العولمة ومتطلباتها. ومن هنا يمكن الإشارة إلى السمات التالية للاقتصاد الأردني والتي يرى الباحث أنها الأكثر تأثراً بظواهر واتجاهات العولمة المشار إليها في القسم السابق من هذه الدراسة.

1. **صغر حجم الاقتصاد والانفتاح**: يعتبر الاقتصاد الأردني صغير الحجم مفتوحاً Small Open Economy. وتتبلور

حقيقة صغر حجم الاقتصاد في حقائق جغرافية وديموغرافية (سكانية) واقتصادية. وإن كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان يحكمان البعدين الأولين في صغر الحجم، فإن البعد الاقتصادي لصغر الحجم يتمثل أساساً في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية، والفيصل هنا أن الاقتصاد لا يمتلك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية لصادراته أو وارداته الرئيسية، مما يجعل الاقتصاد الصغير كحالة الأردن، مُتلقياً للسعر في معاملات التجارية الدولية.

2. **ضيق السوق المحلي**: آخذاً في الاعتبار ترابط معطيات المساحة والسكان في جانبي توفر الموارد، ومن ثم حجم الاستغلال لغايات الإنتاج (جانب العرض)، وكذلك مستوى الطلب الكلي (جانب الطلب) فإن السوق الأردني بجانبيه ضيق الاستيعاب. وهذا يعني، من ناحية، وجود فوائض إنتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الإنتاج والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر السوق، مما يحتم ضرورة السعي الدائم لفتح الأسواق الخارجية، والاعتماد على الخارج، والانكشاف عليه -بسبب التركز الجغرافي

للتجارة الخارجية- نتيجة لتقلبات تلك الأسواق، ومن ناحية ثانية فإن شح الموارد وتركزها حتم دوماً الحاجة إلى استيراد المتطلبات الأساسية والكمالية للمستهلك الأردن لتغطية الطلب الفائض عن إمكانيات الإنتاج المحلي، إن وجد.

3. **اقتصاد إقليمي النسق دولي التأثر**: في ظل السمات السابقة فإن ارتباط الاقتصاد الأردني بنسقيه الإقليمي والدولي بات أمراً لا مندوحة عنه، لتحقيق الأهداف التنموية للاقتصاد، واستكمال الحاجة الضرورية للسوق المحلي، ناهيك عن استيعاب الفائض في الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التي يمكن أن تقدمها تلك الفوائض. وفي ظل الارتباط الشديد بين الاقتصاد الأردني ونسقيه الإقليمي بشكل أساسي والدولي بشكل تكميلي، فقد أضحى الاقتصاد الأردني مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدتها الأسواق الإقليمية، وخاصة في دول الخليج العربي، بمغانمها ومغارمها بشكل جلي على مسيرة نمو الاقتصاد الأردني حتى بات الاقتصاد الأردني يعرف بأنه الاقتصاد النفطي الذي لا

ينتج نفطاً. وعليه فالاقتصاد الأردني في الأساس يمكن توصيفه بأنه إقليمي المغانم والمغارم، وقد اتضح ذلك بشكل جلي عند النظر إلى مراحل النمو الاقتصادي ومستويات البطالة ومعدلات التضخم على مدى التاريخ إلى مراحل النمو الاقتصادي ومستويات البطالة ومعدلات التضخم على مدى التاريخ الاقتصادي للأردن.

4. **تغير الدور الإنتاجي للدولة:** استثمرت الحكومة الأردنية وسيطرت على مدى التاريخ الاقتصادي للبلاد على ملكية مؤسسات إنتاجية كبيرة الحجم، لأسباب تعلقت بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات، أو لوجود البعد "الاستراتيجي" لتلك الاستثمارات، إضافة لعدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة، مما جعل من قضية استقطاب رأس المال العربي أو الأجنبي للاستثمار في تلك القطاعات، التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، أمراً في غاية الصعوبة. وقد وصلت سيطرة المؤسسات الإنتاجية التي تملكها الدولة إلى نحو 14% من إجمالي القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتظهر المساهمة الأساسية للدولة في مجالات الاحتكارات

الطبيعية للصناعات الاستخراجية، والمياه والكهرباء والنقل والاتصالات.

5. **التركز الجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي:**

تتفاعل التجارة الخارجية للأردن مع سمته الأساسية بكون الاقتصاد إقليمي النزعة ودولي التأثر. فقد برز في هذا الاتجاه التركز الجغرافي للتجارة الخارجية للأردن حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (النسق الإقليمي) نحو 50% في المتوسط من إجمالي الصادرات الأردنية، كما تركز نحو ثلث واردات الأردن مع الدول الأوروبية (في النسق الدولي) وبإضافة الدول العربية 20% فإن هاتين الكتلتين تسيطران على ما يزيد عن نصف الواردات الأردنية. أما على مستوى التوزيع السلعي ففي مجال الصادرات تأتي المواد الخام الأولية -الفوسفات والبوتاس أساساً- والمواد الكيماوية على رأس القائمة بسيطرة تصل إلى ما يزيد على 50% من إجمالي الصادرات الوطنية. أما عن الانكشاف، فبالمعايير الاقتصادية لانفتاح الاقتصاد وانكشافه يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً، حيث

زادت نسبة التجارة الخارجيـة إلى النـاتج المحـلي عـن 65% في المتوسـط، خـلال الفترة (1970-1997)، كما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجـمالي خـلال نفس الفـترة عـلى 52% . وبالمعـايير اقتصـادية فـإن الاقتصـاد يعتـبر منكشـفاً إذا تجاوزت النسبتين السابقتين 40% و20% على التوالي.

6. **ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية**: فقد عانى الاقتصـاد الأردني على مـدى الفـترات المتعاقبـة مـن مجموعـة مـن التشـوهات الاقتصـادية والاختلالات الكلية التي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل سافر منـذ نهايـة العقد الماضي، ويمكن تلخيص أهم تلك التشوهات والاختلالات بما يلي :

تراجع مستوى النمو الحقيقي.

تفاقم عجز الموازنة العامة.

تفاقم المديونية الخارجية.

تفاقم وضع ميزان المدفوعات.

تفاقم أزمة البطالة، مع وجود العمالة الخارجية.

رابعاً : اتجاهات الاقتصاد الأردني والعولمة

في ضوء ما تقدم حول ظواهر واتجاهات العولمة وإطار السمات العولمية للاقتصاد الأردني يمكن للباحث أن يحدد مجموعة من النقاط التي يمكن من خلالها استنباط إسقاطات لتوجه اقتصاد البلاد للتعامل مع هذه الظاهرة. ففي البداية يتضح أن الاقتصاد الأردني الصغير المفتوح لا بد له من التأثر بمعطيات التنوع السلعي والخدمي الذي تواجهه البشرية في ظل العولمة. والبارز للعيان أنه برغم ضيق السوق المحلي، إلا أن الأردن شهد ويشهد حركة نشطة لاستقطاب آخر ما توصلت إليه المجتمعات في مجال استهلاكها السلعي والخدمي. ولعل ثبات حقيقة انفتاح الاقتصاد الأردني وعدم القدرة على الانعزال إقليمياً ودولياً تشير بما لا يدع مجالاً للشك أن الأردن سيبقى يتجه نحو مواكبة آخر التطورات السلعية والخدمية. ومن هنا الميزة المتأتية في قدرة حتمية مواكبة الاقتصاد لآخر المستجدات، في شتى أنواع الخدمات والإنتاج. وهي ميزة تعني القدرة، برغم ضعف الإمكانات المادية، على اللحاق بركب التطور الحضاري الذي تفرضه معطيات العولمة ومتطلباتها. بيد أن الخطورة تكمن في عدم القدرة على دفع الأثمان الاقتصادية والعادية والثقافية لمواكبة ذلك كله. ذلك أن الانفتاح سعين مزيداً من المنافسة، وبالتالي مواجهة قطاعات الإنتاج

والخدمات المحلية لمنافسة غير متكافلة. خاصة وأن القطاعات الأردنية عاشت فترة من الزمن في كنف الحماية والرعاية الحكومية، حتى أصبحنا نرى أن الصناعات قد أدمنت الحماية الجمركية والعيش في ظلها. إلا أن الحقيقة الأخرى هي أن السوق الأردني الصغير ليس بمطمع ملموس لهجمة من الصناعات الكبيرة والشركات متعدية الجنسية. ولعل المؤمّل هنا أن نستفيد من هذه الخاصية لا لجذب المزيد من المستوردات النهائية للسوق بل لنسوق الأردن كاقتصاد مفتوح، يمكن من خلاله الانطلاق للمنافسة في المنطقة. أي الترويج للاقتصاد الأردني كتجمع اقتصادي للشركات الراغبة في التجميع والتصنيع للمنطقة لا للأردن بشكل محدد.

أما إذا ما ربطنا بين انفتاح الاقتصاد وبروز دور المعلوماتية التي أتت بها العولمة، فإن المعتقد أن تستمر مسيرة الانفتاح التي بدأها الأردن حديثاً نحو آفاق الحصول على المعلومة، وتسهيل التوسع في طرق ذلك. ومن هنا أتت تلك التوجهات التي ترمي إلى تسويق الأردن كبلد لصناعة التكنولوجي بكافة أشكالها البسيطة والمعقدة. الأمر الذي يشير إلى أن الأردن لا يسعى فقط إلى الاحتفاظ بسبل السماح بالنفاذ إلى المعلومة من

خلال شبكات الإنترنـت والفضـائيات بـل هـو يتجـه إلى دور فاعـل في المسـاهمة بوسائل صنع المعومات وتناقلها.

على صعيد آخـر فـإن الاقتصـاد الأردني المتـأثر دومـاً بمعطيـات إقليمـه وعالمه، لا يمكـن إلا أن يتجـه مـن خـلال صـانع قـراره نحـو التكيـف ومتطلبـات التطور، التي تسير بها دول الجوار أولاً ودول العامل المرتبطة بعلاقات معه ثانيـاً. وبالرغم مما قد يتطلبه ذلك من بنية تحتية مادية ومعلوماتية كبـيرة ومـا يـرتبط بذلك من نفقات كبيرة فإن الأردن لا مناص له من اللحاق بالركب لتأهيـل نفسـه بعد تحمل الأعباء نحو قطف ثمار التوسع في الاستثمار الأنسب للحالة الأردنية.

وبالانتقال إلى محور دور الدولة في الحياة الاقتصادية في ظـل متطلبـات العولمة التي تشير إليها أعلاه، فالملاحظ أن الأردن يتجه بوتيرة سريعة لإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد الوطني، ليتواءم ذلك والحاجة نحو التغير النوعي الذي يؤدي لانسحاب الدولة كمنتج وفاعل مباشر في الاقتصاد، إلى مراقب ومشرع ومنظم لآليات السوق والاستثمار. وقد خطـا الأردن خطـوات واسـعة في هـذا المجـال، حيـث زادت مـؤخراً مراحـل تخـلي الـدولي عـن اسـتثماراتها المبـاشرة في قطاعـات الاتصـالات

والمواصلات والسياحة والفنادق والإنتاج الحقيقي، وغيرها. والواضح أن الأردن يسعى لإعادة حقيقية لتعريف دور الدولة في الحياة الاقتصادية الأردنية. وفي هذا الصدد فقد ظهرت جلياً توجهات الدولة في مجال سن القوانين المناسبة وإعادة صياغة بعضها والاهتمام بالضوابط التنظيمية أكثر من التدخل الإنتاجي المباشر.

أما في مجال التجارة الخارجية، من حيث التركز والانكشاف، فلا بد من الإشارة إلى أن التخوف من مواجهة الصناعة المحلية لمنافسة غير متكافئة أمر مشروع، في ظل الظروف الراهنة. فبالرغم من التسويق للعولمة على أنها التحرير، وفتح أسواق الآخرين لنا للمنافسة، فإن الحقيقة التي يجب أن ندركها هي، في مدى قدرتنا على غزو تلك الأسواق والنفاذ إليها. ومن هنا فإن المطلوب حكومياً مساعدة الصناعات والخدمات على التأهل للمنافسة، وليس المزيد من الحماية الإغلاقية التي أدمنت عليها المصانع لفترة من الزمن، وهو التوجه الرسمي حالياً. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فالمطلوب هو الإعداد وعدم الاعتماد على ما تقدمه الحكومة بقدر التهيؤ بأدوات إدارة الجودة الشاملة

والمواصفات والمقاييس للنفاذ لأسواق العالم التي ستسمح العولمة بدخولها دون عوائق كمية.

وأخيراً، عند الربط بين الاختلالات والتشوهات التي شهدها الاقتصاد الأردني ومعطيات العولمة في مجال الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية القديمة الحديثة، فقد توجه الأردن نحو برامج التصحيح التي تسعى للتخلص مع التشوهات بالتعاون من الصندوق والبنك الدوليين. كما تقدم الأردن بخطوات واسعة نحو إعادة الهيكلة وتحرير التجارة. أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فقد حصل الأردن على العضوية مقابل تنازلات تجارية كبيرة. وقد التزم الأردن بكافة متطلبات المنظمة العالمية في مجال التعريف الجمركية، والمواصفات والمقاييس، والتشريعات المطلوبة، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. وبالرغم من التوقع بالتأثر السلبي في الأجل القصير، إلا أن المؤمل هو في تحسن الأوضاع عامة مع مرور الزمن بما يساعد في التخفيف من التشوهات والاختلالات المشار إليها في السابق.

الخلاصة والاستنتاجات

من الواضح أن الاقتصاد الأردني قد شهد إرهاصات العولمة، منذ بداية ظهورها، وقد ساعده على ذلك سمت الاقتصاد

خاصة في مجال الانفتاح وصغر الحجم. والمأمول أن تبقى اتجاهات صانع القرار نحو إيجاد السبل الأقل كلفة في المجال المالي والاجتماعي، التي تؤهل الاقتصاد الأردني للتأقلم مع متطلبات التطورات العالمية دوماً. إن الحقيقة المطلوبة التأكيد عليها هي في أن لا تكون التوجهات نحو مدى الإيجابيات والسلبيات من عملية العولمة بقدر الاهتمام بالإجراءات والأسس التي تجعلنا ندخل مسيرة القرن الجديد والعولمة، بخطى ثابتة نحو مزيد من الاستقرار والنمو.

إن من المسلم أن الدور الإنتاجي للدولة في ظل العولمة آخذ في التراجع والأقوال، بيد أن المعروف هو أن دور الدولة في مرحلة التحرر كمشرع ومنظم ومنسق أكبر بكثير من الدور الذي كانت تلعبه كمنتج. ونجاح الدول في التعامل مع مستجدات العولمة يكمن في قدرتها على البقاء بقوة وراء الأنسب لمتطلبات اقتصادها حاضراً ومستقبلاً.

قائمة المراجع

1. إبـراهيم العسـوي، 1999، والعولمـة والتنميـة العربيـة في خالـد الـوزني، محرر، العرب والتحديات الاقتصادية والعالمية، مؤسسة عبد الحميد شومان.

2. السيد ياسين، 1998، مفهـوم العولمـة، في أسـامة الخـولي، محـرر، العـرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية.

3. تمام الغول، 1999، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ورقة مقدمـة لمؤتمر العولمة وأثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعـربي، جامعـة اليرموك،اربـد 23-1999/5/24م.

4. حـازم البـيلاوي، 2000، علـم الاقتصـاد في القـرن العشريـن، ورقـة غـير منشورة.

5. جـلال أمـين، 1999ن العـرب والعولمـة، في خالـد الـوزني، محـرر، العـرب والتحديات الاقتصادية والعالمية، مؤسسة عبد الحميد شومان.

6. جـمال سـلمان، 1999، العولمـة، مظاهرهـا وأبعادهـا، ورقـة مقدمـة لمـؤتمر العولمـة وأثارهـا المحتملـة في الاقتصـاد

الأردني والعربي، جامعة اليرموك، اربد 23-1999/5/24.

7. خالد الوزني،1999، الاقتصاد الأردني : رؤية لسياسات مستقبلية، ورقة تحت النشر.

8. طاهر كنعان وخالد الوزني، 1997، دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحرير الاقتصاديات العربية، في خالد الوزني وحسين أبو رمان، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي (أوراق مؤتمر) دار السندباد، عمان الأردن.

9. مصطفى الكفري، 1999، العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية، ورقة مقدمة لمؤتمر العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، جامعة اليرموك، اربد 23-1999/5/24م.

التوصيـــات

وبالرغم من الاختلاف وتباين وجهات النظر في التوصل إلى رؤية مستقبلية تجاه موضوع العولمة، وتحديد أولويات التعامل المناسب معها، فقد تمكنت الندوة من تحقيق أهدافها ببلورة أولية لأهم أساليب التعامل الواعي مع هذه الظاهرة وقد أوصت بما يلي:

1. ما يزال تعريف العولمة وتحديد مفهومها الحقيقي الدقيق يكتنفه الغموض وعدم التحديد حتى هذه اللحظة للمفكرين سواء في الغرب أم في العالم العربي، وإن كانت تعبر في أخر الأمر عن مرحلة تاريخية من مراحل تطور العالم، وهي عملية ذات أبعاد تشمل النواحي الاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
2. إن العولمة ستتواصل وتستمر في عصر القرية الكونية، وإن الدولة القومية ستبقى وإن كانت أدوارها ستختلف، كما أن السيادة المطلقة لن تبقى كما كانت في السابق بفعل متغيرات العولمة وتطورات النظام العالمي الجديد. ومن هنا لا يجوز للدول العربية أن تقف مكتوفة الأيدي مستسلمة، تاركة

لخصومها أن يحددوا لها دورها وحركتها في مجرى التاريخ.

3. يقف العالم العربي أمام خيارات دقيقة تتسم بعمق التحدي الذي يواجهه تجاه عصر العولمة، وما يتطلبه من استحقاقات لا يملك أمامها الجاهزية المناسبة للتعامل معها بما يضمن له هويته الذاتية من جهة، ويمكنه من المشاركة الإيجابية فيها من جهة أخرى.

4. إن التعامل الصحيح مع العولمة كمرحلة تاريخية يلجئنا في الوطن العربي إلى خيار تطوير وتقوية بنية النظام العربي وتفعيل آليات التعاون والوحدة إلى أقصى درجة ممكنة، مع تفهم برامج العولمة الجديدة والسعي لتحقيق تكامل تدريجي معها يتناسب مع تحقيق المكاسب وتقليل الخسائر، في ظل توجه عربي عام لهذا التكامل، مع ضرورة التخلص من التشاؤم الأيدلوجي عند الحديث عن مستقبل المنطقة في ظل العولمة

5. لا شك أن العولمة وبما تصطبغ به من صبغة الحضارة الغربية تنطوي على تهميش الدول الأكثر ضعفاً، ومنها الدول العربية.

6. التأكيـد عـلى ضرورة قيـام تكتـل اقتصـادي عـربي موحـد يهـدف إلى تعزيـز القـدرة التنافسية على مستوى التجارة الدولية، ومما يمنح الوطن العربي ميزة نسبية أمام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تفرض شروطها وفق ما تمليه مصالحها الذاتية، غير عابئة بالمصالح الأساسية للدول غير المنضوية تحت أي تكتل اقتصادي آخر.

The Political & Cultural Impacts of Globalization On the Arab World

The views of the contributors does not necessarily
stand to MESC position

First Edition

Amman – 2001

♦ <u>To order our publication</u>

Middle East Studies Centre

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan

Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanians & Arabic Libraries

The Political & Cultural

Impacts of Globalization

On the Arab World

Editor

Ishaq Al-Farhan

Contributors

Ahmad Majdalani **Hamdy AbdulRahman**

Khalid Al-Wazani **Talal Atreesi**

Ali Al-Qarni **Wesal Al-Azzawi**

Seminars	33